خبراء يرصدون ما وراء صعود وهبوط الجنيه أمام الدولار و مدي قدرة مصر علي الصمود في وجه الصدمات

الصراع الوجودي المشتعل والمخططات الصهيونية لإعادة هيكلة المنطقة تُحيي مقترح مصر عن القوة العربية المشتركة

القاهرة تقود حاليًا مبادرات لتشكيل قوة عربية مشتركة تستهدف تعزيز وحماية الأمن القومي العربي في ظل التحديات الإقليمية

ورقة بردى ص 08

الأحد
١٥ مارس ٢٠٢٦
الحصاد
الرؤية الفائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • العدد ٨٣٤ • الثمن ٥ جنيه
عيد سعيد EID SAID
alhassad.com.eg
رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الحرب تُجمد مسيرة التيسير النقدي و توقعات بضغوط تضخمية قياسية

الحكومة تُعيد صياغة دور صناديق الاستثمار في القطاعات الاقتصادية

تفاصيل خطة مصر لمواجهة تأثيرات حرب الشرق الأوسط علي قطاع السياحة

الإجراءات الحكومية في ميزان الخبراء والاقتصاديين

جذب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية علي رادار صندوق مصر السيادي

مصر تسابق الزمن لتأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعي والبترول باستراتيجية غير مسبوقة

مصر تمدد حظر استيراد السكر لدعم استقرار السوق

استراتيجية مصرية لحماية الأمن الغذائي في أوقات الأزمات

التموين تضخ كميات كبيرة من كعك وبسكويت بمنافذها بأسعار تبدأ من ١٧٠ جنيهًا للكيلو

كتب – أسامة السيد

أعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية، طرح قائمة أسعار كعك وبسكويت العيد داخل المجمعات الاستهلاكية ومنافذ الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، وذلك في إطار الاستعدادات المبكرة للموسم وتلبية احتياجات المواطنين من منتجات العيد بأسعار مناسبة.

وأكدت الوزارة، أن طرح هذه المنتجات يأتي ضمن خطة لزيادة المعروض من كعك وبسكويت العيد عبر المنافذ التموينية، بهدف تقديم منتجات بجودة جيدة وبأسعار تنافسية مقارنة بالأسواق الحرة، بما يسهم في تخفيف الأعباء عن المواطنين مع ارتفاع الطلب على هذه المنتجات خلال موسم العيد.

من جهته، قال عبد العزيز عمران مدير منفذ الشركة العامة لمخابز القاهرة، إن سعر كيلو البسكويت النشادر داخل المنافذ التابعة للوزارة يبلغ نحو 170 جنيهًا، وهو نفس السعر المقرر للكعك السادة، موضحًا أن هذه الأسعار تم تحديدها في إطار الحرص على توفير منتجات العيد بأسعار أقل من مثيلاتها في الأسواق.

وأضاف عمران، أن سعر كيلو كعك الملبن يصل إلى نحو 175 جنيهًا، بينما يبلغ سعر الكعك بالمكسرات نحو 235 جنيهًا للكيلو، مشيرًا إلى أن المنافذ تطرح أيضًا أنواعًا فاخرة من الكعك لتلبية مختلف أذواق المستهلكين.

وأوضح أن سعر الكعك الفاخر المصنوع بالسمن البلدي والمكسرات يبلغ نحو 300 جنيه للكيلو، في حين يصل سعر الكعك الفاخر بالسمن البلدي دون مكسرات إلى نحو 250 جنيهًا للكيلو، وهو ما يوفر خيارات متعددة أمام المواطنين بحسب احتياجاتهم وإمكاناتهم.

وأشار عمران إلى أن قائمة المنتجات تشمل أيضًا الغريبة والبيتي فور، حيث يبلغ سعر كيلو الغريبة السادة نحو 180 جنيهًا، بينما يصل سعر الغريبة باللوز إلى نحو 210 جنيهات، في حين سجل سعر البيتي فور العادي نحو 190 جنيهًا للكيلو، و220 جنيهًا للبيتي فور اللوكس والسابليه.

وزير الصناعة يبحث إنشاء أول مصنع لإنتاج سيانيد الصوديوم في مصر والشرق الأوسط

كتبت – رضوى عبدالله

عقد المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة لقاءً مع وفد شركة دراسكيم للكيماويات المتخصصة برئاسة الدكتور محمد عبد العزيز الرئيس التنفيذي لشركة دراسكيم لبحث مشروع إنشاء وإدارة أول مصنع لإنتاج سيانيد الصوديوم ومشتقاته في مصر والشرق الأوسط، ومساهمته في دعم خطط الدولة للتنمية الصناعية وتعميق التصنيع المحلي.

واستعرض الاجتماع، المشروع والذي ستقام المرحلة الأولى منه على مساحة ٨٠ ألف متر مربع ضمن مجمع مصانع سيدي كرير للبتروكيماويات، بإجمالي مساحة للمصنع تبلغ ١٥٧ ألف متر مربع، مع توطين أحدث التكنولوجيا المتقدمة، ويبلغ رأس مال الشركة ١٠ ملايين دولار، والاستثمارات الإجمالية نحو ٢٠٠ مليون دولار، واستهداف طاقة إنتاجية سنوية تتراوح بين ٥٠–٥٥ ألف طن، وتوفير حوالي ٥٠٠ فرصة عمل مباشرة بالإضافة إلى فرص غير مباشرة في سلاسل التوريد والخدمات المرتبطة.

وأكد وزير الصناعة أن مشروع مصنع سيانيد الصوديوم يمثل خطوة رائدة لمصر في مجال الصناعة المتقدمة بالشرق الأوسط وأفريقيا، ويجسد رؤية الدولة لتوطين التكنولوجيا وتعزيز التصنيع المحلي وفتح آفاق جديدة للصادرات المتخصصة.

وقال إن المشروع يشكل منصة استراتيجية لنقل الخبرات العالمية إلى السوق المصري، ومحفزاً قوياً للابتكار والإنتاج المستدام، مشدداً على ضرورة الالتزام بأعلى معايير السلامة البيئية والتكنولوجية، واستكمال الدراسات البيئية الدقيقة، لضمان تنفيذ المشروع وفق أعلى المعايير الدولية، بما يعكس التزام مصر بالتميز الصناعي والمسؤولية البيئية عالمياً.

ووجّه هاشم مسؤولي الشركة بالتعاون مع مصلحة الكفاية الإنتاجية لتدريب وتأهيل كوادر مصرية يمكنها العمل في المشروع، لضمان نقل الخبرات العالمية إلى قوة صناعية وطنية تدعم التصنيع المحلي والابتكار وفق أعلى المعايير الدولية.

ومن جانبه أكد الدكتور محمد عبد العزيز الرئيس التنفيذي لشركة دراسكيم للكيماويات المتخصصة، أن هذا المشروع سيكون أول مصنع من نوعه في مصر وأفريقيا والشرق الأوسط لإنتاج سيانيد الصوديوم ومشتقاته، ما يجعل مصر أول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وثاني دولة في قارة أفريقيا توطن هذه التكنولوجيا المتطورة، وذلك من خلال شراكة مع الشركة القابضة العالمية للبتروكيماويات في النمسا، وشركة دراسلوفكا التشيكية العالمية.

في إطار دعم الأمن الغذائي الإقليمي

«الزراعة» تعلن خطة لتعزيز نفاذ الصادرات الزراعية المصرية للأسواق العربية والخليجية

كتب – أحمد ابراهيم

كشفت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي عن تحركات مكثفة تقوم بها الإدارة المركزية للحجر الزراعي المصري لتعزيز نفاذ الصادرات الزراعية المصرية إلى الأسواق العربية، وخاصة دول الخليج، في إطار حرص الدولة المصرية على دعم الأمن الغذائي الإقليمي وضمان استمرارية تدفق السلع الزراعية إلى الدول الشقيقة.

يأتي ذلك تنفيذًا لتوجيهات علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، بمتابعة التطورات الإقليمية وتأثيرها على حركة التجارة وسلاسل الإمداد، والعمل على تيسير التبادل التجاري الزراعي مع الدول العربية الشقيقة، بما يحقق المصالح المشتركة ويعزز التعاون الاقتصادي بين مصر وهذه الدول.

وأوضحت الوزارة أنه تم التواصل مع سلطات الحجر الزراعي في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة الكويت، ومملكة البحرين، للتأكيد على جاهزية المنظومة التصديرية المصرية وقدرتها على تلبية احتياجات الأسواق الخليجية من مختلف الحاصلات الزراعية، في ضوء ما يتمتع به المنتج الزراعي المصري من جودة عالية وسمعة متميزة في هذه الأسواق.

وأشار تقرير رسمي تلقاه وزير الزراعة من الإدارة المركزية للحجر الزراعي إلى وجود طلب متزايد من بعض الأسواق العربية على عدد من المحاصيل الزراعية المصرية، من بينها الفلفل والخس والليمون، في ظل حرص تلك الدول على تنويع مصادر استيرادها من السلع الغذائية الطازجة، وضمان استقرار الإمدادات للأسواق المحلية.

ولفت التقرير إلى أن الصادرات الزراعية المصرية تتمتع بعدة مقومات تعزز قدرتها على تلبية احتياجات الأسواق الخارجية، من بينها القرب الجغرافي، وتطور منظومة الحجر الزراعي، والالتزام بالمعايير الفنية والصحية الدولية، إضافة إلى كفاءة منظومة التصدير والتعبئة والنقل المبرد.

وأكد وزير الزراعة استمرار العمل على تعزيز مكانة الصادرات الزراعية المصرية في الأسواق الإقليمية والدولية، بما يسهم في زيادة حجم الصادرات الزراعية وتعظيم العائد منها، ودعم الاقتصاد الوطني، إلى جانب تعزيز دور مصر كشريك موثوق في تحقيق الأمن الغذائي للدول الشقيقة في المنطقة.

وشدد الوزير على أهمية استمرار التنسيق مع المصدرين والجهات المعنية لمتابعة مستجدات حركة التجارة والنقل، والعمل على تذليل أية تحديات لوجستية قد تطرأ، بما يضمن انسيابية حركة الصادرات الزراعية واستقرار الإمدادات الغذائية للأسواق العربية.

وأكدت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، على أن حركة التصدير للخضر والفاكهة لا تمس احتياجات السوق المحلي، حيث تعتمد الصادرات على المحاصيل التي تحقق فيها تفوقا في الإنتاج بما يتجاوز متطلبات الاستهلاك المحلي، لافتة إلى أن النجاحات التي حققها القطاع الزراعي مؤخرا بزيادة الإنتاج والانتاجية، مكنت الدولة من التوسع في الأسواق الخارجية لتعزيز احتياطيات النقد الأجنبي.

«الداخلية» تمنح جميع النزلاء زيارة استثنائية بمناسبة عيد الفطر

أعلنت وزارة الداخلية منح جميع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل زيارة استثنائية واحدة بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر المبارك، وذلك انطلاقا من حرص الوزارة على تقديم جميع أوجه الدعم والرعاية للنزلاء، وإتاحة الفرصة لهم للقاء ذويهم ومشاركتهم الفرحة في مختلف المناسبات.

وحددت الوزارة الفترة الزمنية للاستفادة من هذا القرار، حيث تبدا الزيارات اعتبارا من يوم الجمعة الموافق ٢٠ مارس ٢٠٢٦، وتستمر حتى يوم الخميس الموافق ٢٣ أبريل ٢٠٢٦، لضمان منح الفرصة لجميع الأسر لزيارة ذويهم من النزلاء خلال أيام العيد وما يليه من أيام.

وقالت الوزارة في بيان لها إن هذه الخطوة الإنسانية تأتي في إطار حرص وزارة الداخلية المستمر على إعلاء قيم حقوق الإنسان، وتطبيق محاور السياسة العقابية بمنهجها الحديث الذي يركز على التأهيل النفسي والاجتماعي، وتوفير كافة أوجه الرعاية المختلفة للنزلاء بما يضمن عودتهم وانخراطهم في المجتمع كأفراد صالحين.

«الزراعة»: تكثيف الجولات الميدانية لضمان انتظام صرف الأسمدة المدعمة للمزارعين بالجمعيات

أعلنت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي عن استمرار جولاتها الرقابية المكثفة لمتابعة حركة تداول وتوريد الأسمدة المدعمة، لضمان وصول مستلزمات الإنتاج لمستحقيها ودعم الإنتاجية الزراعية في كافة المحافظات. وأكد الدكتور محمد شطا، رئيس الإدارة المركزية لشؤون المديريات، أن أعمال المتابعة التي تمت تحت إشراف الدكتور أحمد عضام، رئيس قطاع التعاونيات والمديريات، تستهدف التأكد من انتظام ضخ الكميات المقررة من الأسمدة الآزوتية داخل المنظومة المدعمة، ومتابعة عمليات الشحن والتفريغ من المصانع الكبرى لضمان تدفقها بسلاسة نحو الجمعيات الزراعية في القرى والمراكز.

تفاصيل خطة مصر لمواجهة تأثيرات حرب الشرق الأوسط على قطاع السياحة

وزير السياحة : المقصد المصري يتمتع بخصوصية وحدود آمنة ومستقلة ..

تواصل الحكومة المصرية إدارة القطاع السياحي لضمان استقرار الحركة السياحية الوافدة من مختلف أنحاء العالم، مع مراقبة مستمرة لتطورات الأوضاع الإقليمية، وذلك في ظل الهجوم الأمريكي الإسرائيلي على إيران، وذلك بعد أن شهد العام الماضي طفرة كبيرة في القطاع وحقق أكبر موسم سياحي في تاريخ البلاد، مع تنوع المقاصد والوجهات التي تستقبل السياح.

وقال وزير السياحة والآثار، شريف فتحي، في تصريحات له قبل أيام إن مصر دولة آمنة ومستقرة، وأن التطورات الجيوسياسية في المنطقة «لم تؤثر على حركة السياحة الوافدة»، مشيرًا إلى أن المقصد المصري «يتمتع بخصوصية وحدود آمنة ومستقلة» بدورها أكدت رئيسة لجنة السياحة والطيران المدني بالبرلمان، سحر طلعت مصطفى، على أهمية تعزيز جاهزية القطاع للتعامل مع أي مستجدات، بما يضمن سرعة الاستجابة وحفظ استقرار الحركة السياحية.

وكانت مصر استقبلت نحو ١٩ مليون سائح في ٢٠٢٥، بزيادة ٢١٪ عن ٢٠٢٤، بينما ارتفعت إيرادات القطاع السياحي بنسبة ٥٦٪ لتقترب من ٢٤ مليار دولار مقابل ١٥,٣ مليار في ٢٠٢٤.

وفي هذا الإطار، قال المستثمر و المطور السياحي ناصر عبداللطيف، رئيس مجموعة لطيف جروب المالكة لسلسلة فنادق ريكسوس في مصر، إن المقصد السياحي المصري لم يتأثر حتى الآن بأي تداعيات مباشرة نتيجة التوترات العسكرية في المنطقة.

وأوضح عبداللطيف في تصريحات إعلامية أن ما تشهده المنطقة هو «صراع ذو أهداف محددة وليس حربًا عشوائية»، مشددًا على أن «مصر بعيدة عن أي مسرح عمليات، وأن المقاصد السياحية المصرية آمنة ومستقرة، وهو ما ينعكس على استمرار الحركة السياحية بشكل طبيعي".

وأشار إلى «عدم وجود إلغاءات تذكر في الحجوزات»، مؤكدًا أن «المؤشر الحقيقي لقياس التأثير هو حجم الإلغاءات، وطالما لا توجد إلغاءات فإن القطاع يعمل بصورة منتظمة، بل ويتم فتح أعمال وأسواق جديدة" .

وأضاف أن خطوط الطيران المتجهة إلى مصر بعيدة عن مناطق التوتر، وأن الحركة السياحية الوافدة تعتمد بشكل أساسي على أسواق مستقرة مثل دول غرب و شرق أوروبا ، مؤكدا أن المجال الجوي المصري يشهد كثافة في الحركة الجوية، حيث تعتمد عليه العديد من الرحلات المتجهة من أوروبا وأمريكا إلى آسيا، ما يعكس الثقة في استقرار الأوضاع داخل البلاد.

ولفت إلى أنه في حال حدوث بعض الإلغاءات المحدودة من أسواق معينة نتيجة توقفات مؤقتة في الطيران بدول أخرى، فإن ذلك يقابله إعادة توزيع للحجوزات من مقاصد إقليمية تأثرت بشكل أكبر، حيث تم تحويل بعض الحجوزات عن طريق منظمي الرحلات الاجنبيه التى كانت متجهه إلى بعض الدول التى تأثرت بالتوترات العسكريه فى المنطقه إلى مقاصد مصرية مثل شرم الشيخ والغردقة، ما أحدث توازنًا في الحركة السياحية.

وأشار إلى جاهزية الدولة والقطاع السياحي للتعامل مع أي تطورات محتملة، في ظل اعتماد مصر بشكل رئيسي على أسواق أوروبا الغربية والشرقية، والتي لم تشهد تأثيرًا مباشرًا حتى الآن.

خطط بديلة

من جانبه أكد عضو غرفة شركات السياحة بالاتحاد العام للغرف السياحية، مجدي صادق، على ضرورة تشكيل خلية أزمة على أعلى مستوى تضم جميع الوزارات والجهات المعنية، لمتابعة تطورات الأوضاع الإقليمية وانعكاساتها المحتملة على قطاع السياحة، ووضع سيناريوهات واضحة للتعامل مع أي مستجدات.

وقال صادق، إن المرحلة الحالية تتطلب تحركا استباقيًا قائمًا على إدارة احترافية للأزمة، خاصة في ظل صدور تحركات وقرارات تخص رعايا عدد من الدول، وهو ما يستوجب استعدادًا منظمًا للحفاظ على استقرار الحركة السياحية.

واستشهد صادق بالتجربة التي حدثت خلال التصعيد الذي استمر ١٢ يومًا بين إيران وإسرائيل خلال يونيو الماضي ، موضحًا أن صدور تحذيرات آنذاك لم يمنع عددًا كبيرًا من السائحين المتواجدين في مصر من استكمال إقامتهم، بعدما لمسوا حالة الاستقرار على أرض الواقع، لاسيما أن إدارة الموقف وقتها اعتمدت على التواصل الفعال وطمأنة الأسواق، وهو ما ساهم في تجاوز المرحلة دون خسائر كبيرة.

وأشار إلى ضرورة إعادة ترتيب أولويات المنتج السياحي المصري، حيث سبق وتقدم بمقترح لجعل السياحة الدينية، وعلى رأسها مسار العائلة المقدسة ومنطقة التجلي الأعظم وغيرها، ركيزة أساسية للسياحة المصرية، باعتبارها نمطا سياحيًا أكثر استقرارًا وأقل تأثرًا بالتقلبات السياسية، وقادرًا على جذب شريحة سياحية ذات دوافع روحية طويلة المدى.

بدوره ، قال الدكتور عاطف عبد اللطيف نائب رئيس جمعية مستثمري مرسى علم وعضو جمعية مستثمري السياحة بجنوب سيناء، إن تداعيات التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران قد تؤثر على حركة السياحة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في بعض دول الخليج، إلا أن الوضع في مصر ما زال مستقرًا وإيجابيًا ولم يشهد سوى تأثيرات محدودة، في ظل حالة الأمن والاستقرار التي تعيشها البلاد بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وأضاف أن إبقاء الولايات المتحدة على إرشادات السفر إلى مصر دون تغيير رغم التوترات الإقليمية يمثل رسالة طمأنة عالمية تعكس مستوى الأمن والأمان في المقصد السياحي المصري، مشيرًا إلى أن دولا أخرى مثل إسبانيا وكندا وأيرلندا أبقت أيضًا على نفس إرشادات السفر، ما يؤكد أن مصر تعد من أكثر الوجهات أمانًا واستقرارًا في الشرق الأوسط.

وأوضح عبد اللطيف أن تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة يتطلب وضع خطة قصيرة وطويلة المدى لحماية قطاع السياحة المصري من أي تأثيرات سلبية محتملة، مستندة إلى تنويع الأسواق السياحية وتعزيز المنتجات السياحية المختلفة، بما يعزز قدرة مصر على الحفاظ على مكانتها كإحدى أهم الوجهات السياحية العالمية.

وكشف عن مقترح لخطة عمل تعتمد على التوجه إلى أسواق بعيدة نسبيًا عن التوترات الإقليمية مثل شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وبعض دول أوروبا الشمالية والشرقية، إلى جانب تعزيز التعاون مع منظمي الرحلات الدوليين لإدراج مصر ضمن البرامج السياحية متعددة الوجهات، مع إطلاق حملات ترويجية رقمية سريعة تستهدف هذه الأسواق.

كما دعا إلى تطوير برامج سياحية مرنة تستهدف المسافرين الذين تعطلت رحلاتهم نتيجة الأوضاع الدولية، من خلال التوسع في ما يعرف بـ«الترانزيت السياحي»، بحيث يقضي السائح عدة أيام في مصر قبل استكمال رحلته، وهو نموذج نجحت فيه عدة دول ويمكن أن يشكل فرصة إضافية للمقصد المصري.

وأشار إلى أهمية إطلاق برامج سياحية عائلية طويلة الإقامة في المدن الساحلية مثل شرم الشيخ والغردقة ومرسى علم، مع توفير خدمات متكاملة للعائلات تشمل الإقامة الفندقية والشقق الفندقية والأنشطة الترفيهية والصحية، بما يجعل مصر خيارًا مريحًا وآمنًا للعائلات الباحثة عن الاستجمام بعيدًا عن مناطق التوتر.

كما اقترح استغلال المرحلة الحالية لإطلاق مبادرات سياحية مبتكرة مثل برامج الإقامة الطويلة وسياحة العمل عن بُعد، إلى جانب التوسع في الترويج لأنماط سياحية تمثلك مصر فيها ميزات تنافسية قوية مثل السياحة البيئية وسياحة السفاري وسياحة المغامرات وسياحة اليخوت والسياحة العلاجية.

وشدد على ضرورة وجود تنسيق سريع بين الحكومة والقطاع الخاص لإطلاق حزم تحفيزية مؤقتة لدعم شركات السياحة والفنادق والطيران، مع تقديم حوافز لفتح خطوط طيران جديدة إلى المدن السياحية المصرية وزيادة الرحلات المباشرة من الأسواق المستهدفة، إلى جانب الاستثمار في التسويق الرقمي والتعاون مع المؤثرين ومنصات السفر العالمية لإبراز صورة مصر كوجهة آمنة ومستقرة.

واقترح كذلك إطلاق برنامج سياحي عالمي بعروض خاصة خلال فترة التوترات الإقليمية يتضمن باقات سفر مرنة وتخفيضات تشجيعية لجذب السائحين، إلى جانب تنظيم فعاليات ثقافية وفنية ورياضية دولية في المدن السياحية لتعزيز حضور مصر في الإعلام العالمي.

أحمد ابراهيم

خبراء ومستثمرون يطالبون بـ«خلية أزمة » وتنويع الأسواق السياحية وتعزيز المنتجات السياحية المختلفة

بدء إصدار تأشيرات الحج السياحي وتسليمها إلى الحجاج

بدأ قطاع السياحة إصدار تأشيرات الحج السياحي وتسليمها إلى شركات السياحة تمهيدا لتسليمها إلى الحجاج؛ وذلك بعد الانتهاء من كل الإجراءات الخاصة بالحجاج الذين صدرت تأشيراتهم، ومن المنتظر أن يستمر إصدار التأشيرات طوال الأيام المقبلة وحتى الانتهاء من كامل حصة الحج السياحي.

يأتي ذلك استمرارا للالتزام بالضوابط المنظمة والتوقيتات المحددة للإجراءات؛ حيث تم الانتهاء من الإجراءات وإصدار التأشيرات بالتنسيق التام بين وزارة السياحة والآثار، خاصة قطاع الشركات برئاسة سامي مساعدة الوزير لشئون الشركات ورئيسة اللجنة العليا للحج والعمرة، وبين غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة ممثلة في لجنة السياحة الدينية برئاسة أحمد إبراهيم عضو مجلس إدارة الغرفة.

وقد شهدت عملية إنهاء الإجراءات وإصدار التأشيرات سهولة كبيرة، خاصة في ظل الميكنة الشاملة لأعمال الحج سواء في الوزارة أو الغرفة، ما سهل كثيرا على شركات السياحة كل إجراءات تسجيل الحجاج ورفع أوراقهم المختلفة على موقعي الوزارة والغرفة.

كما تم ربط كل أعمال الحج إلكترونيًا للتسهيل على المواطنين وكذلك شركات السياحة لإصدار ومتابعة كل الإجراءات الخاصة بكل شركة.

وأكد أحمد إبراهيم رئيس لجنة السياحة الدينية عضو اللجنة العليا للحج والعمرة أن الجهود لا تزال متواصلة للانتهاء من كل إجراءات الحج السياحي وإصدار التأشيرات لكل شركات السياحة المنظمة للحج هذا العام، موضحا أنه تم تشكيل مجموعات عمل ما بين الغرفة والإدارة المركزية للشركات بوزارة السياحة وربطها سويا، وقد ضمت تلك المجموعات قيادات الوزارة ورئيس وأعضاء لجنة السياحة الدينية بالغرفة وأعضاء من الجهاز الإداري، ويتواصل العمل على مدار الساعة للبدء في إصدار التأشيرات.

وأشاد إبراهيم بأعمال التطوير والميكنة التي تمت تحت إشراف سامية سامي مساعة الوزير، وأشرف على تنفيذها المهندس محمد رضا مدير إدارة السياحة الدينية بالوزارة، بالتعاون مع لجنة السياحة الدينية بالغرفة، مؤكدا أن ميكنة العمل في إجراءات الحج بالغرفة والوزارة سهلت كثيرا من مهام الشركات في إنهاء الإجراءات.

وشدد أحمد إبراهيم على أن العمل سوف يستمر بنفس الوتيرة وعلى مدار الساعة يوميا؛ لمساعدة الشركات في إنهاء إجراءاتها تمهيدا لإصدار كل التأشيرات، مؤكدا أنه كلف الجهاز الإداري للغرفة بالعمل على مدار الساعة.

العمل : موافقات مؤقتة لتراخيص عمل الأجانب لتعزيز الإنتاج و تلبية احتياجات الشركات

استقبل وزير العمل المصري حسن رداد، اليوم الثلاثاء، بمقر الوزارة بالعاصمة الجديدة، قيادات المجلس التصديري للملابس الجاهزة، في إطار حرص الوزارة على الاستماع إلى التحديات التي تواجه هذا القطاع الصناعي الاستراتيجي، وبحث سبل دعم بيئة العمل بما يسهم في تعزيز الإنتاج وزيادة الصادرات.

وضم وفد المجلس كلًا من: المهندس فاضل مرزوق رئيس المجلس، والدكتور علاء عرفة وكيل المجلس، والمهندس ناجي توما وكيل المجلس، والمهندس محمد الصياد عضو المجلس، والدكتور خالد عبد العظيم المدير التنفيذي لاتحاد الصناعات المصرية.

وخلال اللقاء، استمع الوزير إلى عرض مفصل حول أبرز التحديات في صناعة الملابس الجاهزة، لا سيما المتعلقة ببيئة العمل، مثل الإجازات، الحد الأدنى للأجور، ساعات العمل، وتراخيص عمل العمالة الأجنبية، بهدف تحقيق التوازن بين متطلبات الإنتاج وحقوق العمال.

وجّه الوزير، بالبدء في الإجراءات التنفيذية لإصدار موافقات مؤقتة لتراخيص عمل بعض الأجانب لمدة ستة أشهر في تخصصات محددة، على أن تكون الخدمة متاحة عبر جميع مديريات العمل بالمحافظات، بالتنسيق مع الإدارة المركزية لتراخيص عمل الأجانب، لتسريع الإجراءات وتلبية احتياجات الشركات.

وأكد رداد أن الدولة، بتوجيهات القيادة السياسية، حريصة على تقديم كافة التسهيلات أمام الاستثمار والمستثمرين، مشيرا إلى أن قانون العمل الجديد يهدف إلى تعزيز علاقات العمل وتحقيق بيئة عمل متوازنة تدعم الاقتصاد الوطني وتشجع الإنتاج وزيادة الصادرات.

وزير البترول يبحث تنفيذ المسح الجوي الشامل للمعادن في مصر

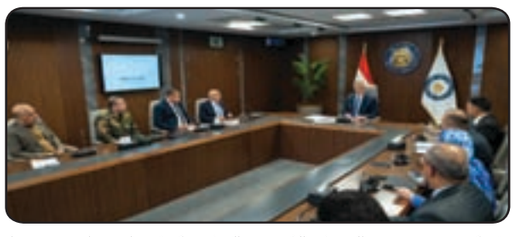

عقد كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، اجتماعا مع مجلس إدارة هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية برئاسة الجيولوجي ياسر رمضان؛ لمتابعة خطط العمل الجارية، في إطار جهود تحفيز الاستثمار في قطاع التعدين، وفي ضوء تحويل الهيئة إلى هيئة اقتصادية بما يدعم انطلاقة أقوى للقطاع ويسهم تدريجيا في زيادة مساهمته في الناتج القومي.

وخلال الاجتماع، ناقش الوزير مع مجلس إدارة الهيئة عددا من الموضوعات الهامة، في مقدمتها آلية تنفيذ أعمال المسح الجوي الجيوفيزيقي الشامل للمعادن في مصر خلال العام الجاري، كما تم استعراض مستجدات العمل على إطلاق بوابة رقمية متكاملة للاستثمار التعديني في مصر.

وفي مستهل الاجتماع، أشاد الوزير بقرار مجلس الوزراء بالموافقة على قيام هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية بالتعاقد مع شركة "X-Calibur" لتنفيذ أعمال المسح الجوي الجيوفيزيقي الشامل للمعادن في مختلف أنحاء الجمهورية، مؤكدا أن هذا المشروع يُعد من أهم المشروعات التي ستنفذها الهيئة خلال عام ٢٠٢٦؛ لما يمثله من خطوة أساسية للتعرف على المعادن الحرجة والعناصر النادرة اللازمة لمختلف الصناعات.

إطلاق الرؤية الاستراتيجية للتنمية المحلية المتكاملة لـ٤ محافظات

شهدت الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والبيئة، الأسبوع الماضي ، مؤتمر إطلاق الرؤية الاستراتيجية للتنمية المحلية المتكاملة للمحافظات حتى عام ٢٠٤٠، والخطة متوسطة الأجل حتى عام ٢٠٣٠ لمحافظات الفيوم وبني سويف والأقصر وأسوان.

جاء ذلك بحضور كل من الدكتور أحمد الأنصاري، محافظ الجيزة، والدكتور محمد هاني غنيم، محافظ الفيوم، والمهندس عمرو لاشين، محافظ أسوان، واللواء عبد الله عبد العزيز، محافظ بني سويف، واللواء مهندس عمرو عبد المنعم مصطفى، رئيس هيئة تنمية الصعيد، وعدد من نواب المحافظين وهم: «الدكتور محمد التوني، نائب محافظ الفيوم، والدكتور بلال حبش، نائب محافظ بني سويف، والدكتور هشام أبوزيد، نائب محافظ الأقصر، والدكتور أسامة رزق، نائب محافظ أسوان، والوزير المفوض آن سكوف، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في مصر، والسيدة إلينا بانوفا، المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر، والسيدة تشيتوسي نوجوتشي، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسفير خالد أنيس، مساعد وزير الخارجية لشؤون التعاون الدولي، والدكتورة هبة عبدالمنعم، رئيس قطاع التخطيط الإقليمي بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وممثلو الوزارات والجهات المركزية والمحافظات وشركاء التنمية، وعدد من مساعدي ومستشاري وزيرة التنمية المحلية والبيئة، ورؤساء الإدارات المركزية بالوزارة".

وتقدمت وزيرة التنمية المحلية والبيئة، بخالص التهنئة للحضور بمناسبة شهر رمضان المبارك، معربة عن سعادتها بالترحيب بهم في مؤتمر «إطلاق الرؤية الاستراتيجية للتنمية المحلية المتكاملة للمحافظات حتى عام ٢٠٤٠ والخطة متوسطة الأجل حتى عام ٢٠٣٠ لمحافظات الفيوم وبني سويف والأقصر وأسوان".

وأعربت عن تقديرها لمشاركتهم التي تعكس الحرص المشترك على دعم مسار التنمية المحلية الشاملة والمستدامة في مختلف محافظات الجمهورية.

تعزيز منظومة التخطيط الاستراتيجي للمحافظات

وأضافت: «انطلاقًا من توجيهات القيادة السياسية التي تؤكد دائمًا على أهمية تمكين المحافظات وتعظيم الاستفادة من مواردها وإمكاناتها التنموية، تعمل الحكومة المصرية على تعزيز منظومة التخطيط الاستراتيجي على المستوى المحلي، وربط الخطط التنموية بالمحافظات بالأطر الوطنية الحاكمة للتنمية، بما يسهم في تحقيق تنمية متوازنة في مختلف أنحاء الجمهورية".

وأشارت إلى أن هذا التوجه يأتي اتساقًا مع ما نص عليه قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، والذي أكد أهمية قيام المحافظات بإعداد خطط استراتيجية طويلة ومتوسطة الأجل، بما يعزز تكامل منظومة التخطيط بين المستويات الوطنية والمحلية، ويضمن توجيه الاستثمارات التنموية وفقًا لأولويات واحتياجات كل محافظة.

وأوضحت أن ذلك يأتي أيضًا في إطار تحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تضع التنمية المحلية المتوازنة في صدارة أولوياتها، وتسعى إلى تمكين المحافظات من تعظيم الاستفادة من مواردها ومقوماتها التنافسية، بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي ويسهم في تحسين جودة حياة المواطن، مشيرة إلى أن التنمية الحقيقية تبدأ من المحافظات، وتمكين المواطن هو الهدف الأول لكل سياسات وبرامج الحكومة.

اعتماد منهج تشاركي للخطط الاستراتيجية للمحافظات

توطين أهداف التنمية المستدامة

وأضافت: «كما تشكل تلك الخطوة توطين أهداف التنمية المستدامة من خلال تحويلها إلى برامج ومشروعات تنموية تراعي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل محافظة وتجسيد نموذج للتعاون الفاعل بين مؤسسات الدولة وشركاء التنمية الدوليين".

وأكدت حرص وزارة التنمية المحلية والبيئة على دعم ترجمة هذه الاستراتيجيات إلى مشروعات ملموسة، تعزز تنمية اقتصادية محلية قائمة على تعظيم المزايا النسبية والتنافسية لكل محافظة، بما يسهم في خلق اقتصاد محلي ديناميكي قادر على جذب الاستثمارات وتوليد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة.

وأشارت إلى حرص الوزارة على تعزيز دور القطاع الخاص الذي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، مشيرة إلى مواصلة العمل على تهيئة بيئة استثمارية جاذبة في المحافظات، بما يحفز الاستثمار المحلي والأجنبي ويدعم خلق فرص عمل مستدامة لأبناء المحافظات.

وأشارت إلى أنه في المرحلة المقبلة، سنواصل تعزيز حوكمة إدارة التنمية المحلية من خلال تطوير نظم التخطيط والمتابعة والتقييم، وتبني نهج قائم على البيانات والأدلة في صياغة السياسات التنموية، بما يسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

وأعربت عن تطلعها من خلال هذا اللقاء إلى نقاش ثري ومثمر يساهم في تحويل الاستراتيجيات إلى برامج تنفيذية لكل محافظة، وتقدمت بخالص الشكر والتقدير لكافة فرق العمل بوزارات التنمية المحلية والبيئة والتخطيط والتنمية الاقتصادية والخارجية والتعاون الدولي، وللمحافظات المعنية، بالإضافة إلى شركائنا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، على جهودهم المخلصة في إعداد هذه الرؤية والخطط التنموية.

شيماء مرسي

برتوكول تعاون بين «قناة السويس للاستزراع المائي» وجهاز تنمية البحيرات والثروة السمكية

شهد الفريق أسامة ربيع، رئيس هيئة قناة السويس، واللواء الحسين فرحات، المدير التنفيذي لجهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية، توقيع برتوكول للتعاون المشترك بين شركة قناة السويس للاستزراع المائي، إحدى الشركات التابعة للهيئة، وجهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية، بحضور الفريق أشرف عطوة، نائب رئيس الهيئة، والمهندسة ليلى فرج عبد الجليل، مدير عام البحيرات المالحة والتمساح، وعدد من قيادات الهيئة والجهاز، وذلك بمقر الهيئة بمبنى الإرشاد بالإسماعيلية.

ويهدف البروتوكول إلى تحقيق التكامل بين الجانبين وتبادل الخبرات الفنية والإدارية في مجالات التدريب والتكريك وأعمال البنية التحتية.

كما يتضمن عددًا من محاور التعاون، منها تدريب الصيادين العاملين على مراكب الصيد التابعة لهيئة قناة السويس ورفع كفاءتهم المهنية وفق أحدث أساليب الصيد الآمن، وتأهيل المزارع السمكية التابعة للهيئة للحصول على شهادات الجودة والاعتماد الدولي، بما يتيح فرص التصدير ويدعم القيمة المضافة للمنتجات.

وينص البروتوكول على إنشاء نظام إدارة جودة متكامل بهيئة قناة السويس بمصنع فرز وتجهيز وتعبئة وتجميد الأسماك، بجانب تدريب العاملين على طرق التحاليل المعملية الحديثة، وتقديم الخدمات التحليلية للمواقع الإنتاجية ومشروعات الاستزراع السمكي وفق أفضل الممارسات القياسية المعتمدة.

كما يتولى الجهاز مد المزارع التابعة للهيئة بالزريعة البحرية، حيث يمتلك مفرخات متخصصة في زريعة الدنيس والقاروص والبلطي الأحمر.

وفي مجال تنمية المسطحات المائية، يتضمن البروتوكول التنسيق والتعاون في أعمال تطوير وتطهير البحيرات، بما يسهم في الحفاظ على المخزونات السمكية وتحسين البيئة المائية.

كما يشمل تطوير موانئ الصيد البحرية بما يتناسب مع المواصفات الأوروبية وأحجام مراكب الصيد المختلفة، مع رفع كفاءة تلك الموانئ.

وينص البروتوكول على التنسيق المسبق بشأن أعمال هيئة قناة السويس المرتبطة بأنشطة الأرصفة والسفن والقاطرات قبل وضع الخطط والاستراتيجيات، بما يضمن سرعة التنفيذ وتحقيق التكامل.

وأكد الفريق أسامة ربيع، أهمية تضافر جهود كل مؤسسات الدولة لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة، مُعربًا عن ثقته في أن تثمر الشراكة مع جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية في الإسراع من وتيرة تنفيذ خطط العمل المشتركة لدعم جهود تنمية الثروة السمكية.

وأشار ربيع، إلى اعتزام الهيئة مواصلة مشاركتها الفعالة مع الوزارات والأجهزة المعنية لتنفيذ استراتيجية الدولة نحو تعظيم الاستفادة من الموارد المائية عبر تطهير وتطوير البحيرات المصرية، إذ شاركت هيئة قناة السويس بالفعل في المشروع القومي لتطوير بحيرات البرلس وإدكو والبردويل من خلال أعمال التطهير والتكريك ورفع كفاءة البنية التحتية المرتبطة بها، بما أسهم في تحسين جودة المياه وزيادة الإنتاج السمكي وتعظيم الاستفادة من الموارد المائية.

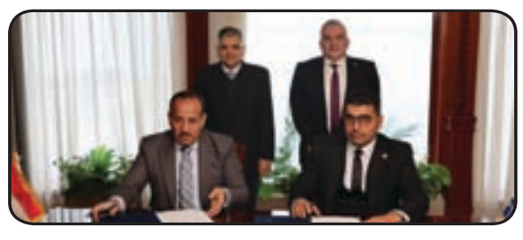

الاحتياط واجب

بقلم:

جرمين عامر

عضو النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

مخطط بونزي في ثوبه الرقمي

تعود أحداث القصة إلى عام 1920، عندما وقف المهاجر الإيطالي شارل بونزي Charles Ponzi أمام مجموعة من مستثمري مدينة بوسطن الأمريكية، ليعرض عليهم فكرته الشيطانية، المبنية على استغلال فرق أسعار طوابع البريد الدولية بين أوروبا وأمريكا. ووعد المستثمرين بتحقيق أرباح تصل إلى 50% خلال 45 يومًا و100% خلال 90 يومًا فقط. فسال لعاب المستثمرين، وبدأت أطماعهم في الثراء السريع تحلق في السماء.

في لحظة، تحول المكتب الصغير لشارل بونزي إلى قبلة للمستثمرين. الناس يبيعون مدخراتهم، يرهنون ممتلكاتهم، فقط ليحجزوا مكانًا في قطار الأرباح السريعة. وخلال عام واحد، استطاع بونزي جمع ما يقرب من 20 مليون دولار.

فكرة بونزي لم تكن استثمارًا حقيقيًا في تجارة الطوابع، بل كانت مخططا شيطانيًا قائمًا على دفع أرباح المستثمرين القدامى من أموال المستثمرين الجدد.

وعندما بدأ مفتشو البريد التحقيق، اكتشفوا الحقيقة المذهلة!

ليتحول مخطط بونزي إلى مصطلح هام في عالم الاقتصاد وعالم رجال المال والأعمال وجرائم الاحتيال. فبونزي لم يكن يتاجر في طوابع البريد، بل كان يستثمر في الوهم ويلعب بأحلام الطامعين في الثراء السريع. وتم القبض على بونزي، وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات.

ولأن فنون الاحتيال لا تموت، بل تتطور لتناسب الزمان، بعد أكثر من قرن على تلك القصة، أعيد مخطط بونزي ولكن بطريقة أكثر تعقيدًا وجاذبية، خاصة لأصحاب المعلومات البسيطة والأحلام الكبيرة والإمكانيات المحدودة.

إنها استثمارات العملات المشفرة، على عوالم الميتافيرس، حيث الاستثمار الافتراضي الرقمي.

وفجأة تتحول المنصات الرقمية إلى أسواق للأحلام، مع مشروعات ووعود باستثمارات خيالية، ومؤثرين يروجون لها، وجمهور يندفع للاستثمار دون فهم كامل لطريقة عمل هذه المنظومة.

تشير الدراسات إلى أن الرجال يمثلون النسبة الأكبر من المستثمرين في العملات المشفرة، حيث يشكلون نحو 70 إلى 80٪ من مستخدمي العملات الرقمية، بينما تمثل النساء حوالي 20 إلى 30٪. ويعود ذلك لعدة أسباب، أبرزها ميل الرجال للمخاطرة المالية، إضافة إلى ارتباط العملات الرقمية بعالم التكنولوجيا والرقمنة، الذي يهيمن عليه الذكور.

لكن هذه الفجوة بدأت تضيق شيئًا فشيئًا، فالنساء يقتحمن سوق العملات المشفرة بوعي أكبر واستراتيجيات أكثر حذرًا، معتمدات على عقلية المرأة الأكثر بحثًا وتحليلاً. كما بدأت العديد منهن في الانخراط في مجالات جديدة مثل التمويل اللامركزي (DeFi) والممتلكات الرقمية (NFTs).

مع صعود مفهوم عوالم الميتافيرس، بدأ يتشكل نوع جديد من الاقتصاد الرقمي الافتراضي، حيث يمكن شراء أراض رقمية، وبيع أزياء افتراضية، وامتلاك عُقارات، وحتى شراء الأعمال الفنية أصبح رقميًا باستخدام العملات المشفرة.

لتظهر منصات مثل Decentraland و The Sandbox، وتصبح أسواقًا رقمية بمواعيد ثابتة وفعاليات وأبطال وجمهور معروف، تمامًا مثل سوق الثلاثاء، إلا أن هذا السوق الافتراضي يعتمد في تداولاته على العملات المشفرة، مما يزيد من احتمالية الوقوع في عمليات احتيال.

وهنا، تدق الحكومات ناقوس الخطر. فقد حظرت الصين تداول العملات المشفرة، بينما أصدرت العديد من البنوك المركزية تحذيرات من مخاطرها، من بينها البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفيدرالي، مشيرة إلى التقلبات العنيفة في الأسعار، والاحتمالية العالية للاحتيال والاستثمارات الوهمية، واستخدام العملات الرقمية في غسل الأموال، بالإضافة إلى مخاطر الاختراقات الإلكترونية وسرقة المحافظ الرقمية.

ولأن البنك المركزي المصري يمتلك استباقية وخططا واضحة للتصدي لعمليات الاحتيال الرقمي، فقد حذر منذ عام 2018 من التعامل بالعملات المشفرة، باعتبارها غير قانونية، كما حذر من التداول عبر منصات غير مرخصة، لما في ذلك من مخاطر جسيمة على المستثمرين.

القضية ليست رفض التكنولوجيا، بل محاولة للسيطرة على الفوضى التي قد تنشأ عنها.

سكك حديد مصر: تشغيل قطارات أضافية علي خطوط الصعيد والدلتا خلال عطلة عيد الفطر

أصدرت الهيئة القومية لسكك حديد مصر، تعليمات تشغيلية إضافية بشأن تشغيل قطارات خاصة لنقل الركاب لحساب شركة بروجيت، وذلك خلال فترة تشغيل القطارات الإضافية بمناسبة عطلة عيد الفطر المبارك، في إطار تنظيم حركة التشغيل وتلبية الطلب المتزايد على السفر خلال موسم العيد.

وتضمنت التعليمات، تشغيل عدد من القطارات المخصوصة الكيفة بين عدد من المحطات الرئيسية، حيث تقرر تشغيل قطار مخصوص مكيف رقم (1) من أسيوط إلى طنطا يوم 19 مارس فقط، على أن يقوم من أسيوط في الساعة 4 عصرًا ويصل إلى طنطا في الساعة 10 مساءً، بتركيب يضم جرارًا وعربة قوى وعددًا من العربات المكيفة بدرجتيها الأولى والثانية، علاوة على تحرك الفوارغ من سوهاج إلى أسيوط يوم 18 مارس، ومن طنطا إلى القاهرة يوم 19 مارس 2026 وفق الجداول المحددة.

وقررت الهيئة تشغيل قطار مخصوص مكيف رقم (2) لحساب شركة «بروجيت» من أسيوط إلى المنصورة يوم 19 مارس 2026، حيث يقوم من أسيوط في الساعة 16:10 عصرًا ويصل إلى المنصورة في الساعة 00:40 صباحًا، بتركيب مماثل يضم جرارًا وعربة قوى وعددًا من العربات المكيفة، مع تحرك الفوارغ من بنها إلى أسيوط ومن المنصورة إلى القاهرة في نفس اليوم طبقًا للجداول المحددة.

وشملت التعليمات، كذلك تشغيل قطار مخصوص مكيف للجمهور رقم 1950 من القاهرة إلى أسيوط يوم 18 مارس فقط، حيث يقوم من القاهرة في الساعة 20:40 مساءً ويصل إلى أسيوط في الساعة 03:20 صباحًا، بتركيب يتكون من جرار وعربة قوى وعدد من العربات المكيفة.

كما تقرر تشغيل قطار مخصوص مكيف رقم (3) لحساب شركة «بروجيت» من أسيوط إلى الإسكندرية يوم 19 مارس 2026 فقط، حيث يقوم من أسيوط في الساعة 05:40 صباحًا ويصل إلى الإسكندرية في الساعة 13:20 ظهرًا، على أن يتم عودة الفوارغ بعد وصول القطار ونزول الركاب بواسطة قطار مكيف (الإسكندرية – القاهرة) رقم 916 وفق جدولة التشغيل المقررة.

الصحة تؤكد استقرار الإمدادات الطبية وتعزيز المخزون الاستراتيجي للعام ٢٠٢٦

عقد الدكتور خالد عبدالغفار، وزير الصحة والسكان، اجتماعاً موسعا لمتابعة سلاسل الإمداد في القطاع الصحي، وضمان توافر الأدوية والخامات والمستلزمات الطبية والأجهزة بكميات كافية دون أي انقطاع؛ بما يضمن استمرار تقديم الرعاية الصحية للمواطنين بكفاءة عالية.

وأكد المتحدث الرسمي للوزارة، الدكتور حسام عبدالغفار، أن الوزارة تمتلك خبرات متراكمة في إدارة الأزمات؛ مما يعزز القدرة على التعامل مع أي مستجدات، مع اتخاذ خطوات استباقية واحترازية لحماية المخزون الاستراتيجي وضمان استمراره.

وشدد الوزير على ضرورة التنسيق المستمر بين جميع الجهات المعنية لمتابعة مستويات الاحتياطي الاستراتيجي، وتشكيل لجنة دائمة لمراقبة توافر الأدوية والمستلزمات بشكل يومي، واتخاذ الإجراءات الفورية عند الحاجة لتعزيز الثقة في المنظومة الصحية.

وخلال الاجتماع، عرض

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 15 مارس 2026 ● العدد 834

"طلعت مصطفى" تستعرض خططها الاستثمارية أمام الحكومة

استعرض الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، خطط مجموعة طلعت مصطفى للتوسع في ضخ استثمارات جديدة خلال الفترة المقبلة، وذلك خلال اجتماع عقد بمقر الحكومة في العاصمة الإدارية الجديدة، بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين.

وشارك في الاجتماع كل من أحمد كجوك وزير المالية، والمهندسة راندة المنشاوي وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والدكتور محمد فريد صالح وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، إلى جانب أشرف سالمان وزير الاستثمار الأسبق، وهشام طلعت مصطفى الرئيس التنفيذي للمجموعة، وعدد من مسؤولي الجهات المعنية.

وخلال اللقاء، أكد رئيس الوزراء حرص الدولة على تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في مختلف الأنشطة الاقتصادية، عبر توفير بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، بما يدعم الاستفادة من الإمكانات المتاحة في القطاعات المختلفة ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار مدبولي إلى اهتمام الدولة بقطاعات التطوير العقاري والتنمية العمرانية والسياحة، مع التوسع في إنشاء المدن الجديدة المستدامة والذكية، إلى جانب زيادة الطاقة الفندقية لاستيعاب النمو المتوقع في أعداد السياح خلال السنوات المقبلة.

استراتيجية مصرية لحماية الأمن الغذائي في أوقات الأزمات

المشروع القومي للصوامع يثبت نجاحه ضمن منظومة تخزين القمح وتعزيز المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية

تُعزز مصر أمنها الغذائي بزيادة السعة التخزينية لصوامع القمح لتصل إلى نحو 6 ملايين طن بحلول 2030، عبر إنشاء صوامع حديثة وموانئ، تضمن مراقبة درجات الحرارة والتهوية والتبخير آليا. توفر هذه الصوامع، مثل مجمع عتاقة بالسويس وعرب العليقات بالقليوبية، مخزونا استراتيجيا آمنا، وتستخدم تقنيات متطورة لتقليل الفاقد.

وخلال أزمات متعددة ومتتالية ظهر تأثير الاستراتيجية التي تتبناها الدولة المصرية لتأمين رصيد كاف من السلع الاستراتيجية والأساسية عبر عديد من القنوات والطرق ، وبينها الصوامع ، حيث أدى المشروع القومي للصوامع إلى استبدال الشون الترابية المفتوحة، مما يمنع التلوث ويقلل الفاقد الذي كان يصل إلى 10% .

و تم خلال السنوات الأخيرة إنشاء صوامع في الموانئ (مثل بورسعيد وبرج العرب) لتسهيل استقبال القمح المستورد والحد من التكدس ، فيما تستهدف الدولة استكمال إنشاء وحدات إضافية لتعزيز القدرة التخزينية.

وخلال الأسبوع الماضي ، تفقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، صومعة عتاقة بمحافظة السويس، التي تعد إحدى الصوامع الحديثة ضمن المشروع القومي للصوامع، بسعة تخزينية تبلغ 60 ألف طن، وذلك في إطار المتابعة المستمرة لمنظومة الأمن الغذائي وتعزيز قدرات الدولة في مجال تخزين الحبوب.

وجاءت جولة رئيس الوزراء في ظل حرص الحكومة على الاطمئنان على كفاءة منظومة تخزين القمح وتعزيز المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية، خاصة في ضوء التطورات الإقليمية المتسارعة، حيث تواصل الحكومة متابعة الموقف على مدار الساعة لضمان استقرار الإمدادات الغذائية وتوافر السلع الأساسية للمواطنين دون أي تأثر بالأحداث الخارجية.

وفي هذا الإطار، أكد رئيس مجلس الوزراء، أن الدولة وبتوجيهات من الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، نجحت ـ خلال السنوات الماضية ـ في بناء منظومة متطورة لتخزين الحبوب تعتمد على أحدث التكنولوجيات العالمية، بما يسهم في الحفاظ على جودة القمح وتقليل الفاقد، ورفع كفاءة إدارة المخزون الاستراتيجي، وهو ما يعزز قدرة الدولة على تأمين احتياجاتها لفترات طويلة وتحقيق أعلى مستويات الأمان الغذائي.

كما أكد الدكتور مصطفى مدبولي في الوقت نفسه، أن التوسع في إنشاء الصوامع الحديثة وتطوير سلاسل إمداد الحبوب يمثل أحد المحاور الرئيسية لاستراتيجية الدولة في مجال الأمن الغذائي، بما يضمن استدامة توافر السلع الأساسية واستقرار الأسواق، خاصة في ظل التحديات الدولية والظروف الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن.

بدوره أكد وزير التموين والتجارة الداخلية الدكتور شريف فاروق أن المشروع القومي للصوامع يعتبر أحد أبرز مشروعات تطوير البنية التحتية لمنظومة الحبوب في مصر، والذي تنفذه الوزارة في إطار استراتيجية الدولة لتعزيز الأمن الغذائي ورفع كفاءة التخزين وتقليل الفاقد، وتتولى الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين إدارة وتشغيل هذه الصوامع الحديثة وفق أحدث نظم الإدارة والتشغيل، بما يسهم في الحفاظ على جودة الحبوب وضمان كفاءة تداولها داخل منظومة الإمداد.

وأوضح الدكتور أشرف صادق، العضو المنتدب، والرئيس التنفيذي للشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين، أن صومعة عتاقة تعد أحد المكونات المهمة لمنظومة التخزين الاستراتيجي للحبوب في الدولة؛ وهي ضمن السعات التخزينية المخصصة للاحتفاظ باحتياطي استراتيجي من الأقماح، وتسهم في تأمين احتياجات مطاحن محافظة السويس وتعمل كظهير لوجستي لمحافظتي القاهرة والإسماعيلية، بما يدعم استقرار منظومة إنتاج الدقيق وتوفير الخبز للمواطنين.

وقال الدكتور أشرف صادق: تم إنشاء هذه الصومعة بأحدث تكنولوجيا التخزين ودخلت حيز التشغيل في عام 2017، وتتكون الصومعة من 12 خلية تخزين رئيسية، بما يسمح بتخزين الأنواع المختلفة من الأقماح؛ من حيث درجة النظافة، أو بلد المنشأ، بجانب 3 خلايا صرف وعدد 2 خلية لتجميع الأتربة ونواتج الغربلة.

رسائل حكومية

خلال الأسبوع الماضي أيضا ترأس الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماع مجلس المحافظين، بالعاصمة الجديدة، وذلك بحُضور الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والبيئة، والدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، حيث جرت مُتابعة تداعيات التصعيد العسكري في المنطقة، وتأثيراتها على الدوائر المُحيطة والعالم أجمع، وكذا على الداخل المصري، وأكد رئيس الوزراء أن هناك تكليفات مُحددة بضرورة مُواصلة جهود المتابعة المستمرة للأسواق، للاطمئنان على توافر السلع بصورة دائمة، وبأسعار متوازنة، وعدم السماح بأي محاولات لإخفاء السلع أو احتكارها.

وشدد مدبولي علي أن استعدادات الحكومة وجهودها الاستباقية كان لها دورٌ كبير في أن يكون لدينا حالياً أرصدة آمنة ومُطمئنة من مُختلف السلع الاستراتيجية والأساسية، تمتد لعدة أشهر، مع توافر احتياجات مُختلف المصانع، مُستعرضا كذلك الجهود التي تبذلها الحكومة بالتعاون مع الجهاز المصرفي لتوفير كل احتياجات قطاعي الطاقة والصناعة.

وخاطب رئيس الوزراء المُحافظين مُشددا: «دوركم الرئيس في هذه المرحلة يتمثل في تكثيف جهود وحملات المتابعة الميدانية للأسواق والمنافذ التجارية، بالتنسيق والتعاون مع الوزارات المعنية والهيئات والأجهزة الرقابية المُختصة؛ مع تفعيل جميع الآليات المتاحة لحماية المواطنين من أية ممارسات احتكارية، ومواجهة أي تعمد لإخفاء السلع بمنتهى القوة والحسم، وإحكام الرقابة على الأسواق لضمان إتاحة كافة السلع في المنافذ والسلاسل التجارية بالمحافظة" .

وأشار رئيس الوزراء إلى أن هناك توجيهات من الرئيس السيسي، بدراسة إمكانية إحالة المتلاعبين بالأسعار إلى القضاء العسكري، حيث شدد الرئيس في حديثه على ضرورة عدم استغلال هذه الظروف لرفع الأسعار أو التلاعب.

ولفت الدكتور مصطفى مدبولي، إلى أنه دعمًا لجهود أجهزة الدولة في تحقيق انضباط الأسواق وحماية حقوق المستهلكين؛ وسعيا لتعزيز المشاركة المجتمعية، فإن الحكومة ستتلقى شكاوى وبلاغات المواطنين من خلال منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء، وتدعوهم للإبلاغ الفوري عن أي مظاهر للتلاعب بالأسواق ومحاولات البعض لزيادة أسعار بعض السلع بصورة مُبالغ فيها، أو حجبها، أو احتكارها، بالإضافة إلى كل ما يتعلق بالتأثير على سلامة الغذاء أو يضر بصحة المواطنين.

واتصالا بذلك، وجه رئيس الوزراء، بضرورة التفاعل الجاد والسريع مع تلك الشكاوى والبلاغات، وإعطائها أولوية عاجلة وسرعة فحصها ميدانيا، مع اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة حيال المُخالفين.

بدوره، أكد الدكتور شريف فاروق، أن هذه الفترة تشهد تكثيف الرقابة على الأسواق بالتعاون مع مديري المديريات للتأكد من الإعلان عن أسعار مختلف السلع، باعتباره يُمثل إحدى آليات ضبط الأسواق، مُشيراً إلى أن هناك تقارير يومية يتم تلقيها من مُديري مديريات التموين بشأن كميات السلع المختلفة، في كل محافظة، ومن ثم يجب متابعتها بشكل دقيق من كل المحافظين، مشيراً إلى جاهزية الوزارة دوماً لتوفير مختلف السلع في أية محافظة.

استعدادات حكومية

الخبير الاقتصادي، وليد جاب الله يرى أن «الحكومة المصرية تعمل تحت ضغط مستمر، وفي ظل ذلك كان لها كثير من المشاريع التي تعزز قدرتها في التعامل مع الصدمات، مثل التوسع في صوامع تخزين القمح، والتوسع في إنشاء المناطق اللوجستية ومناطق تخزين السلع الرئيسية» .

ويوضح في تصريحات له أنه «إذا استمرت الحرب الإيرانية لمدة أربعة أو خمسة أسابيع، فلا أتصور أنه ستكون هناك أي مشكلة، وسيستطيع الاقتصاد المصري امتصاص ذلك؛ لكن إذا تجاوز الأمر ذلك لعدة أشهر، فإن الحكومة لن تعتمد فقط على أرصدتها من السلع والمنتجات البترولية، لكن لديها أدوات متنوعة للتعامل مع هذه الأزمة» .

ويتابع: «حينها لن يكون التحدي في توفير السلع من الدول؛ لكن في ارتفاع تكلفة الحصول عليها وكذا منتجات الطاقة المختلفة، مما سيشكل ضغطا ماليا على الحكومة»، مرجحاً أن «يحدث وقتها تحريك جزئي لبعض الأسعار على سبيل الاستثناء».

ولفت إلى تأكيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، على أهمية الحفاظ على أرصدة استراتيجية آمنة من المنتجات البترولية، وذلك لتأمين إمدادات الغاز اللازمة بالكميات المطلوبة، سواء لاستخدامات المواطنين أو لتلبية احتياجات القطاعات الإنتاجية.

و يرى الخبير الاقتصادي أنه «ما دام لا توجد (سوق سوداء) للعملة الأجنبية، فإن الحكومة ستكون قادرة على ضبط السوق والأسعار « ، وتابع أن «إجراء تثبيت سعر صرف الجنيه وما ترتب عليه من (آثار وخيمة) في وقت سابق، لن تُقدم عليه الحكومة مرة أخرى، فسعر الصرف الآن في البلاد، مرن، والتجار والمستوردون يحصلون على احتياجاتهم من العملة الأجنبية، وما دام استمر ذلك فلا توجد أي مشاكل على الإطلاق»، لكنه يؤكد أنه «إذا ارتفعت الأسعار عالمياً فسوف ترتفع محلياً، والحكومة وقتها ستقوم بتدابير لتوفير السلع الأساسية الكفيلة بمعيشة المواطن، لكن سلع الرفاهية مثل الذهب والفضة والسيارات والجوالات لن تضمنها، فإذا ارتفع سعرها عالمياً فسترتفع في مصر" .

ووفق جاب الله، فإن «مصر متأثرة بالحرب؛ لكن هناك تطمينات حكومية بالقدرة على التعامل مع تأثيرات الحرب الإيرانية بأقل قدر من الأضرار»، ويوضح أن «الحكومة تتعامل مع الموقف الراهن دون تهويل له أو تخفيف من تداعياته" .

مخزون آمن

من جانبه ، أكد متى بشاي، رئيس لجنة التجارة الداخلية بالشعبة العامة للمستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية، أن السوق المصرية تتمتع بمخزون استراتيجي آمن من السلع الأساسية يكفي لعدة أشهر، في إطار استراتيجية الدولة لتعزيز الأمن الغذائي ورفع جاهزية منظومة الإمداد في مواجهة التحديات الإقليمية.

وأوضح أن معدلات التخزين بالصوامع والشون المطورة تسير بانتظام وفق أعلى معايير الجودة والسلامة، مع متابعة دورية لحالة التخزين للحفاظ على جودة الأقماح والحبوب وتقليل نسب الفاقد، مشيرًا إلى توافر احتياطات مطمئنة من السلع الاستراتيجية، تشمل السكر، والزيوت، واللحوم الطازجة والمجمدة، والدواجن، بما يضمن استقرار المعروض في الأسواق لفترات ممتدة.

وأشار إلى أن الدولة، ممثلة في وزارتي التموين والزراعة، رفعت درجة الاستعداد القصوى في ظل التوترات الجيوسياسية التي أثرت على حركة التجارة وسلاسل الإمداد عالميًا، مؤكدًا أن التوسعات التي شهدتها الطاقات التخزينية خلال السنوات الماضية عززت قدرة الدولة على إدارة الاحتياطي الاستراتيجي بكفاءة أعلى مقارنة بالفترات السابقة.

وأضاف أن وزارة التموين والتجارة الداخلية، بالتنسيق مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية، تديران منظومة مرنة للاحتياطي الاستراتيجي قادرة على التعامل مع مختلف السيناريوهات، مع وجود تنسيق كامل بين الجهات المعنية لضمان استمرار تدفق السلع ومنع حدوث أي اختناقات في السوق، بما يحافظ على استقرار الأسعار ويحمي المستهلك من تداعيات الأزمات الخارجية.

وأكد بشاي عدم وجود زيادات سعرية مرتبطة بالأحداث الراهنة، مشددًا على انتظام عمليات ضخ السلع في الأسواق، وداعيًا المواطنين إلى عدم الانسياق وراء الشائعات.

ولفت إلى تكثيف الشركة القابضة للصناعات الغذائية طرح السلع الأساسية ضمن معارض «أهلاً رمضان»، بخصومات تصل إلى 30% مقارنة بمثيلاتها في الأسواق، في إطار جهود الحكومة للحد من الضغوط التضخمية وتحقيق استقرار سعري مستدام.

رضوى عبدالله

الحكومة تعزز الرقابة علي الأسواق وتدرس إحالة المتلاعبين بالأسعار للقضاء العسكري

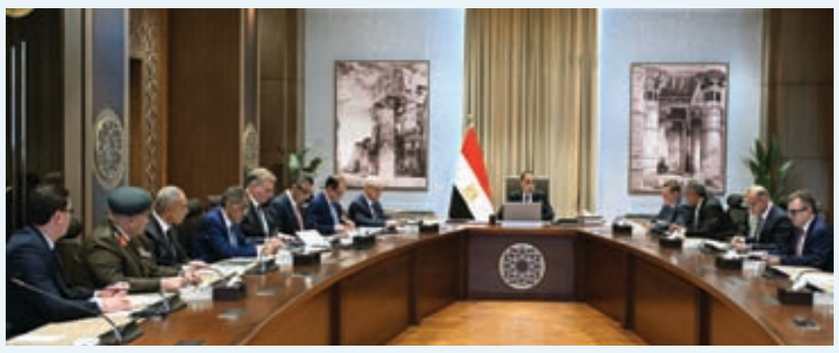

الإجراءات الحكومية في ميزان الخبراء والاقتصاديين

مدبولي يتعهد بمراجعة قرارات تحريك أسعار البنزين إذا توقفت الحرب

أقرت لجنة إدارة الأزمات المركزية بمصر، حزمة إجراءات لترشيد الإنفاق والاستهلاك، ضمن مساعيها لتخفيف حدة تداعيات العمليات الأميركية الإسرائيلية في إيران على اقتصاد البلاد.

تضمنت الإجراءات خفض واردات السلع تامة الصنع غير الأساسية، وإلغاء الفعاليات الحكومية، وخفض السفريات الرسمية، وتقليص الدورات التدريبية.

كما شملت الإجراءات تنفيذ خطة تستهدف حوكمة منظومة إنارة الطرق وإضاءة اللوحات الإعلانية، ومراجعة استهلاك الوقود في مختلف القطاعات، وتسريع تشغيل وسائل النقل الجماعي، والتوسع في برامج تحويل المركبات للعمل بالغاز الطبيعي، واستخدام المركبات الكهربائية.

الإجراءات الحكومية تضمنت أيضا العمل على زيادة وتنوع موارد النقد الأجنبي، والسعي لجذب وتحفيز مزيد من القطاعات التي توفر النقد الأجنبي، والإسراع بمعدلات تنفيذ مختلف الخطوات المتعلقة ببرنامج الطروحات الحكومية، بجانب دعم القطاعات المتأثرة بالحرب مثل السياحة والبترول.

وفي ضوء الوضع الاستثنائي الناتج عن التطورات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها المباشرة على أسواق الطاقة العالمية، تقرر تعديل أسعار بعض المنتجات البترولية وغاز تموين السيارات، في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها أسواق الطاقة عالميا.

وتعليقا على ذلك ، قال الخبير الاقتصادي الدكتور محمد الشوادفي، إن الحكومة اتخذت خطوات جادة لمواجهة الأزمة الناشئة نتيجة الحرب الإسرائيلية والأمريكية ضد إيران وما ترتب عليها من ارتفاع كبير في أسعار الطاقة وتأثيرات تضخمية على الاقتصاد الوطني، مشيرا إلى أهمية التوازن بين ترشيد الإنفاق وحماية السوق الداخلي.

أوضح الشوادفي أن الحكومة بدأت بالترشيد الداخلي من خلال مراجعة المصروفات والسفريات والتدريب، إلى جانب إجراءات لضبط السوق الداخلي والحفاظ على النقد الأجنبي، مؤكدا أن هذه الإجراءات تهدف إلى حماية المجتمع والفئات محدودة الدخل ضمن استراتيجية الحماية الاجتماعية الثابتة منذ الإصلاح الاقتصادي.

ولفت إلى ضرورة اتباع سياسة نقدية مرنة ويقظة لمواجهة ارتفاع أسعار الدولار والعملات الأجنبية، مشيرا إلى أن هذه الأزمة العالمية تؤثر على القوة الشرائية للنقود وأسعار السلع، ما يتطلب متابعة دقيقة ومنهجية حكومية واضحة لمنع أي آثار سلبية على المواطنين.

وأشار الدكتور محمد الشوادفي إلى توجيهات الرئيس للحكومة بضبط السوق الداخلي ومواجهة الاحتكار، مؤكدا أنه سيتم التفريق بين التجار المضطرين لرفع الأسعار نتيجة زيادة التكاليف وبين من يستغل الأزمة لزيادة الأسعار بشكل مبالغ فيه، مع إمكانية إحالة المخالفين للقضاء العسكري.

وأكد أن المواطن أصبح شريكا أساسيا في مواجهة هذه الظاهرة، مشيرا إلى أن وعي المستهلك ومشاركته في الإبلاغ عن أي تجاوزات جزء مهم من استراتيجية الحكومة لضمان عدم استغلال الأزمة العالمية ورفع الأسعار بشكل غير مبرر.

تحركات استباقية

و قال أستاذ التمويل والاستثمار مصطفى بدرة إن الإجراءات المصرية لترشيد الإنفاق والاستهلاك تعد تحركا استباقيا ضروريا لمواجهة تداعيات الحرب التي لا يمكن التنبؤ بموعد انتهائها، حتى لا تتفاقم المخاطر.

و أوضح أن ترشيد الإنفاق يجب أن يكون أولوية لدى جميع مؤسسات الدولة، خاصة مع احتمالات استمرار الحرب لفترة طويلة، وما قد يترتب عليها من ضغوط إضافية، في مقدمتها ارتفاع أسعار النفط وانعكاسه على دعم الطاقة في الموازنة العامة للدولة، وأسعار السلع والخدمات.

واعتبر خبير الاقتصاد وأسواق المال مصطفى شفيع أن تحرك الحكومة المصرية نحو ترشيد الإنفاق والاستهلاك كان متوقعاً وطبيعياً في ظل حالة الضبابية التي تسيطر على المشهد الاقتصادي العالمي، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

وقال شفيع إن طبيعة المرحلة الراهنة والتوترات تفرض على الحكومة إجراءات وقائية سريعة لحماية الاقتصاد، خاصة مع ارتفاع أسعار الدولار والنفط والغاز الطبيعي، التي ستفرض ضغوطا على موازنة الدولة وأسعار السلع.

ورأى أن ترشيد الواردات يمثل عنصراً أساسياً في هذه المرحلة، في ظل عدم وضوح مسار التجارة العالمية وحركة الصادرات والواردات خلال الفترة المقبلة ، مشيرا إلى أن قرارات ترشيد استهلاك الكهرباء والطاقة، والإسراع في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، وتقليص الفعاليات والدورات التدريبية وبعض أوجه الإنفاق غير الضرورية، تستهدف في المقام الأول تقليل الضغط على العملة الأجنبية.

وأضاف أن هذه الإجراءات ذات طابع دفاعي هدفها الحد من أثر الصدمة وحماية استقرار الاقتصاد قدر الإمكان ، فيما اقترح بدرة إعادة النظر مؤقتا في بعض المشروعات الجديدة التي لم تبدأ بعد، وتأجيلها لفترة قصيرة لحين اتضاح الرؤية بشأن تطورات الأوضاع الإقليمية.

من جانبه، طالب الخبير الاقتصادي محمد أنيس بضرورة اتخاذ الحكومة إجراءات إضافية لحماية المصادر الرئيسية للتدفقات الدولارية، وتقليل أثر أي تراجع محتمل لها ، وقال أنيس إن المرحلة الحالية تتطلب العمل على تسهيل إجراءات جذب السياحة، خاصة ما يتعلق بالتأشيرات وتقليل البيروقراطية، باعتبارها من أسرع مصادر العملة الأجنبية.

ودعا أنيس إلى تسريع التحول الرقمي لتمكين المصريين بالخارج من التحويل المباشر والسريع إلى حساباتهم ومحافظهم الإلكترونية داخل مصر، بما يعزز القنوات الرسمية.

وأكد أهمية تحسين بيئة الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مشيرا إلى أن هذه الإصلاحات باتت أكثر إلحاحا في ظل الضغوط الحالية.

إلى ذلك، توقع أنيس أن تدفع تداعيات الأزمة الراهنة سعر الدولار في مصر إلى ما يتراوح بين 54 و56 جنيها، على أن يعود لاحقا إلى مستويات تتراوح بين 48 و50 جنيها مع انحسار الضغوط.

فيما، ربط بدرة مسار الدولار في مصر الفترة المقبلة بحركة الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، معتبرا أن استمرار خروجها يزيد الضغوط على السوق.

ودعا بدرة المواطنين إلى ترشيد استخدام العملة الأجنبية وتأجيل الإنفاق الخارجي غير الضروري، خاصة أن المرحلة الحالية تتطلب تكاتف الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع للحد من التضخم والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

تفاصيل الإجراءات الحكومية

وكانت الحكومة أعلنت أنها تتابع التطورات العسكرية المتسارعة في المنطقة وما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار الطاقة، وتقلبات في الأسواق العالمية، من خلال تنسيق كامل بين البنك المركزي والوزارات والجهات المعنية، ووجه الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بتفعيل آلية متابعة يومية لتطورات الأسواق العالمية، خاصة أسعار الطاقة والتدفقات المالية الدولية، بما يتيح اتخاذ إجراءات استباقية لحماية الاقتصاد الوطني وضمان استقرار الأسواق المحلية وانتظام إمدادات الطاقة واستمرار النشاط الاقتصادي.

وفي هذا السياق، تعمل الحكومة على تأمين احتياجات الدولة من الطاقة من خلال متابعة جداول التوريد والتعاقدات القائمة للمنتجات البترولية بصورة يومية، والاستفادة من الترتيبات التعاقدية والتحوطات السعرية التي تم إبرامها مسبقًا، والتي تغطي جزءًا مهمًا من الواردات، بما يحد من تأثير الارتفاعات العالمية. كما يجري التنسيق مع الشركاء الدوليين في قطاع الطاقة لضمان انتظام الإمدادات ورفع معدلات الإنتاج المحلي خلال الفترة الحالية.

كما يجري التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي لتعزيز الموارد من النقد الأجنبي، من خلال التواصل مع المؤسسات المالية الدولية لتعجيل بعض الشرائح التمويلية المقررة، إلى جانب التحرك في الأسواق الدولية وتوسيع برنامج الطروحات الحكومية خلال الأشهر المقبلة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يدعم قدرة الاقتصاد المصري على التعامل مع المتغيرات العالمية الراهنة، مع مساندة الصادرات السلعية والخدمية، وضمان تنافسية الصناعة والتصدير.

وفي ضوء ما يحيط المشهد الدولي من درجة عالية من الضبابية وعدم اليقين بشأن مسار الأحداث خلال الفترة المقبلة، إلى جانب تباين التقديرات الدولية حول اتجاهاتها المحتملة، فقد قررت لجنة الأزمات المركزية اتخاذ حزمة من الإجراءات الاستباقية «المؤقتة» التي تستهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على التعامل مع هذه التطورات، وضمان استقرار الأسواق المحلية واستمرار توافر السلع والمنتجات البترولية، وذلك إلى حين اتضاح اتجاهات الأوضاع العالمية خلال الفترة المقبلة. وتتمثل هذه الحزمة في الإجراءات التالية:

= (تبدأ الدولة هذه الإجراءات بنفسها، حيث تؤكد الحكومة القيام فوريا) بتنفيذ إجراءات ترشيد الإنفاق داخل الجهات الحكومية والأجهزة التابعة لها، بما يعكس حرصها على تحمل نصيبها من أعباء المرحلة بالتوازي مع الإجراءات الأخرى التي سيتم اتخاذها، مع مراعاة البعد الاجتماعي في جميع السياسات المتخذة.

وفي هذا الإطار، تقرر البدء في تنفيذ عدد من إجراءات الترشيد داخل الجهات الحكومية وبعض الأنشطة كثيفة الاستهلاك للطاقة، بما يسهم في خفض استهلاك الوقود والكهرباء خلال الفترة المقبلة، مع مراعاة أنماط التشغيل في عدد من المشروعات والخدمات التي تعتمد بصورة كبيرة على السولار والمازوت والبنزين، وضبط إيقاع العمل بها بما يحقق خفضا ملموسًا في الاستهلاك، دون الإخلال بانتظام الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.

كما تم توجيه المحافظين بالمتابعة الميدانية اليومية للف ترشيد استهلاك الكهرباء، بما يشمل مراجعة أوضاع أعمدة الإنارة في الشوارع والميادين العامة وضبط توقيتات تشغيلها، ومتابعة إضاءة اللوحات الإعلانية واللافتات التجارية للتأكد من الالتزام بضوابط ترشيد الاستهلاك، مع اتخاذ الإجراءات الفورية اللازمة لضبط أي مخالفات في هذا الشأن.

وتأكيدا على حرص الحكومة على أن تتحمل جانبًا من إجراءات التعامل مع الأزمة، فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن ترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلية في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية، والذي يتضمن إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، وتأجيل النفقات غير العاجلة، والحد من السفر والمؤتمرات والفعاليات ونفقات الدعاية، إلى جانب وضع ضوابط للإنفاق الاستثماري والتركيز على استكمال المشروعات التي قاربت على الانتهاء، بما يسهم في تعظيم كفاءة استخدام الموارد العامة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

وفي ذات السياق، فسوف تشرع الحكومة فوريا في تنفيذ توجيه الرئيس عبدالفتاح السيسي لها، بدراسة إمكانية إحالة المتلاعبين بالأسعار إلى القضاء العسكري، لمنع استغلال الظروف الاستثنائية الراهنة لرفع الاسعار، أو التلاعب بها، لأننا، وكما أشار سيادته، في حالة شبه طوارئ، ويتعين ألا يتم التلاعب باحتياجات المواطنين المصريين.

ورغم الإجراءات التي تتخذها الدولة للتعامل مع هذه التطورات، واستمرارها في تحمل جانب كبير من التكلفة الفعلية للطاقة، فإن حجم الارتفاعات التي تشهدها الأسواق العالمية يجعل من الصعب أن تتحمل مؤسسات الدولة وجهات التمويل هذه الزيادات بالكامل، الأمر الذي استدعى اتخاذ قرار بإعادة تسعير بعض المنتجات البترولية، كما نص عليه بيان وزارة البترول صباح أمس الثلاثاء. ويأتي هذا القرار بما يعكس جزءًا من التطورات العالمية في أسعار الطاقة، مع استمرار الدولة في تحمل جانب كبير من التكلفة، وذلك لضمان استقرار السوق المحلية واستدامة إمدادات البترول خلال المرحلة الحالية، التي تشهد ارتفاعات كبيرة في أسعار المنتجات البترولية، وتكلفة النقل.

وفي إطار الحرص على الحد من التداعيات الاجتماعية للتطورات الاقتصادية العالمية، تعمل الحكومة على تعزيز برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للفئات الأولى بالرعاية، حيث تقرر مدّ العمل بقرار زيادة الدعم النقدي المقدم للمستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة والأسر الأولى بالرعاية من حاملي البطاقات التموينية، الذي سبق الإعلان عنه ضمن حزمة الحماية الاجتماعية، لفترة إضافية تمتد لشهرين إضافيين، حتى عيد الأضحى.

وأشار إلى أن الحكومة كانت مستعدة ولديها كميات من المخزون والتعاقدات، في ظل التصعيد العسكري بالمنطقة ، ولدينا محدد قوي واستثنائي بأن الزيادة التي حدث في الوقود غير مسبوقة واستثنائية.

وتابع قائلا : رجال الصناعة والمستثمرين طالبونا بعدم وقف عجلة الانتاج وكان أمامنا خيارين المتابعة والحفاظ على الاسعار وهو ما سيسبب خسائر كبيرة أو اتخاذ الإجراء الاستباقي بزيادة أسعار البنزين والسولار.

وقال أحمد كجوك ، وزير المالية، إنه تمت مخاطبة جميع الهيئات والجهات بترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية، والذي يتضمن إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، وتأجيل النفقات غير العاجلة، والحد من السفر والمؤتمرات والفعاليات ونفقات الدعاية.

وتابع أن هذا الأمر جانب وضع ضوابط للإنفاق الاستثماري والتركيز على استكمال المشروعات التي قاربت على الانتهاء، بما يسهم في تعظيم كفاءة استخدام الموارد العامة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

محمد محيي الدين

خبراء: ترشيد الإنفاق والاستهلاك تحركات استباقية ضرورية لمواجهة تداعيات الحرب التي لا يمكن التنبؤ بموعد انتهائها

مصر تسابق الزمن لتأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعي والبترول باستراتيجية غير مسبوقة

استيراد ١,٩ مليون طن منتجات بترولية خلال مارس وأبريل ٢٠٢٦ لتلبية استهلاك السوق المحلية من المحروقات

تسعى مصر بكل السبل إلى توفير احتياجاتها من الغاز الطبيعي والبترول وتقليل فاتورة الاستيراد، خاصة في ظل حرب إيران وأمريكا وإسرائيل وإغلاق مضيق هرمز.

وفي هذا السياق ، تعتزم وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، استيراد نحو ١,٩ مليون طن منتجات بترولية «بنزين وسولار وغاز الطهي -البوتاجاز-» خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٢٦، لتلبية استهلاك السوق المحلية من المحروقات .

ونقلت تقارير إعلامية عن مصادر مسئولة تأكيدها أن واردات السولار ستصل إلى ١,١٤ مليون طن خلال مارس وأبريل ما يُعادل ٤٧٪ من الاستهلاك الكلي للسولار بالبلاد، فيما ستبلغ واردات البنزين نحو ٣٦٠ ألف طن وهي كمية تسهم في سد ٢٦٪ من فجوة استهلاك البنزين بأنواعه بالسوق المحلية خلال الشهرين.

وفيما يخص واردات البوتاجاز «غاز الطهي» خلال مارس وأبريل الجاري ستقارب ٤٠٠ ألف طن ما يُعادل ما بين ٥٢ و ٥٥٪ من استهلاك السوق من البوتاجاز والتي توجه في الأساس إلى المناطق السكنية البعيدة عن الشبكة القومية للغاز في البلاد، وفق المصدر.

وأكدت المصادر أن الهيئة المصرية العامة للبترول اتفقت مع عدد من الموردين العالميين على استيراد شحنات الوقود من أسواق مختلفة تجنبًا للتأثر بالحرب الأميركية الإسرائيلية ضد إيران، وتداعياتها على أسواق النفط وحركة النقل بالبحر الأحمر.

وأشارت إلى أن الواردات سيتم الحصول على جانب منها عبر أسواق عربية من خلال شركة العربية لأنابيب البترول «سوميد» وباقي الكميات ستحصل عليها مصر من أسواق أوروبية عن طريق البحر المتوسط ، مضيفة أن هيئة البترول المصرية تحصل على كامل إنتاج النفط المنتج محليا عن طريق شركاتها التابعة والشركاء الأجانب، والذي يتراوح بين ٥١٥ و٥٢٥ ألف برميل يوميا وتتولى توجيهه إلى مصافي التكرير لتصنيع المواد البترولية.

ولفتت إلى أن فاتورة واردات الوقود الشهرية بلغت خلال يناير وفبراير الماضيين نحو ١,٤ مليار دولار، متوقعة ارتفاعها بنحو ٢٠ إلى ٢٥٪ على تعاقدات الأشهر القادمة تأثرا بارتفاع سعر خام برنت وتداوله أعلى من ٩٢ دولارا للبرميل.

وأكدت أن التعاقد على واردات الوقود يتم بالأسعار العالمية وقت إبرام العقود باعتبار أن فاتورة الاستهلاك متغيرة شهرياً بسبب تقلبات سعر خام برنت باستثناء عقود الاستيراد طويلة الأجل التي تتمكن «البترول» المصرية من إبرامها مع الموردين أو الدول العربية.

وشددت على التزام الحكومة المصرية بتوفير كميات الاستهلاك الإضافية من البنزين والسولار والبوتاجاز سواء عبر عقود استيراد قصيرة أو متوسطة الأجل لضمان تلبية فجوة استهلاك السوق من المحروقات خاصة خلال الربع الثاني من العام الذي يشهد بداية ارتفاع الاستهلاك المحلي من الوقود.

وأكدت وزارة البترول المصرية في بيان رسمي الأسبوع الماضي ، توافر أسطوانات البوتاجاز بكميات كافية في السوق المحلي، نافية ما تردد بشأن وجود أي نقص في عدد من المناطق، موضحة أنها تتابع على مدار الساعة من خلال غرف العمليات بالوزارة وهيئة البترول وشركات التوزيع توافر المنتجات البترولية لتلبية احتياجات السوق.

اكتشافات جديدة

في الأثناء ، توصلت العديد من الشركات الأجنبية العاملة في مصر إلى اكتشافات جديدة، وأشار المهندس سامح صبري المدير التنفيذي لشركة هاربر إنرجي البريطانية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى تطورات العمل في منطقة دسوق ، مؤكدا تحقيق كشف غازي واعد مؤخرًا، حيث تم وضع البئر الأولى «عز» على الإنتاج، مع قرب إدخال البئر الثانية، إلى جانب خطط لحفر المزيد من الآبار خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن النجاحات المحققة رفعت إنتاج الغاز والمتكثفات في منطقة دسوق إلى ١٤ ألف برميل مكافئ يوميًا، مدفوعة بالإ

«البنك المركزي المصري» بمنح «وان بنك» أول ترخيص للبنوك الرقمية في مصر

أصدر البنك المركزي المصري قرارا رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٢٦، بالموافقة على منح ترخيص لـ "وان بنك" (Onebank S.A.E) لمزاولة أعمال البنوك الرقمية داخل مصر، وفقاً لما نشر في الوقائع المصرية.

ويأتي هذا القرار عقب اجتماع مجلس إدارة البنك المركزي المنعقد بتاريخ ٢٧ يناير الماضي، حيث تم التصديق على الطلب المقدم من البنك للحصول على هذا الترخيص.

وقد اشترط البنك المركزي على "وان بنك" ضرورة استكمال كافة الإجراءات التنظيمية والقانونية اللازمة، التزاما بقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، بالإضافة إلى التقيد بكافة التعليمات الرقابية الصادرة في هذا الشأن لضمان سلامة العمليات المصرفية الرقمية.

مؤشرات استثنائية لأكثر إعلان رمضاني مشاركة في ٢٠٢٦

إعلان "هنا مصر" يحصد المركز الأول على Anghamiو Spotify

حقق إعلان بنك مصر في رمضان 2026 نجاحًا استثنائيًا وتفاعلا واسعًا عبر مختلف المنصات الرقمية، ليصبح الإعلان الرمضاني الأكثر حضورًا ومشاركة بين الجمهور هذا العام. وبينما تعكس أرقام المشاهدات في كثير من الأحيان حجم الحملات الترويجية المدفوعة، فإن النجاح الحقيقي للحملات الإعلانية يظهر بشكل أوضح في حجم التفاعل والمشاركة الفعلية من الجمهور. وقد تجسد ذلك بوضوح في حملة بنك مصر "هنا مصر... هفضل كل مرة أجيبلك"، حيث تحولت أغنية الحملة إلى حالة جماهيرية واسعة عبر مختلف المنصات.

فقد أنشأ المستخدمون ما يقرب من 2 مليون فيديو باستخدام أغنية "هنا مصر" عبر منصات التواصل الاجتماعي، محققين أكثر من 40 مليون تفاعل عبر صفحاتهم، وذلك بخلاف التفاعل المحقق عبر الصفحات الرسمية للبنك التي نُشرت عليها الأغنية، في تعبير واضح عن تبنّي الجمهور لرسالة الحملة ومشاعرها.

كما تصدرت الأغنية قوائم الاستماع على عدد من أبرز المنصات الموسيقية، حيث جاءت في المركز الأول على منصتي Anghami و Spotify بفارق كبير عن الإعلانات الرمضانية الأخرى. كما حققت الأغنية أكثر من مليون استماع خلال أول ثلاثة أيام فقط من إطلاقها على Anghami، وهو رقم غير مسبوق لإعلان رمضاني على المنصة.

وتواصلت مؤشرات النجاح عبر منصات التواصل الاجتماعي المختلفة، حيث تصدرت "هنا مصر" قوائم الأكثر رواجًا على TikTok ومنصة Instagram وYouTube Music وX، بالإضافة إلى تصدرها قوائم Anghami للأغاني المصرية والعربية وقائمة الأكثر استماعًا في مصر، فضلًا عن احتلالها المركز الأول على Spotify في مصر.

ويؤكد هذا النجاح أن الحملات الإعلانية الأكثر تأثيرًا هي تلك التي تنجح في بناء ارتباط حقيقي مع الجمهور، حيث لا يكتفي المشاهد بالمشاهدة فقط، بل يشارك المحتوى ويعيد إنتاجه ويجعل الرسالة جزءًا من تفاعله اليومي.

وقد نجحت حملة بنك مصر "هنا مصر... هفضل كل مرة أجيبلك" في تحقيق ذلك، لتتحول إلى واحدة من أبرز الظواهر الرقمية والإعلانية في رمضان 2026، معبرة عن قوة الرسالة التي وصلت إلى وجدان الجمهور وتبنّاها الملايين عبر مختلف المنصات.

الحرب تُجمد مسيرة التيسير النقدي و توقعات بضغوط تضخمية قياسية

توقع محللون أن يتراوح معدل التضخم في مارس الجاري بين 14 إلى 15%، تأثرًا بارتفاع سعر صرف الدولار أمام الجنيه إلى مستويات غير مسبوقة وزيادة أسعار المحروقات بسبب الحرب الإيرانية الإسرائيلية، مرجحين أن تسهم الضغوط التضخمية في تجميد وتيرة التيسير النقدي التي اتبعها البنك المركزي منذ أبريل 2025.

وخلال الأسبوع الماضي، ارتفع سعر صرف الدولار فوق مستوى 52 دولارًا لأول مرة، تحت تأثير التخارجات الكثيفة لرؤوس الأموال الأجنبية من سوق الدين المصري، وأعلنت وزارة البترول عن رفع أسعار كافة أنواع الوقود واسطوانات البوتجاز بعد ارتفاع في أسعار الطاقة العالمية بسبب الحرب الجارية منذ 13 يومًا.

تقول محللة الاقتصاد الكلي بشركة ثاندر لتداول الأوراق المالية إسراء أحمد لـ المنصة إن معدل التضخم قد يصل مستوى 15% خلال مارس الجاري، وفق تقديرات أولية، ما لم يشهد سعر الدولار أي تغيرات خلال الشهر.

وسجل التضخم عدة تراجعات منذ فبراير 2025 عن مستوياته المرتفعة في العامين السابقين، حتى وصل في يناير/كانون الثاني الماضي 10.1%، قبل أن يعاود الارتفاع في فبراير الماضي بسبب ارتفاع أسعار اللحوم والخضروات مع شهر رمضان.

وترجح إسراء أحمد أن تؤدي زيادة أسعار المحروقات الأخيرة إلى ضغوط صعودية في معظم بنود معدلات التضخم، وبشكل خاص في الأغذية نتيجة ارتفاع تكلفة السولار المستخدم في النقل والإنتاج، وكذلك في بند خدمات النقل".

وتضيف المحللة الاقتصادية «تتضاعف الضغوط التضخمية وتتزامن مع ضعف الجنيه أمام الدولار، ما يضيف موجة تضخمية أخرى مرتبطة بزيادة تكلفة الواردات».

فيما قال الدكتور وليد خضر الخبير الاقتصادي أن قرار زيادة أسعار المحروقات الذي أعلن قبل أيام، بنسب تتراوح بين 15% و22% لبعض المنتجات، سيكون له تأثير مباشر على معدلات التضخم في مصر، إذ ارتفع معدل التضخم إلى نحو 13.6%، مقارنة بنحو 11.9% في يناير الماضي، أي أننا اقتربنا من مستوى 13.5% تقريبا.

و تابع أن شهر رمضان شهد بالفعل ارتفاع ملحوظ في أسعار عدد من السلع الأساسية، خاصة الدواجن ومنتجات الألبان، وهو ما انعكس بدوره على زيادة التضخم خلال شهر فبراير، ليرتفع من 11.9% إلى ما يقارب 13.4% أو 13.6% بنهاية الشهر ، إذ أن هذه التطورات تضغط بشكل كبير على المواطن المصري، خاصة محدودي الدخل، في ظل الارتفاعات المتتالية في الأسعار، فضلًا عن التوترات الجيوسياسية في المنطقة التي انعكست بدورها على أسعار النفط عالميا، وهو ما زاد من الأعباء الاقتصادية على المواطنين.

وأما على صعيد السياسة النقدية، فتوقع أن يتخذ البنك المركزي قرارا برفع أسعار الفائدة في اجتماعه المقبل يوم 2 أبريل، خاصة في ظل عودة التضخم للارتفاع، مرجحا أنه إذا استمرت الضغوط التضخمية، خاصة بعد زيادة أسعار المحروقات وتأثيرها على أسعار السلع، فقد نشهد ارتفاع معدل التضخم خلال مارس ليقترب من نحو 17%.

وفي هذه الحالة قد يلجأ البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة بنحو 200 إلى 300 نقطة أساس.

وطالب بإعادة النظر في شهادات الادخار التي تطرحها البنوك، خاصة أن العائد عليها تراجع بنحو 7% خلال الفترة الماضية نتيجة خفض أسعار الفائدة وتراجع التضخم حينها ،، أما الآن، ومع عودة التضخم للارتفاع وارتفاع سعر الدولار، أصبح المواطن يواجه ضغوطا مزدوجة بين ارتفاع الأسعار في الأسواق من جهة، وتراجع العائد الحقيقي على مدخراته من جهة أخرى، وهو ما يستدعي مراجعة هذه الأدوات الادخارية بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية الحالية.

وفيما يتعلق بسعر الصرف، فقد شهدت أسعار العملات الأجنبية حالة من التذبذب ما يعكس حجم الضغوط الاقتصادية الحالية، ويضع المواطن بين تحديين رئيسيين هما: ارتفاع الأسعار في الأسواق من جهة، وتقلبات سعر العملة من جهة أخرى، وهو ما يزيد الحاجة إلى إجراءات داعمة تخفف الأعباء عن المواطنين ، مشددا على أن إصدار شهادات ادخار بعائد مرتفع لم يكن رفاهية ، بل كان أداة ضرورية لمواجهة موجة الارتفاع الكبيرة في الأسعار وحماية القوة الشرائية لمدخرات المواطنين.

خبراء : كافة الخيارات مطروحة بين التثبيت أو العودة لرفع الفائدة مجدداً لكبح جماح الأسعار المتصاعدة

و قال أن التضخم الذي يعلن عنه مثل 12% أو 13% يعبر عن معدل الزيادة في الأسعار مقارنة بالعام السابق، لكنه لا يعكس الارتفاع التراكمي الذي شهدته السلع الأساسية على مدار سنوات.

فيما تقول محللة الاقتصاد الكلي بشركة ثاندر لتداول الأوراق المالية إسراء أحمد إن معدل التضخم قد يصل مستوى 15% خلال مارس الجاري، وفق تقديرات أولية، ما لم يشهد سعر الدولار أي تغيرات خلال الشهر.

وسجل التضخم عدة تراجعات منذ فبراير 2025 عن مستوياته المرتفعة في العامين السابقين، حتى وصل في يناير/كانون الثاني الماضي 10.1%، قبل أن يعاود الارتفاع في فبراير الماضي بسبب ارتفاع أسعار اللحوم والخضروات مع شهر رمضان.

وترجح إسراء أحمد أن تؤدي زيادة أسعار المحروقات الأخيرة إلى ضغوط صعودية في معظم بنود معدلات التضخم، وبشكل خاص في الأغذية نتيجة ارتفاع تكلفة السولار المستخدم في النقل والإنتاج، وكذلك في بند خدمات النقل".

وتضيف المحللة الاقتصادية «تتضاعف الضغوط التضخمية وتتزامن مع ضعف الجنيه أمام الدولار، ما يضيف موجة تضخمية أخرى مرتبطة بزيادة تكلفة الواردات".

و من جانبها توقعت محللة قطاع البنوك والاقتصاد الكلي بشركة إتش سي للأوراق المالية والاستثمار هبة منير، أن يرتفع معدل التضخم لشهر مارس إلى 14.3% على أساس سنوي و2.4% على أساس شهري.

بدوره، رجح محلل الاقتصاد الكلي في شركة برايم للاستثمار مينا رفيق أن يسجل معدل التضخم السنوي في مارس نحو 15%.

وقال رفيق ، إن زيادة أسعار الوقود تمثل أحد أهم العوامل الضاغطة على التضخم خلال الفترة الحالية، لما لها من تأثير مباشر على تكاليف النقل والإنتاج، وبالتالي ستنعكس على أسعار عدد كبير من السلع والخدمات، خاصة السلع الغذائية.

"وتظل أسعار النفط العالمية عاملاً مؤثرًا في مسار التضخم المحلي، موضحًا أن استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية قد يبقي الضغوط التضخمية قائمة، حتى مع حدوث تراجعات مؤقتة في أسعار النفط، كما يضيف رفيق.

وتذبذبت أسعار النفط العالمية بقوة خلال الأيام الماضية، وبلغ سعر برميل برنت في التعاقدات المستقبلية 118 دولارًا الأسبوع الجاري، قبل أن تنخفض لـ84 دولارًا وتصعد مجددًا لمستوى 100 دولار.

وفي هذا السياق، ترجح إسراء أحمد، محللة الاقتصاد الكلي في ثاندر، أن يتجه البنك المركزي إلى تعليق مسار التيسير النقدي مؤقتًا وتثبيت الفائدة، لحين تقييم تطورات الأوضاع، خاصة في ظل حالة التذبذب المرتقبة التي تشهدها الأسواق حاليًا.

وكان البنك المركزي خفض أسعار الفائدة لديه بنسبة 8.25% خلال الفترة من أبريل 2025 إلى فبراير 2026، لإعادة أسعار الفائدة لمستويات معتدلة، بعد تشديد نقدي قوي بدأ في 2022 للحد من معدلات التضخم المتفاقمة.

واتفق معها مينا رفيق، مرجحًا أن يتجه البنك المركزي المصري إلى تثبيت أسعار الفائدة في اجتماع لجنة السياسة النقدية المقرر في 2 أبريل، انتظارًا لمزيد من وضوح الرؤية بشأن تطورات التضخم والأوضاع الاقتصادية العالمية.

وأضاف أن استمرار التوترات الجيوسياسية لفترة أطول قد يدفع البنك المركزي إلى إعادة النظر في مسار الفائدة لاحقًا ورفع أسعار الفائدة آخر العام، إذا ما انعكس ذلك على موجة تضخمية جديدة.

ويرى الخبير المصرفي محمد عبد العال أن تأثيرات زيادة أسعار الطاقة ستنعكس بوضوح على قراءة التضخم العام والأساسي بدءاً من شهر مارس الجاري، مع توقعات بارتفاع التضخم بنحو 2 إلى 3% خلال المدى المنظور، مع تحذيرات من تفاقم الأزمة في حال طال أمد الصراع العسكري الإيراني.

وفي السياق ذاته، يرجح بنك الكويت الوطني أن تمتد آثار زيادة الوقود لتمس أسعار السلع والخدمات بشكل متسارع، مما قد يدفع بمعدلات التضخم لزيادة إضافية تصل إلى 5% خلال الأشهر القادمة.

من جانبها، تتوقع هبة منير، محللة الاقتصاد الكلي بشركة «إتش سي»، أن يتسارع معدل التضخم السنوي ليبلغ 14.3% خلال مارس 2026، مع بلوغ متوسط الربع الثاني من العام الحالي نحو 13.8%، مدفوعاً باستمرار زخم الارتفاعات التي بدأت في فبراير وتأثيرات أسعار المحروقات الجديدة.

هذه المعطيات تضع البنك المركزي المصري أمام مأزق حقيقي، حيث قد تضطر لجنة السياسة النقدية لإعادة النظر في سياسة التيسير النقدي التي بدأتها العام المنصرم. فبعد أن شهد عام 2025 تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة بواقع 725 نقطة أساس، تلاها خفض بـ 100 نقطة أساس في فبراير الماضي، يرى بنك الكويت الوطني أن تعقيدات المشهد التضخمي الحالي قد تجبر صانعي السياسة على إيقاف دورة الخفض، أو ربما اللجوء لتشديد مؤقت إذا انفلتت الضغوط عن السيطرة.

ويرجح المحللون أن يتسم موقف لجنة السياسة النقدية بالحذر الشديد، بانتظار اتضاح مسار الأزمة الإيرانية، حيث تظل كافة الخيارات مطروحة بين التثبيت أو العودة لرفع الفائدة مجددا لكبح جماح الأسعار المتصاعدة.

وقال ماجد فهمي الخبير المصرفي إن ما يحدث حاليا في الأسواق المالية والاقتصادية يرتبط بشكل مباشر بالتطورات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة والعالم، والتي ألقت بظلالها على العديد من القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها سوق النقد الأجنبي ، موضحا أن من أبرز تداعيات هذه التطورات خروج «الأموال الساخنة»، وهو ما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار بوتيرة سريعة، الأمر الذي انعكس بدوره على موارد الدولة من العملة الصعبة

وأضاف أن حالة التوتر التي تشهدها المنطقة أثرت كذلك على قطاع السياحة، خاصة أن المنطقة بأكملها تعيش حالة من عدم الاستقرار، ما أدى إلى تراجع بعض مصادر النقد الأجنبي.

وأشار إلى أن ارتفاع سعر الدولار انعكس أيضا على زيادة فاتورة الواردات من الخارج، وهو ما ساهم في زيادة الضغوط التضخمية، إلى جانب القرارات المرتبطة برفع أسعار المحروقات وتعريفة النقل، والتي انعكست بدورها على مستويات الأسعار في السوق المحلية.

ولفت فهمي إلى أن سعر الدولار قفز في فترة قصيرة من نحو 47 جنيهًا إلى قرابة 52 جنيه، وهو ارتفاع جاء في المقام الأول نتيجة خروج الأموال الساخنة التي تستثمر عادة في أدوات الدين الحكومية، حيث يتطلب تخارج هذه الاستثمارات قيام المستثمرين بشراء العملة الصعبة من البنوك لتحويلها إلى الخارج.

وأكد أن السيطرة على العديد من هذه العوامل تظل محدودة، نظرا لارتباطها بعوامل خارجية، وهو ما يتطلب وجود خطة اقتصادية واضحة واستراتيجية تعمل على عدة محاور لمواجهة مثل هذه التحديات

وأوضح أن هذه ليست المرة الأولى التي تتأثر فيها مصر بخروج الأموال الساخنة، مشيرا إلى أن التجربة السابقة حدثت عقب اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية، والتي ترتب عليها خروج نحو 35 مليار دولار من هذه الاستثمارات، ما تسبب حينها في ضغوط كبيرة على الاقتصاد.

وأضاف أن الأزمات السابقة لم تدفع إلى الاستعداد بالشكل الكافي لتقليل الاعتماد على هذا النوع من التدفقات المالية، وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة لموجات جديدة من التضخم وارتفاع أسعار الطاقة، خاصة أن الدولار عنصر رئيسي في تحديد تكلفة العديد من السلع والخدمات.

وشدد فهمي على ضرورة تبني استراتيجية اقتصادية متوسطة وطويلة الأجل تستهدف في المقام الأول تعظيم إيرادات الدولة من العملة الصعبة، من خلال تعزيز الإنتاج وزيادة الاعتماد على المشروعات القومية، إلى جانب دعم الاستثمار في القطاع الخاص، وتقليل الاعتماد على الأموال الساخنة، بما يسهم في تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي وتعزيز القدرة على التصدير إلى الأسواق الخارجية.

وقال محمد عبد المنعم الخبير المصرفي إن موجة ارتفاع الأسعار التي تشهدها الأسواق خلال الفترة الحالية ترتبط بشكل كبير بعوامل خارجية، في مقدمتها ارتفاع تكلفة الخامات عالميا واضطراب سلاسل الإمداد، وهو ما يعرف اقتصاديا بـ «التضخم المستورد»، مؤكدا أن الاقتصاد المصري تأثر بهذه التطورات مثل كثير من اقتصادات العالم.

وأوضح أن زيادة أسعار المواد الخام والشحن والنقل على المستوى الدولي انعكست بشكل مباشر على تكلفة الإنتاج والاستيراد، ما أدى إلى انتقال جزء كبير من الضغوط التضخمية إلى الأسواق المحلية، خاصة أن مصر تعتمد على استيراد نسبة من مدخلات الإنتاج والسلع الاستراتيجية من الخارج.

وأضاف أن اضطراب سلاسل الإمداد العالمية نقل الضغوط للداخل، لافتا إلى أن الدولة اتجهت في المقابل إلى تبني سياسات مالية تستهدف ترشيد بعض بنود الإنفاق، وخفض أنواع متعددة من المصروفات، في إطار محاولات الحد من الضغوط التضخمية والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

وأشار إلى أن زيادة المعروض النقدي في السوق تأتي في جانب منها نتيجة ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى ضغوط إضافية على الأسعار، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة ، لافتا إلى أن معالجة التضخم تحتاج إلى وقت حتى تنعكس آثار السياسات الاقتصادية على الأسواق بشكل واضح.

وأضاف أن أسعار الطاقة والمواد البترولية تمثل أحد العوامل المؤثرة في معدلات التضخم، نظرا لارتباطها بتكلفة النقل والإنتاج، مشيرا إلى أن أي زيادة في أسعار المحروقات غالبا ما تمتد آثارها إلى أسعار العديد من السلع والخدمات في السوق .

وتوقع استمرار الضغوط السعرية خلال الأشهر المقبلة، خاصة في ظل استمرار تقلبات أسعار النفط عالميا وتكلفة الاستيراد، ما قد ينعكس على أسعار الوقود وبعض السلع الأساسية.

وأكد أن مواجهة هذه التحديات تتطلب استمرار العمل على زيادة المعروض من السلع في الأسواق وتعزيز الإنتاج المحلي، إلى جانب دعم الصناعة وتقليل الاعتماد على الواردات، بما يسهم في تخفيف الضغوط على العملة الأجنبية وتقليل تأثير التضخم المستورد على الاقتصاد المصري.

ناصر ..

«النيل للسكر» تتفاوض مع التمويل الدولية لاقتراض ٤٠ مليون دولار

تدرس مؤسسة التمويل الدولية تقديم قرض أولي بقيمة ٤٠ مليون دولار لصالح شركة النيل للسكر، في خطوة تستهدف دعم توسعات الشركة في زراعة بنجر السكر وتعزيز سلاسل الإمداد المحلية.

يتضمن التمويل شريحة بقيمة ٢٠ مليون دولار من حساب مؤسسة التمويل الدولية، إضافة إلى ٢٠ مليون دولار أخرى يتم تعبئتها من شركاء تموليين، ليصل إجمالي التمويل المرتقب إلى ٤٠ مليون دولار.

ومن المقرر توجيه حصيلة القرض إلى تمويل استصلاح وتطوير ١٣,٧ ألف فدان من الأراضي الزراعية في محافظة المنيا لزراعة بنجر السكر، بما يشمل إنشاء البنية التحتية اللازمة وتوفير المعدات والآلات الزراعية، إلى جانب تغطية جزء من احتياجات رأس المال العامل للمشروع.

وتعد شركة النيل للسكر، التي أسستها عائلة ساويرس عام ٢٠٠٦، من أكبر شركات تكرير سكر البنجر في مصر، حيث تنتج السكر الأبيض إلى جانب عدد من المنتجات الثانوية مثل المولاس (دبس السكر) ولب البنجر المستخدم في الأعلاف.

ويستهدف المشروع تعزيز استدامة سلاسل إمداد بنجر السكر للشركة عبر التوسع في الإنتاج المحلي، بما يدعم تلبية الطلب المتزايد على السكر في السوق المصرية ويقلل الاعتماد على الواردات.

ومن المتوقع أن يسهم المشروع بشكل مباشر وغير مباشر في دعم إنتاج السكر محليًا من خلال زيادة المساحات المزروعة بمحصول البنجر وتحسين كفاءة منظومة التوريد والإمداد المرتبطة بالصناعة.

وكانت الشركة قد وقعت في وقت سابق عقدًا مع شركة تنمية الريف المصري الجديد، المسؤولة عن تنفيذ وإدارة المشروع القومي لاستصلاح وزراعة ٢,٥ مليون فدان، يتضمن استثمار مساحة ١٤ ألف فدان لصالح شركة النيل للسكر.

بنك التعمير والإسكان يطلق حملة إعلانية مبتكرة خلال رمضان لتسليط الضوء على خدماته المتنوعة

أطلق بنك التعمير والإسكان حملة إعلانية جديدة مع بداية شهر رمضان المبارك، تحت شعار: «الخبر مش جديد بس لزيادة التأكيد، للي عارف واللي ماكنش عارف، بنك التعمير والإسكان بيقدملك كل الخدمات البنكية".

وتهدف الحملة إلى إبراز تنوع المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها البنك، وتغيير الصورة الذهنية التقليدية المرتبطة به لدى الجمهور.

لطالما ارتبط اسم البنك بقطاع التنمية العمرانية والتمويل العقاري، نظرًا لدوره في دعم الإسكان وتمويل الوحدات السكنية، ما جعله يبدو للبعض كمؤسسة متخصصة في هذا المجال فقط. إلا أن البنك يقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية التنافسية، وهو ما تأتي الحملة لتوضيحه، مؤكدة أن البنك لا يقتصر على التمويل العقاري، بل يقدم حلولا مالية متكاملة تلبي احتياجات الأفراد والشركات.

تركز الحملة على عرض خدمات البنك المختلفة، من بينها الحسابات البنكية، بطاقات الائتمان، القروض الشخصية، تمويل المشروعات، وقروض السيارات، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الرقمية التي تتيح للعملاء إدارة معاملاتهم بسهولة وفي أي وقت. كما أبرز الإعلان مزايا البنك مثل سهولة الإجراءات، تنوع برامج التمويل، وحسابات التوفير بعوائد متعددة، مما يمنح العملاء خيارات متنوعة لإدارة مدخراتهم.

واستخدم البنك مجموعة من النجوم والشخصيات الفنية والإعلامية لإيصال الرسالة بطريقة جذابة وقريبة من الجمهور، يتصدرهم النجم خالد النبوي، إلى جانب هدى المفتي، سلمى أبو ضيف، جيهان الشماشرجي، أحمد عبدالوهاب، إبراهيم فايق، ومحمد رضوان. يظهر النجوم في مشاهد تعكس مواقف الحياة اليومية، كل مشهد منها يبرز جانبًا من خدمات البنك، مما يضيف طابعًا ترفيهيًا ويسهل وصول الرسالة بسرعة وبشكل مبسط.

وتؤكد الحملة أن بنك التعمير والإسكان بنك تجاري شامل، يقدم مجموعة متكاملة من الحلول المصرفية للأفراد والشركات، سواء في معاملات اليومية أو التخطيط المالي المستقبلي. كما تهدف إلى إعادة تقديم البنك بصورة أكثر حداثة وشمولا، وتعزيز مكانته في السوق المصرفي المصري، ليصبح من الخيارات البنكية الأولى للعملاء.

المالية ترجئ مؤقتاً خطة لطرح سندات دولية بـ٢ مليار دولار وسط تداعيات الحرب على إيران

أرجأت الحكومة المصرية خطتها لطرح سندات دولية بقيمة نحو ملياري دولار خلال الفترة الحالية، وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية المرتبطة بالحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، وفق تصريحات مسؤول حكومي لـ"اقتصاد الشرق".

وكان وزير المالية أحمد كجوك قد أعلن مطلع فبراير ٢٠٢٦ اعتزام الحكومة طرح سندات دولية بنحو ملياري دولار خلال أول ستة أشهر من العام، تمثل نصف الإصدارات المستهدفة للعام المالي الجاري (يوليو ٢٠٢٥ – يونيو ٢٠٢٦)، مع عادة الطرح في أول شهرين من العام الميلادي.

وقال المسؤول -الذي طلب عدم نشر اسمه- إن قرار التأجيل يرجع إلى حالة عدم اليقين التي تسيطر على الأسواق المالية العالمية، وارتفاع تكلفة التأمين على الديون السيادية (CDS)، مما يجعل التوقيت غير مناسب للاقتراض الدولي، رغم نجاح مصر في سداد التزاماتها بانتظام مؤخرًا.

وأضاف أن وزارة المالية فضلت تجنب تحميل الموازنة أعباء فوائد مرتفعة ناتجة عن مخاطر الحرب، والاعتماد مؤقتًا على بدائل تمويلية محلية أو تنشيط الموارد الذاتية حتى استقرار الأوضاع الجيوسياسية.

توسعت الحرب التي بدأت نهاية فبراير ٢٠٢٦ إلى مناطق أوسع، ما أدى إلى تعطل الملاحة في مضيق هرمز وتوقف جزئي لإنتاج النفط في الخليج، مما هز أسواق الطاقة العالمية وأثار مخاوف من موجة تضخم جديدة، دافعًا الأسواق لإعادة تسعير توقعات أسعار الفائدة وزيادة احتمالات رفعها.

أوضح المسؤول أنه في حال تحسن الأوضاع الدولية وهدوء التوترات، ستبحث الحكومة طرح السندات قبل نهاية العام المالي الحالي. يأتي ذلك وسط تفاقم عجز الميزانية إلى ٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من العام المالي، تحت ضغط ارتفاع المصروفات وفوائد الديون التي استحوذت على ٩٢٪ من الإيرادات، مما يشكل العبء الأكبر على الاقتصاد.

في مطلع ٢٠٢٥، طرحت مصر أول سندات دولارية منذ أربع سنوات بقيمة ملياري دولار (شريحتين لأجل ٥ و٨ سنوات)، وسط إقبال قوي بلغ التغطية خمسة أضعاف، مما خفض العائد النهائي بنحو ٦٠ نقطة أساس عن السعر الاسترشادي (بيانات بلومبرج). وفي أكتوبر ٢٠٢٥، أصدرت صكوكا دولية بـ١,٥ مليار دولار (شريحتين لأجل ٣,٥ و٧ سنوات)، مع طلبات تجاوزت ٩ مليارات دولار، مما سمح بتقليص العلاوة.

مصر تبحث مع وفد من مجموعة البنك الدولي إمكانية إطلاق آلية مبتكرة لضمان مخاطر تمويل مشروعات البنية التحتية

عقد الدكتور حسين عيسى، نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية، اجتماعًا ، مع وفد من مجموعة البنك الدولي، ضم ممثلين عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، بحضور الدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتورة سمر الأهدل، نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج للتعاون الدولي، و أشرف نجم، العضو المنتدب ونائب رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي، وذلك لبحث سبل تعزيز الاستثمارات الخاصة في قطاع البنية التحتية وتحفيز مشاركة القطاع الخاص من خلال أدوات تمويلية مبتكرة.

وخلال الاجتماع، استعرض وفد مجموعة البنك الدولي مقترح إنشاء "آلية لضمان تمويل مشروعات البنية التحتية" Infrastructure Finance) (Guarantee Facility - IFGF، والتي تستهدف معالجة التحديات التمويلية المرتبطة بالمشروعات طويلة الأجل، خاصة فيما يتعلق بتوفير التمويل بالعملة المحلية، إلى جانب تقليل الاعتماد على الضمانات السيادية المباشرة، بما يسهم في تخفيف الضغوط على الموازنة العامة للدولة وتعزيز إدارة الالتزامات المالية بكفاءة أكبر، فضلا عن جذب رؤوس الأموال الخاصة إلى القطاعات الحيوية، وعلى رأسها الطاقة المتجددة والمياه.

وفي هذا السياق، قال الدكتور حسين عيسى، نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية، إن دراسة هذا المقترح تأتي في إطار توجه الدولة لإتاحة مجال أكبر أمام القطاع الخاص للمشاركة في الاستثمار والتمويل في مشروعات البنية الأساسية، بما يدعم جهود التنمية ويعزز كفاءة استخدام الموارد.

وأضاف أن الحكومة تولي اهتمامًا خاصًا بتطوير آليات تمويل مبتكرة قادرة على تحفيز الاستثمارات الخاصة وتقليل الأعباء التمويلية على الدولة، مع ضمان استدامة تنفيذ مشروعات البنية التحتية ذات الأولوية.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 15 مارس 2026 • العدد 834

«البنك المركزي المصري» يمد استثناء الأرز والفول والعدس من متطلبات الغطاء النقدي لمدة عام أضافي

قرر البنك المركزى مد فترة السماح الخاصة لاستثناء البنوك كل من «الأرز والفول والعدس» من الغطاء النقدى بواقع ١٠٠٪ على العمليات الاستيرادية لأغراض التجارة، لمدة عام أخر تنتهى فى ١٥ مارس ٢٠٢٧.

وقال البنك المركزى فى كتاب دورى مرسل للبنوك، إن ضوابط العمليات الاستيرادية تأتى فى ضوء متابعة البنك المركزى لاحتياجات السوق المصرية، وحرصه على تسهيل الإجراءات الاستيرادية لمقابلة احتياجات المواطنين.. ويسمح البنك المركزى للبنوك بالحصول على التأمين النقدى بالجنيه المصرى «الغطاء»، مع الحفاظ على هامش مناسب لمواجهة التغيرات فى أسعار الصرف أو بالعملات الأجنبية.. ويتم تطبيق الغطاء النقدى بواقع ١٠٠٪ على الشحنات الواردة للعمليات الاستيرادية لأغراض التجارة التى تتم على قوة خطابات ضمان مالية «C/L Standby»، ويستثنى «المركزى» عدة سلع من الغطاء النقدى عند فتح الاعتمادات المستندية بالبنوك لتمويل استيراد السلع وتشمل «الأدوية والأمصال والبان الأطفال والأجهزة والمعدات والمستلزمات الطبية وقطع غيار الآلات والبرامج والتطبيقات وأجهز الحاسب الآلى ومستلزماتها».

وفقا للقوائم المالية المستقلة

المصرف المتحد يحقق ٢,٣ مليار جنيه صافي ربح في ديسمبر ٢٠٢٥ و يصعد بنمو الأصول إلى ٩٩,٨ مليار جنيه

- طارق فايد : المصرف يرسخ موقعه كشريك داعم لخطط التنمية الشاملة.

- نجاح المصرف في تحويل التحديات الي نمو مستدام يؤكد صلابة إستراتيجيته.

أظهر المصرف المتحد أداءً ماليًا متميزًا خلال العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، مسجلا صافي ربح بلغ ٢,٣ مليار جنيه، مع نمو إجمالي الأصول ليصل إلى ٩٩,٨ مليار جنيه وفقا للقوائم المالية المستقلة.

نمو الأصول والودائع والقروض

إجمالي الأصول: ارتفع إلى ٩٩,٨ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٥ مقابل ٨٢,٧ مليار جنيه في ٢٠٢٤ بنسبة نمو ٢١%.

ودائع العملاء: بلغت ٧٥,٨ مليار جنيه مقابل ٦٢,٦ مليار جنيه في ٢٠٢٤، مع نمو ودائع الأفراد بنسبة ٢٩٪ لتصل إلى ٤٧,٩ مليار جنيه، وودائع الشركات بنسبة ١٠٪ لتصل إلى ٢٨,١ مليار جنيه.

القروض والتسهيلات: سجلت ٣٨,٣ مليار جنيه مقابل ٣١,٢ مليار جنيه في ٢٠٢٤ بنسبة نمو ٢٣٪، تشمل زيادة قروض الأفراد بنسبة ١٣٪ إلى ٩,٤ مليار جنيه، وقروض الشركات بنسبة ٢٥٪ إلى ٢٦ مليار جنيه، مع توسع محفظة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بنسبة ٤٢%.

حقوق الملكية ومؤشرات الربحية

حقوق الملكية: ١٧,٧ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٥ مقابل ١٤,٣ مليار جنيه في ٢٠٢٤، بنسبة نمو ٢٤%.

صافي الربح بعد الضريبة: ٢,٣ مليار جنيه، وصافي الربح قبل الضريبة ٣,٥ مليار جنيه.

صافي الدخل من العائد: ٥,١ مليار جنيه بنسبة نمو ١٦%.

صافي الدخل من العمولات المصرفية: ٠,٧ مليار جنيه بنسبة نمو ٩%.

مؤشرات القوة المالية والجودة التشغيلية

معدل كفاية رأس المال: ٢٢,٠٧٪، متجاوزًا المتطلبات الرسمية للبنك المركزي المصري ولجنة بازل.

نسبة القروض غير المنتظمة (NPL): 1,2%، مع تغطية مخصصات بنسبة ٣١٣%.

نسبة إجمالي القروض إلى الودائع: ٥١٪، بالعملة المحلية ٥٥٪، وبالعملة الأجنبية ٣٩%.

أداء قطاع الاستثمار

بلغت القيمة العادلة لمحفظة الاستثمار ٦,٩ مليار جنيه مقابل ٢,٦ مليار جنيه في ٢٠٢٤، بنسبة نمو ١٦٥%.

التحول الرقمي والشمول المالي

تطوير قنوات رقمية متعددة للأفراد والشركات، مع تكامل مع شبكة المدفوعات اللحظية.

تنفيذ ٤,٨ مليار جنيه معاملات رقمية بزيادة تقارب ١٠٠٪ عن العام السابق.

شبكة ماكينات صراف آلي حديثة بعدد ١٨٨ ماكينة موزعة على ٢٣ موقع، مع خطط لزيادة العدد إلى ٢٥٠ ماكينة بحلول نهاية ٢٠٢٦.

الجوائز والتكريمات

15 جائزة محلية ودولية في ٢٠٢٥، أبرزها:

إدراج المصرف ضمن أقوى ٥٠ شركة عامة في مصر من Forbes Middle East.

أفضل ١٠٠ بنك أفريقي من مجلة The Banker.

جوائز في المسؤولية المجتمعية، التمويل الإسلامي، أمن المعلومات، ومكافحة غسل الأموال.

تعقيب رئيس المصرف المتحد

وصرح طارق فايد أن المرحلة المقبلة ستشهد العديد من التوسعات الجغرافية المدروسة، وطرح منتجات متخصصة تناسب جميع شرائح المجتمع، وتعميق التحول الرقمي، وتعزيز الشمول المالي. فضلا عن زيادة التمويل الموجه للقطاعات الصناعية والإنتاجية ذات القيمة المضافة. بالإضافة الي تنمية محفظة التمويل الأخضر.

وأشار إلى أن المصرف المتحد يعمل على دعم مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال تمويل سلاسل الإمداد، والبنية التحتية، والصناعات التحويلية، إلى جانب دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة عبر مبادرة "رواد النيل" التابعة للبنك المركزي المصري.

واكد فايد أن الاستدامة أصبحت معيار حاكم لاتخاذ القرار، مشددا على استمرار المصرف المتحد في دمج الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في استراتيجيته وخططه، إيمانا منه بأن نجاح المؤسسة يرتبط ارتباط وثيق برفاهية المجتمع واستدامة الاقتصاد الوطني.

وسط توقعات بعدم لجوء مصر إلي آلية تمويل جديدة من مؤسسات المال الدولية بسبب الحرب الحالية

مؤسسات دولية و خبراء يرصدون ما وراء صعود وهبوط الجنيه أمام الدولار و مدي قدرة مصر علي الصمود في وجه الصدمات

شهد سعر الدولار في السوق المصري قفزة ملحوظة خلال الأسبوع الماضي ليتجاوز مستوى 52 جنيها بعد أن كان يدور حول 48 جنيها قبل أيام قليلة فقط وهو ما أثار تساؤلات واسعة حول أسباب هذا الارتفاع المفاجئ وما إذا كان مرتبطا فقط بالتوترات العسكرية بين إيران وإسرائيل وأمريكا ، أم أن هناك عوامل اقتصادية أخرى تقف خلف هذا التحرك السريع في سعر الصرف.

و عادت أنظار المصريين إلى متابعة يومية لسعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري، بعد أشهر من استقرار سوق العملة في البلاد، كونها ترتبط بشكل مباشر بتحديد أسعار كثير من السلع والخدمات.

ومنذ اندلاع الحرب الإيرانية، يسجل سعر صرف الدولار زيادة يومية مقابل الجنيه، حيث واصل صعوده ليتداول عند متوسط 52.2 جنيه لكل دولار في البنوك، خلال الأسبوع الماضي وذلك بعد أشهر من ثباته النسبي عند متوسط بلغ 47 جنيها لكل دولار.

وزاد الدولار بنحو 5 جنيهات منذ اندلاع الحرب الإيرانية بشكل متدرج في البنوك، ما أعاد تسعير كثير من السلع التي تعتمد على الاستيراد بشكل كامل، ووجود تغير سعري بشكل شبه يومي، وسط مخاوف من تسجيل انخفاض أكبر للجنيه خلال الأيام المقبلة بسبب استمرار الحرب.

مصر و القدرة علي مواجهة الصدمات

في تقريرها عن رصد قدرة الاقتصاد المصري في مواجهت ، رصدت وكالة بلومبيرج تحليلات العديد من الخبراء و المؤسسات عن موقف الاقتصاد المصري و قدرته علي تحملة تبعات الحرب الايرانية الأمريكية الاسرائيلية ..و جاء في التقرير الآتي :-

تضرر الأصول المصرية

كانت الأصول المصرية من بين أكثر الأصول تضررًا في الشرق الأوسط جراء الحرب الإيرانية، التي شكلت اختبارًا حقيقيًا لمدى فعالية الإصلاحات الصعبة التي يدعمها صندوق النقد الدولي، والتي تهدف إلى الحماية من الأزمات المستقبلية.

ورغم بُعد مصر عن المناطق التي تستهدفها الصواريخ في الخليج، فقد خرجت مليارات الدولارات من استثمارات المحافظ، وانخفضت أسعار السندات، وهبطت العملة إلى مستوى قياسي منخفض. وتُفاقم أسعار الطاقة المتصاعدة الضغط على الميزانية، وتُهدد بزيادة فواتير الطاقة لسكان يُعانون أصلا من سنوات من التضخم المرتفع.

يذكر أن مصر كانت قد واجهت مخاطر مماثلة من قبل. فقد كشف الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 عن اعتماد القاهرة المزمن على الأموال الساخنة، وأدى إلى أزمة عملة. وتفاقمت الأزمة مع اندلاع حرب إسرائيل وحماس في غزة في أكتوبر 2023، مما أدى إلى شل عائدات قناة السويس التي لم تتعاف حتى الآن.

وقدّمت خطة إنقاذ عالمية بقيمة 57 مليار دولار، بقيادة الإمارات العربية المتحدة وصندوق النقد الدولي، مخرجا لمصر. والآن، ويعد امتلاكها احتياطيات قياسية من العملات الأجنبية وعزمها الواضح على اتخاذ خطوات حاسمة، يبقى السؤال مطروحا: هل كان كل هذا الاستعداد كافيا؟

يقول فاروق سوسة، محلل مجموعة جولدمان ساكس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «تضع الحرب التزام مصر بالسياسة التقليدية على المحك». وتصف جولدمان ساكس مصر بأنها «معرضة للخطر، لكنها أكثر مرونة» من ذي قبل.

لطالما كانت مصر، التي تعتمد على واردات الغذاء والطاقة، تفتقر إلى الموارد الطبيعية، وتتمتع بشبكة أمان اجتماعي واسعة، عرضة للاضطرابات الأوسع نطاقا. ومع ذلك، ساعدها موقعها المحوري في منطقة مضطربة على تأمين هذا الدعم المالي غير المسبوق قبل عامين.

و سارعت السلطات خلال الأسبوع قبل الماضي إلى طمأنة المستهلكين، مؤكدةً استقرار أسعار السلع الأساسية ومتعهدةً بزيادة الأجور، كما اتخذت «إجراءات استثنائية» شملت تقليص الإنفاق غير الضروري ورفع أسعار الوقود لأول مرة منذ أشهر.

ووضع صندوق النقد الدولي، الذي ضاعف برنامج قروضه إلى أكثر من 8 مليارات دولار مطلع عام 2024، مرونة العملة وخفض الدعم شرطين أساسيين، مؤكدا أنهما سيساعدان مصر على مواجهة الصدمات الخارجية.

بهذا المعنى، حقق الجنيه المصري الغاية المرجوة منه. فقد انخفض بنحو 9% منذ بداية الحرب الإيرانية، مسجلا أسوأ أداء عالمي، ما يعكس على ما يبدو قوى العرض والطلب. ويتناقض هذا مع الأزمات السابقة حين دعم البنك المركزي الجنيه وسحب احتياطاته.

وقال محمد أبو باشا، رئيس قسم التحليل الاقتصادي الكلي في بنك الاستثمار إي إف جي هيرميس، إن سعر الفائدة المرن كان بمثابة «صمام أمان». وأضاف: «إنه يحمي الاحتياطيات الأجنبية القائمة، ويضمن توافر سيولة العملات الأجنبية، ويوفر فرصاً جديدة للمستثمرين في المستقبل".

الأموال الساخنة و خيار المستثمرين

وكانت الديون المصرية خيارًا مفضلاً لدى المستثمرين الأجانب في السنوات الأخيرة نظرًا لارتفاع أسعار الفائدة المعدلة وفقًا للتضخم، والتي تُعد من بين الأعلى عالميا. ويُقدّر سيتي بنك حيازات الأجانب من أذون وسندات الخزانة بنحو 32 مليار دولار قبيل الأزمة. ولا توجد أرقام حديثة متاحة للجمهور.

حتى الآن، تبدو التدفقات الخارجة أقل بكثير من العشرين مليار دولار التي نتجت عن الحرب الروسية الأوكرانية. وأفادت مجموعة إي إف جي هيرميس أن نحو 7 مليارات دولار خرجت منذ منتصف فبراير حتي نهاية يوم الاثنين الماضي .

وتقدر سيتي بنك عودة 1.5 مليار دولار في اليوم التالي، بعد أن أشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى إمكانية انتهاء الصراع سريعًا. وحقق الجنيه المصري بعض المكاسب خلال اليومين الماضيين، قبل أن يتراجع بنحو 0.9% إلى 52.4 جنيهًا للدولار يوم الخميس. وقالت رزان ناصر، محللة الشؤون السيادية في شركة تي رو برايس، التي تدير أصولا عالمية بقيمة 1.8 تريليون دولار تقريبًا: «بالنظر إلى حجم الاستثمارات الكبيرة، من الطبيعي أن نشهد تدفقات خارجة خلال هذه الفترة المضطربة، حيث يقلل المستثمرون من المخاطر. وتواجه مصر هذه الصدمة من وضع أفضل بكثير مقارنة بالأزمات الإقليمية والعالمية السابقة." انخفضت سندات الدولار المصري بنسبة 2.6% منذ بدء الحرب، بينما بلغ متوسط الانخفاض في الأسواق الناشئة 1.3%. وتراجع مؤشر بورصة مصر EGX30 بنسبة 4.9% حتى الآن هذا الشهر.

"السياسة التقليدية"

مع ارتفاع أسعار النفط - لتتجاوز 100 دولار للبرميل مجددا - لم تتردد الحكومة في تحميل المستهلكين التكاليف المتزايدة. وارتفعت أسعار الوقود بنسبة تصل إلى 17% ، وهي أكبر زيادة منذ سنوات.

وقال سوسة من جولدمان ساكس إن المواقف الحالية تجاه الجنيه والوقود دليل على «الالتزام بالسياسة التقليدية".

كما عززت مصر احتياطياتها المالية، مدعومة بصفقات السياحة الخليجية وشرائح قروض صندوق النقد الدولي. وبلغ صافي الاحتياطيات الأجنبية 52.7 مليار دولار الشهر الماضي - أي بزيادة قدرها 30% تقريبا عما كانت عليه عند بدء الحرب الأوكرانية. في غضون ذلك، ارتفع صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية إلى 14.5 مليار دولار في يناير، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2012.

احتياطيات مصر من العملات الأجنبية عند مستوى قياسي

مع ذلك، لا يمكن تجاهل التأثير المحتمل على ميزانية مصر ومحاولات إنعاش الاقتصاد من خلال التصدير والاستثمار الخاص.

ووفقًا لأبو باشا من مجموعة إي إف جي، فإن ارتفاع أسعار النفط والغاز العالمية سيزيد الضغط على ميزانية مصر، ومسار التضخم، والحساب الجاري. وسيتوقف مدى هذا الضغط على تقلبات أسواق الطاقة ومدة النزاع، مما يجعل من الصعب قياس التأثير بدقة.

وقال سوسة من جولدمان ساكس: «إذا كان التأثير كبيرًا ويهدد استقرار توقعات التضخم، فستتجه الأنظار إلى كيفية استجابة البنك المركزي لذلك من حيث أسعار الفائدة".

وصرح وزير الخارجية بدر عبد العاطي بأن السلطات على اتصال ببعض المؤسسات الدولية التي تعهدت سابقًا بتقديم دعم للميزانية في محاولة لتسريع صرف القروض.

آلية تمويل جديدة

مصر، التي تقترب من نهاية برنامجها مع صندوق النقد الدولي الممتد لـ 46 شهرًا، لم تقترح آلية تمويل جديدة عند انتهاء الآلية الحالية، ولم تطلب أي تمويل إضافي، وفقًا لمصدر مطلع على الأمر، طلب عدم الكشف عن هويته نظرًا لحساسية الموضوع.

يرى جولدمان ساكس أن التمويل الإضافي من صندوق النقد الدولي غير ضروري. وقال سوسة: «في معظم السيناريوهات، سيكون التأثير على ميزان المدفوعات قابلاً للإدارة دون الحاجة إلى دعم خارجي" .

و قال الدكتور محمد معيط، المدير التنفيذي وعضو مجلس المديرين التنفيذيين وممثل المجموعة العربية والمالديف بصندوق النقد الدولي، إن الصندوق «يدرس في هذه اللحظة كل التبعات الاقتصادية الناتجة عن الوضع الحالي» والحرب الإيرانية.

وأضاف خلال تصريحات تلفزيونية أن الدراسة تشمل الدول التي بالأساس في تعامل مع الصندوق، منوها إلى استمرار برنامج مع الصندوق حتى نهاية العام الجاري. واستشهد بتصريحات كريستالينا غورغييفا مديرة صندوق النقد الدولي، التي أكدت فيها أن الصندوق «سيتعامل مع الاقتصاديات التي تعاني من الصدمات الحالية وسيقف معها ويدعمها»، لافتا إلى أن المرحلة الحالية تمثل مرحلة دراسة للتبعات الاقتصادية على موازين المدفوعات لهذه الدول.

ولفت إلى إمكانية تكرار ما حدث خلال 2020 عند وقوع أزمة كورونا، مشيرا إلى تعامل الصندوق بإيجابية عبر ضخ مبالغ لتقليل الآثار الناتجة عن خروج العملة الصعبة والوضع الوبائي للدول.

وأضاف أن مصر «استفادت حينها ببرنامجين مع الصندوق في خلال سنة بدعم بـ 8 مليار دولار»، فيما يُسمى بـ أداة التمويل السريع، بالإضافة إلى برنامج لمدة سنة بإجمالي 8 مليار دولار لمساعدة مصر في إحداث التوازن خلال أزمة كورونا.

وأكد أن الصندوق «لا زال حاليا في مرحلة دراسة ما هي الآثار» وبخاصة الـ 50 دولة التي تتعامل معه.

وأوضح أن بعض هذه الدول «تأثر بشدة بصدمة ارتفاع أسعار الطاقة» على ميزان المدفوعات، نتيجة الحرب الجارية، مؤكدا أن الجميع في انتظار ما سيُعلنه الصندوق خلال الفترة المقبلة حول كيفية التعامل مع هذه الدول ودعمها.

تخفيضات الغاز

سيؤدي خفض صادرات الغاز الإسرائيلي إلى مصر، والذي اتخذ بسبب مخاوف أمنية عقب الهجوم الإسرائيلي على إسرائيل في 28 فبراير، إلى زيادة فاتورة الاستيراد. وقد اشترت مصر شحنتين من الغاز الطبيعي المسال هذا الأسبوع.

لا يزال من غير الواضح كيف سيتأثر مصدران رئيسيان للعملة الأجنبية في مصر، وهما التحويلات المالية من الخارج والسياحة.

وقد شهدت ثقة المصريين المتزايدة بالجنيه المصري إرسال المغتربين مبالغ قياسية إلى بلادهم خلال العام الماضي، على الرغم من أن غالبية إجمالي التحويلات البالغ 41.5 مليار دولار لعام 2025 جاءت من العاملين في دول الخليج. حتى الآن، لا توجد أي مؤشرات على عودة أعداد كبيرة من المصريين المقيمين في تلك المنطقة، والبالغ عددهم نحو 5 ملايين نسمة.

وتستعد مصر أيضا لأي تداعيات محتملة على قطاع السياحة الحيوي، الذي شهد ذروة تاريخية بلغت 19 مليون زائر في عام 2025. وقد حقق هذا الرقم إيرادات بلغت حوالي 13.5 مليار دولار أمريكي خلال الأشهر التسعة الأولى، وفقا لأحدث بيانات البنك المركزي المتاحة. وصرحت غرفة السياحة الأسبوع قبل الماضي بأن بعض الإلغاءات «متوقعة وطبيعية في ظل هذه الظروف». ولم يتأثر القطاع بشكل كبير بحرب غزة المجاورة، حيث ساهم افتتاح متحف الآثار الضخم الذي بلغت تكلفته مليار دولار أمريكي في نوفمبر/تشرين الثاني في زيادة عدد الزيارات الأجنبية. ولم تتغير التحذيرات الدولية بشأن السفر إلى مصر منذ بدء النزاع الأخير.

وقال ناصر من شركة تي رو برايس: «أرى أن الضغط يمكن السيطرة عليه»، مشيرا إلى قدرة مصر على تحمل الضغوط الخارجية.

خفض الجنيه بين العوامل الداخلية والخارجية

و قال الدكتور محمد الجوهري، الخبير الاقتصادي ورئيس مركز أكسفورد للدراسات الاقتصادية، في الواقع لا يمكن تفسير ارتفاع الدولار في مصر بعامل واحد فقط بل هو نتيجة تفاعل عدة عوامل داخلية وخارجية في توقيت شديد الحساسية بالنسبة للاقتصاد العالمي والإقليمي.

وتابع الخبير الاقتصادى: «العامل الأول يرتبط بلا شك بالحرب الدائرة في منطقة الخليج بين إيران وإسرائيل والدعم الأمركي لإسرائيل وهي حرب تقع في واحدة من أهم مناطق إنتاج الطاقة في العالم ، ولذلك فإن أي تصعيد عسكري في هذه المنطقة ينعكس مباشرة على الأسواق المالية وأسعار النفط وحركة التجارة الدولية وهو ما يدفع المستثمرين عالميا إلى الاتجاه نحو الأصول الآمنة وفي مقدمتها الدولار الأمريكي، ومع تصاعد المخاوف من اتساع رقعة الحرب ارتفعت أسعار النفط العالمية وتجاوزت حاجز 100 دولار للبرميل وهو ما يمثل ضغطا كبيرا على الدول المستوردة للطاقة ومنها مصر لأن فاتورة الاستيراد ترتفع بشكل مباشر وهو ما يزيد الطلب على الدولار لتغطية احتياجات الاستيراد" .

وأكد «الجوهرى»، أن العامل الثاني يتمثل في حالة القلق التي تصيب الأسواق المالية العالمية في أوقات الحروب حيث يفضل المستثمرون تحويل أموالهم إلى الدولار باعتباره العملة الأكثر أمانا وهو ما يؤدي إلى ارتفاعه أمام معظم العملات في العالم وليس فقط أمام الجنيه المصري، لافتا على أن العامل الثالث فيرتبط بطبيعة الاقتصاد المصري نفسه حيث تعتمد مصر بدرجة كبيرة على الواردات في عدد كبير من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج وبالتالي فإن أي ارتفاع في أسعار النفط أو تكاليف الشحن والتأمين العالمية يؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار داخل السوق ، وتابع:»كما أن التوترات الجيوسياسية في المنطقة قد تؤثر بشكل مؤقت على تدفقات الاستثمار الأجنبي والسياحة وتحويلات رؤوس الأموال وهو ما يزيد من الضغط على سوق الصرف في المدى القصير" .

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أنه في المقابل هناك عوامل قد تحد من استمرار هذا الارتفاع لفترة طويلة فمصر خلال الفترة الماضية عملت على تعزيز الاحتياطي النقدي وتنويع مصادر العملة الأجنبية من خلال السياحة وقناة السويس والصادرات والاستثمارات كما أن الحكومة اتخذت إجراءات عديدة لتحسين مناخ الاستثمار وجذب تدفقات دولارية جديدة.

واستطرد قائلا :» ارتفاع الدولار بهذا الشكل قد يكون في جزء منه حركة مضاربية مرتبطة بحالة القلق في الأسواق وليس انعكاسا كاملا لعوامل اقتصادية أساسية وهو ما يعني أن الأسعار قد تشهد تصحيحا إذا هدأت الأوضاع الجيوسياسية أو تراجعت أسعار النفط مرة أخرى أما بالنسبة لإمكانية استمرار الدولار في الصعود إلى مستويات 53 أو 54 جنيها فهذا يظل سيناريو واردا إذا استمرت الحرب وتصاعدت المخاطر في منطقة الخليج أو إذا ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات أعلى لفترة طويلة لأن ذلك سيزيد الضغط على ميزان المدفوعات في الدول المستوردة للطاقة " .

ولفت «الجوهرى»، إلى أنه في حال تراجع حدة التوترات العسكرية أو نجاح الجهود الدولية في احتواء الصراع فمن المتوقع أن تعود الأسواق إلى قدر من الاستقرار وقد نشهد تراجعا تدريجيا في سعر الدولار خاصة إذا استمرت تدفقات النقد الأجنبي إلى الاقتصاد المصري من السياحة والاستثمار وقناة السويس، مشددا على أن ما يحدث حاليا في سوق الصرف هو انعكاس مباشر لحالة عدم اليقين التي يعيشها الاقتصاد العالمي بسبب الحرب في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار الطاقة لكن المسار النهائي لسعر الدولار سيظل مرتبطا بتطورات المشهد الجيوسياسي خلال الأسابيع القادمة ومدى قدرة الاقتصاد المصري على امتصاص هذه الصدمات الخارجية والحفاظ على توازن سوق النقد الأجنبي، ولهذا فإن الفترة الحالية تتطلب قدرا كبيرا من الحذر في قراءة تحركات الأسواق لأن العملات في أوقات الأزمات تتحرك بسرعة كبيرة صعودا وهبوطا وفقًا لتغير الأخبار والتطورات السياسية والاقتصادية على حد سواء.

سعر الصرف يتمتع بقدر من المرونة

فيما قال مدحت نافع، الخبير الاقتصادي وأستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، إن تحركات سعر صرف الدولار أمام الجنيه لا تعد مفاجئة، موضحًا أن سعر الصرف يتمتع بقدر من المرونة يجعله يتحرك صعودًا وهبوطا مع الصدمات الاقتصادية.

وأضاف ، أن هذه التحركات غالبًا لا تكون مدعومة بالأساسيات الاقتصادية، ما يجعلها شديدة التقلب، كما أنها تؤثر بشكل غير متماثل، إذ يتراجع الجنيه أمام الصدمات السلبية بمعدل أسرع بكثير من تحسنه في حال الصدمات الإيجابية.

وأوضح الخبير الاقتصادي أن تغير هذا الوضع يرتبط بتحسن ميزان التجارة وتبدل معادلة جذب الاستثمارات المباشرة، والانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد في موارده الدولارية على قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج والسياحة، إلى اقتصاد إنتاجي قائم على التصنيع والتصدير.

وأشار نافع إلى أنه في ظل الأوضاع الحالية، لا يتوقع أن يتحرك سعر الصرف الرسمي بعيدًا عن الاتجاه العام للسلسلة الزمنية، التي تظهر تراجعًا منتظمًا للجنيه أمام الدولار، بغض النظر عن تحركات مؤشر الدولار أمام العملات الرئيسية.

وأضاف الخبير الاقتصادي أن هذا التراجع في قيمة الجنيه وصل خلال فترات الأزمات في السنوات 5 الأخيرة إلى أكثر من 25% سنويًا في المتوسط.

ناصر ..

لتعزيز القدرات في قطاع الصناعات الدوائية والتكنولوجيا الحيوية في مصر.

البنك الأوروبي للإعمار يقرض مينا فارم للأدوية ١٣,٢٥ مليون يورو

أعلن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، صرف قرض بالجنيه المصري لمدة ست سنوات لشركة «مينافارم للصناعات الدوائية والكيماوية»، بما يعادل ١٣,٢٥ مليون يورو. ويهدف التمويل إلى تعزيز المركز المالي لشركة «مينافارم» ودعم استراتيجية نموها على المدى الطويل، لا سيما التوسع في إنتاج التكنولوجيا الحيوية وتطوير أدوية حيوية مماثلة (Biosimilars).

كما سيدعم القرض مبادرات تهدف إلى تطوير المهارات التقنية والمهنية المتخصصة

لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة المحافظات

"تنمية المشروعات" يمنح "أمان القابضة" تمويلاً بـ٣٠٠ مليون جنيه

وقع جهاز تنمية المشروعات عقدا جديدا مع شركة أمان القابضة لدعم وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة يضخ من خلاله الجهاز تمويلا جديدا لشركة أمان القابضة قدره ٣٠٠ مليون جنيه لتمويل هذه المشروعات بكافة المحافظات من خلال الشركة كجهة وسيطة.

وذلك في إطار جهود الدولة للتوسع في دعم قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة وزيادة مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير احتياجات الأسواق من المنتجات والخدمات من جهة وتوفير فرص عمل للشباب وللمواطنين من جهة أخرى.

قام بتوقيع العقد باسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات والمهندس حازم مغازي، الرئيس التنفيذي المشارك لقطاع الأعمال والشؤون التجارية في شركة أمان القابضة، وأيمن بسيوني، رئيس القطاع المالي بالشركة، وذلك بحضور محمد مدحت، نائب الرئيس التنفيذي للجهاز، ومحمد أسامة، رئيس القطاع المركزي لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بالجهاز ولفيف من المسئولين بالجهاز و الشركة.

وأكد باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، حرص الجهاز على التوسع في التعاون مع مختلف الجهات من البنوك والشركات التمويلية للوصول إلى الفئات المستهدفة خاصة الشباب والمرأة بمختلف المحافظات، لتمكينهم اقتصاديا ومساعدتهم على بدء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة.

أوضح أن العقد الجديد بين الجهاز وشركة أمان سيعمل على مساعدة أصحاب المشروعات على التوسع والإحلال والتجديد مما يمكنهم من زيادة الإنتاج وتطويره ورفع جودته، الأمر الذي يساعدهم على مواجهة المنافسة في الأسواق وينعكس إيجابا على قدرة هذه المشروعات على الاستمرار والنمو.

وأضاف رحمي أن التعاون الجديد مع شركة أمان سيعمل أيضا على تعزيز الشمول المالي وتشجيع المشروعات غير الرسمية للانضمام للقطاع الرسمي والاستفادة من تيسيرات وحوافز قانون تنمية المشروعات ٢٠٢٠/١٥٢ وقانون ٢٠٢٥/٦ الذي يقدم عددا من الحوافز الضريبية لهذه المشروعات وذلك ضمن خطة الدولة لتعظيم الاستفادة من هذه المشروعات ومنتجاتها في خفض الاستيراد وزيادة الصادرات.

وأشار رحمي إلى أن الشراكة مع الجهات الوسيطة ركيزة أساسية لتمكين الشباب والمرأة وتشجيع المشروعات غير الرسمية للانضمام للقطاع الرسمي والعمل على التعاون للتوسع الجغرافي على مستوى الجمهورية في تقديم خدمات الجهاز.

من جانبه، أعرب المهندس حازم مغازي، الرئيس التنفيذي المشارك لقطاع الأعمال والشؤون التجارية في شركة أمان القابضة، عن اعتزازه بتجديد الشراكة مع جهاز تنمية المشروعات، مشيرا إلى أن هذه الخطوة تعكس التزام الشركة الراسخ بدعم بيئة الأعمال في مصر.

وصرح مغازي قائلا: "يأتي هذا التعاقد تأكيدا على استراتيجيتنا التوسعية الرامية إلى إتاحة خدمات تمويلية مبتكرة تدعم المشروعات بكافة أحجامها؛ وتحديدا المتوسطة والصغيرة. ومن خلال شبكتنا التمويلية الواسعة التي تضم ٢٣٣ فرعا لشركة أمان، نواصل التزامنا بتمكين رواد الأعمال وبناء مجتمع مالي أكثر شمولا واستدامة في جميع أنحاء الجمهورية".

واختتم مغازي حديثه بالتأكيد على التطلعات الكبيرة لهذا التعاون الثنائي، موضحا أن تضافر الجهود بين "أمان" وجهاز تنمية المشروعات يصب مباشرة في تحقيق أهداف مشتركة، أبرزها دعم الكوادر الشابة، واستحداث فرص عمل جديدة تساهم بشكل فاعل في مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة التي تشهدها مصر.

شيماء مرسي

«بنك التعمير والإسكان» يطلق شهادة ادخار «ثروة» بعائد متغير يصل إلى ١٨٪ سنويًا

أعلن بنك التعمير والإسكان عن طرح شهادة ادخار جديدة تحت اسم «ثروة» لمدة ثلاث سنوات. بعائد يومي متغير يصل إلى ١٨٪ سنويًا. وذلك في إطار توسيع باقة الأوعية الادخارية المقدمة للعملاء.

وأوضح البنك، أن الشهادة مخصصة للأفراد الطبيعيين فقط، ويبدأ الحد الأدنى لشرائها من ١٠٠٠ جنيه ومضاعفاتها. بما يتيح شريحة واسعة من العملاء الاستفادة من العائد المرتبط بأسعار الفائدة في السوق.

وأشار البنك إلى أن العائد متغير ويتم احتسابه وفق سعر الإيداع لليلة واحدة لدى البنك المركزي المصري ضمن نظام الكوريدور. مع هامش قدره ١٪.

ويتم صرف العائد بشكل يومي. كما يتيح البنك لحاملي الشهادة إمكانية إصدار بطاقة ائتمانية بضمان الشهادة بنسبة تصل إلى ٩٠٪ من قيمتها، ما يوفر مرونة تمويلية للعملاء دون الحاجة إلى كسر الشهادة.

تفاصيل شهادة «ثروة» من بنك التعمير والإسكان

الفئة المستهدفة: الأفراد الطبيعيون

مدة الشهادة: ٣ سنوات

العائد: متغير يصل إلى ١٨٪ سنويًا

دورية صرف العائد: يومي

آلية احتساب العائد: سعر الإيداع لليلة واحدة لدى البنك المركزي + هامش ١%

الحد الأدنى للشراء: ١٠٠٠ جنيه ومضاعفاتها

مزايا إضافية: إمكانية إصدار بطاقة ائتمانية بضمان الشهادة حتى ٩٠٪ من قيمتها

الحصاد

الرؤية الفائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 15 مارس 2026 ● العدد 834

شركة تركية تبحث فرص التعاون في مجالات التصنيع الدوائي ونقل التكنولوجيا إلي مصر

استقبل الدكتور علي الغمراوي رئيس هيئة الدواء المصرية، وفد شركة عبدي إبراهيم التركية، برئاسة الدكتورة تاسبولات أوغلو سها، عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة، وبحضور أولجن كوكسال، عضو مجلس الإدارة التنفيذي ورئيس إدارة الأسواق الدولية، وشريف حامد الملحق التجاري بالتمثيل التجاري المصري؛ لبحث فرص التعاون المشترك ومناقشة اليات دعم تواجد الشركة داخل السوق المصري.

وأكد الغمراوي، أن هيئة الدواء المصرية تولي اهتمامًا كبيراً بتعزيز التعاون مع كبرى الشركات العالمية، بما يسهم في دعم خطط الدولة لتوطين صناعة الدواء وزيادة القدرة الإنتاجية المحلية. مشيراً إلى أن السوق المصري يمثل منصة استراتيجية واعدة لجذب الاستثمارات الدوائية في ظل ما يتمتع به من بنية تنظيمية ورقابية متطورة.

وأضاف أن الهيئة تعمل على تهيئة بيئة تنظيمية داعمة للاستثمار، وتشجع على نقل التكنولوجيا الحديثة وتوطين الصناعات الدوائية المتقدمة، بما يعزز من مكانة مصر كمركز إقليمي لتصنيع وتصدير الدواء إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

من خلال تدشين حزمة صناديق متخصصة

الحكومة تعيد صياغة دور صناديق الاستثمار في القطاعات الاقتصادية

وزير الاستثمار :صناديق استثمار لدعم ريادة الأعمال والمصنعين المؤهلين وسط اهتمام مؤسسات دولية ..

«الرقابة المالية» توافق علي أول صندوق استثمار خاص في الاستثمار بالقطاع الزراعي ..

تعد صناديق الاستثمار في مصر أداة حيوية لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال جذب المدخرات الوطنية والأجنبية، وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والصناعية الواعدة، مما يدعم الشمول المالي، ويوفر تمويلا مستداما للمشاريع، ويقلل المخاطر لصغار المستثمرين عبر إدارة محترفة. وتعتبر صناديق الاستثمار ركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد.

وفي هذا الإطار ، كشف وزير الاستثمار والتجارة الخارجية ، محمد فريد، عن خطة لإطلاق صندوق استثماري لرأس المال المخاطر، إلى جانب إنشاء صناديق أستثمارية صناعية جديدة، بهدف دعم الشركات الناشئة وتعزيز القدرات الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد المصري.

وأوضح خلال تصريحات له قبل أيام ، أن صندوق رأس المال المخاطر سيعمل كمستثمر شريك مع الصناديق التي توفر تمويلا طويل الأجل للشركات الناشئة، بما يساعدها على التوسع وجذب مزيد من الاستثمارات.

وأشار، إلى أن مصر تحتل حالياً المركز الثاني على مستوى إفريقيا في جذب تمويل الشركات الناشئة وفقا لتقرير «ماغنت»، على الرغم من التحديات المرتبطة بضعف عدد المستثمرين من فئة الشركاء محدودي المسؤولية الذين يوفرون التمويل طويل الأجل.

وأوضح، أن الحكومة تعمل كذلك بالتنسيق مع وزارة المالية على إنشاء صناديق استثمارية جديدة لدعم القطاع الصناعي، بهدف توفير التمويل اللازم لتوسعات المصانع وتعزيز قدراتها الإنتاجية، بما يسهم في زيادة الصادرات.

ولفت، إلى أنه من المتوقع الإعلان عن هذه الصناديق الصناعية الجديدة بعد شهر رمضان، في إطار خطة أوسع لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري وزيادة الاعتماد على الإنتاج والتصدير.

وأكد الوزير أن دعم ريادة الأعمال والصناعة يمثلان محورين رئيسيين في استراتيجية الدولة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وخلق فرص عمل جديدة ، مشيراً إلى أن الاقتصاد المصري شهد تحسناً ملحوظا في مؤشرات الاستقرار الكلي، مشيراً إلى تحول صافي الأصول الأجنبية من عجز بلغ 27.2 مليار دولار إلى فائض يقدر بنحو 25.5 مليار دولار.

وأكد أن زيادة مشاركة القطاع الخاص تمثل أحد المؤشرات الرئيسية التي تركز عليها الدولة في المرحلة الحالية لدعم النمو الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار.

وقال الوزير إن المرحلة الحالية من مسار الاقتصاد المصري تمثل «لحظة محورية» ترتكز على فلسفة الشراكة الحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز الثقة كأساس لجذب الاستثمار وتحقيق نمو مستدام مبني على أساسيات اقتصادية قوية .

وأضاف أن الهدف من هذه الشراكة هو تسريع وتيرة الحوار لضمان تعزيز بيئة الأعمال عبر رفع التنافسية وزيادة الصادرات وتحقيق الاستدامة ، موضحا أن السؤال لم يعد ما إذا كانت مصر تمتلك إمكانات، بل كيف يمكن استغلال هذه الإمكانات بشكل أسرع وأكثر كفاءة وقابلية للتنبؤ.

خطة لإطلاق صندوق استثماري لرأس المال المخاطر

خبير : انتشار منصات وصناديق الاستثمار العقاري في السوق المصري تطور نوعي

دعم المشروعات الصناعية

وفي إطار استراتيجية الدولة لتوطين الصناعة وتعميق المكون المحلي وتحويل القطاع الصناعي إلى محرك رئيسي للنمو، عقد الدكتور محمد فريد صالح قبل أيام اجتماعًا موسعًا بحضور المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، وبمشاركة قيادات 4 جهات حكومية وهم الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية وهيئة التنمية الصناعية والصندوق السيادي، إلى جانب ممثلي 5 بنوك استثمار ، لتوجيه الأدوات الاستثمارية والتمويلية وعلى رأسها صناديق الاستثمار لدعم المشروعات الصناعية المؤهلة وتمكينها من التوسع وزيادة الإنتاج، بما يسهم في تعزيز التنمية الصناعية وزيادة الصادرات ،وخلق الوظائف .

ومن جانب بنوك الاستثمار فقد حضر مسئولي وممثلي شركات إي إف جي هيرميس، وبلتون و كايرو كابيتال وسي أي كابيتال، و الأهلي فاروس. ويستهدف هذا التحرك ربط السيولة المتاحة في السوق المالي بإحتياجات الصناعة الفعلية، بما يسهم في زيادة حجم التمويل الموجه للقطاع الإنتاجي، ورفع تنافسية الصناعة المصرية محليا ودوليا، وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

وأكد الدكتور محمد فريد صالح أن الوزارة تلعب دور «الممكن» الذي يجمع الأطراف المعنية ويهيئ البيئة اللازمة دون أن تكون طرفا في النشاط ذاته، مشيرًا إلى البُعد المؤسسي الذي انتهجته الوزارة منذ توليه المسؤولية، ولفت إلى أن مصر تمتلك بيئة تشريعية مناسبة لتأسيس صناديق استثمار متنوعة يمكن توجيهها مباشرة لدعم الاقتصاد الحقيقي، وعلى رأسه القطاع الصناعي.

وأوضح الوزير أن نمو أي مشروع صناعي لم يعد يعتمد فقط على جودة المنتج، بل على توافر أدوات تمويل مرنة وميتكرة تساعده على التوسع وتحسين كفاءته التشغيلية، مشيرًا إلى أن هناك شركات صناعية حققت تحسنًا ملحوظا في أدائها المالي والتشغيلي بعد القيد والطرح في البورصة المصرية، مما يؤكد أهمية سوق رأس المال كأداة استراتيجية للتمويل وتمكين المصانع من الانطلاق إلى مراحل توسعية أكبر.

وأضاف أن الحزمة المقترحة تشمل صناديق استثمار متنوعة، منها صناديق القيم المتقلة والاستثمار المباشر وصناديق التمويل بالأسهم والدين، بما يتيح حلول تمويلية مرنة تتوافق مع احتياجات المصانع المختلفة، مع ترك نجاح التجربة لتقييم السوق.

وأشار الوزير إلى أن تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار الإنتاجي يمثلان أولوية، لافتا إلى أن الصندوق السيادي يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في الترويج للفرص الصناعية وجذب شركاء استثماريين، بما يزيد من تدفقات رؤوس الأموال إلى القطاع الصناعي.

ومن جانبه أكد وزير الصناعة المهندس خالد عيسي موقف العمل بشأن هذه التكليفات، مشيرًا إلى أنه فيما يتعلق بملف تطوير وتحديث «وثيقة سياسة ملكية الدولة»، فقد تم عقد اجتماع مع الفريق المسؤول عن الوثيقة؛ بهدف صياغة نسختها المحدَّثة وبحث موعد إطلاقها، موضحًا أنه سبق إرسال خطابات إلى الوزارات المعنية لطلب مرئياتها بشأن هذه التحديثات.

وفيما يتعلق بما تم الإعلان عنه مؤخرًا بشأن قيد عدد من الشركات «قيدًا مؤقتًا» في البورصة، وهو أحد الملفات المهمة التي يعمل عليها نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، استعرض الدكتور حسين عيسى موقف الشركات التي تم قيدها قيدًا أوليًا في البورصة، تمهيدًا للقيد النهائي. وانتقل عيسى بعد ذلك إلى استعراض موقف الشركات المقرر نقلها إلى «صندوق مصر السيادي»، مشيرًا إلى أنه عقد اجتماعًا مع مسئولي الصندوق بشأن ٤٠ شركة جار اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقلها. كما تطرق إلى الاجتماع الذي عقده مؤخرًا مع حسن عبدالله محافظ البنك المركزي، حيث تناولا مؤشرات الاقتصاد المصري، والتطورات الإيجابية في الأداء الاقتصادي، فضلا عن بحث الجهود المبذولة للحد من معدلات التضخم وضمان توافر السلع الأساسية واستقرار الأسعار، بما يعزز قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة التحديات وتحقيق معدلات نمو إيجابية ومستدامة.

وأضاف نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية: عقدنا العديد من الاجتماعات بشأن إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة، بعد قرار إلغاء وزارة قطاع الأعمال العام، سواء فيما يتعلق باستكمال انعقاد الجمعيات العمومية للشركات، أو بعقد اجتماعات مع رؤساء الشركات القابضة والرؤساء التنفيذيين؛ لاستعراض أبرز التحديات، ومناقشة الرؤى المطروحة لإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة خلال الفترة المقبلة.

وفيما يتعلق بملف إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، أوضح الدكتور حسين عيسى أنه يتم العمل في هذ الملف على محورين؛ المحور الأول هو محور إعادة هيكلة ٦ هيئات هي: هيئة التعمير والتنمية الزراعية، والهيئة الوطنية للإعلام، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهيئة السلع التموينية، فضلا عن هيئتي السكك الحديدية، ومترو الأنفاق.

وأوضح «عيسى» أنه فيما يخص محور «الهيئات الست» فهناك رؤى ومحاور للتطوير أعدتها هذه الهيئات، وتتم مناقشتها في اجتماعات مع هؤلاء المسئولين ، وأضاف: بالنسبة للمحور الثاني؛ هناك ١٤ هيئة، تم التوافق على دمج ٧ هيئات منها، وتحويل الـ ٧ هيئات الأخرى إلى هيئات عامة. وهناك فريق عمل يقوم حاليًا بتحديد الآليات المطلوبة لتنفيذ هذه القرارات.

وفي سياق متصل، أوضح الدكتور هاشم السيد، مساعد رئيس مجلس الوزراء والرئيس التنفيذي لوحدة الشركات المملوكة للدولة، أنه تم عقد العديد من الاجتماعات مع الدكتور حسين عيسى بشأن موقف الشركات القابضة التي كانت تتبع وزارة قطاع الأعمال العام.

كما استعرض الدكتور هاشم السيد الأسس والمعايير التي تم على أساسها اختيار الشركات الأربعين المقرر نقلها إلى صندوق مصر السيادي، مؤكدًا أن جميع هذه الشركات تتمتع بميزات تنافسية قوية.

وأشار «السيد» إلى استمرار التنسيق الجاري مع وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، بهدف تهيئة الصندوق السيادي لاستقبال هذه الشركات وضمان جاهزيته لإدارتها بكفاءة.

كما استعرض الرئيس التنفيذي لوحدة الشركات المملوكة للدولة الإجراءات التي يتم اتخاذها حاليًا لاستكمال برنامج الطروحات، وذلك في إطار إعادة هيكلة أصول الدولة والاستغلال الأمثل لها.

وفي ختام الاجتماع، شدد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، على الأهمية القصوى لهذه الملفات التي يعمل عليها نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، لاسيما أنها تأتي في صدارة أولويات الدولة المصرية، بما يسهم في دعم وتحسين أداء مختلف المؤشرات الاقتصادية.

تطوير آليات عمل الصندوق

في إطار الاهتمام الحكومي أيضا بدور الصندوق ، عقد الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، اجتماعًا مع ممثلي صندوق مصر السيادي، لبحث كيفية تطوير آليات عمل الصندوق خلال المرحلة المقبلة باستخدام مناهج ونماذج عمل مبتكرة تراعي كافة التطورات والتغيرات، والتشاور بشأن أفضل الشراكات المكنة التي تعظم العوائد على أصول الصندوق، وتسهم في دعم الاقتصاد القومي وتلبية الاحتياجات التنموية المطلوبة.

وخلال اللقاء، أكد الوزير أن رؤية المرحلة المقبلة تتجاوز مفهوم حصر الأصول أو إدارتها بصورة نمطية، إلى مزيد من الابتكار لتعظيم القيمة وتحويل الأصول إلى محركات نمو قادرة على جذب رؤوس أموال محلية وأجنبية.

ووجّه الدكتور فريد، بضرورة تبني نماذج شراكة عملية توازن بين دور الدولة في تهيئة البيئة التنظيمية، وخبرة القطاع الخاص في الإدارة والتشغيل.

محمد محيي الدين

جذب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية علي رادار صندوق مصر السيادي

رئيس الوزراء : أولوية قصوى لتعظيم العائد من الأصول المملوكة للدولة من خلال الدور المحوري لصندوق مصر السيادى كذراع استثمارية يحول الموارد غير المستغلة إلى فرص تنموية مستدامة

يواصل صندوق مصر السيادي دوره كذراع استثماري للدولة لتعظيم قيمة الأصول غير المستغلة، ويُديره خبراء وقيادات من القطاع الخاص ، فيما يركز الصندوق على جذب استثمارات أجنبية ومحلية .

وفي إطار الاهتمام الحكومي بدعم دور الصندوق ، عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا قبل أيام لمتابعة جهود الصندوق في تعظيم العائد من الأصول المملوكة للدولة؛ وذلك بحضور الدكتور حسين عيسى، نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية، والدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، وعدد من مسئولي وزارة الاستثمار وصندوق مصر السيادي.

وأكد رئيس الوزراء أن الدولة تولي أولوية قصوى لتعظيم العائد من الأصول المملوكة لها من خلال الدور المحوري لصندوق مصر السيادي؛ كذراع استثمارية يحول الموارد غير المستغلة إلى فرص تنموية مستدامة، سعيا لترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي رائد لجذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص تعزز مرونة الاقتصاد الوطني وتضمن حقوق الأجيال القادمة.

وأوضح رئيس الوزراء أن صندوق مصر السيادي يضطلع بدور محوري في تنفيذ «برنامج الطروحات الحكومية» كمنصة احترافية تضمن جذب رؤوس أموال نوعية، ضمن مستهدفات الدولة لتعميق مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بما يسهم في دفع معدلات النمو المستدام وتوفير فرص عمل جديدة.

وبحسب تصريحات المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، فإن الاجتماع شهد استعراض الملخص التنفيذي لأبرز الأصول المدارة من قبل صندوق مصر السيادي، سواء من خلال الشركات القابضة، أو الاستثمارات المشتركة مع القطاع الخاص، فضلا عن محفظة الأراضي والأصول العقارية.

وأشار المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء إلى أن الاجتماع تطرق أيضا لوقف أهم الأصول العقارية الاستثمارية، بما في ذلك اليات طرحها على المطورين المحليين والدوليين، وموقف دراسة وتقييم العروض المقدمة؛ وذلك في ضوء القيمة الاستراتيجية لكل أصل ومستوى تميزه، لضمان الاستفادة الاستثمارية المثلى التي تُعظم العائد وتسهم في توليد تدفقات نقدية بالعملة الأجنبية، عبر تنفيذ مشروعات سكنية فريدة، ووحدات إدارية وتجارية مميزة، إلى جانب التوسع في الغرف الفندقية لدعم القدرات السياحية للدولة.

وأضاف المستشار محمد الحمصاني أن الاجتماع تناول مقترح إطلاق صناديق استثمار متخصصة جديدة؛ كأدوات تمويلية متخصصة لدعم القطاعات ذات الأولوية وتعظيم دور القطاع الخاص، مع الترويج للمجالات ذات إمكانيات النمو العالية، لافتا إلى أن المقترحات شملت «صناديق الاستثمار الصناعية» لتوسيع القاعدة التصديرية، و«صندوق الاستثمار العقاري» الذي يهدف لتنظيم الاستثمار عبر المنصات الرقمية وتمكين الأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى صناديق لدعم الابتكار والبحث والتطوير في المجال الصحي.

كما استعرض الاجتماع اليات تدشين صناديق استثمارية متخصصة في السوق الأفريقية، لتكون منصة لتوسيع أعمال الشركات المصرية في القارة، إلى جانب «صندوق دعم الرياضيين» الرامي لتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للرياضة.

وكان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، عقد اجتماعًا سابقا مطلع مارس الجاري ، بمقر الحكومة في العاصمة الجديدة، لمتابعة ما تم إنجازه في عدد من الملفات الاقتصادية المهمة، وذلك بحضور الدكتور حسين عيسى، نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية، والدكتور هاشم السيد، مساعد رئيس مجلس الوزراء والرئيس التنفيذي لوحدة الشركات المملوكة للدولة.

وأشار الدكتور مصطفى مدبولي، إلى أن الدكتور حسين عيسى، نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية، يتابع عن كثب تنفيذ التكليفات الصادرة بشأن عدد من الملفات الاقتصادية المهمة، قائلا: مُنذ تشكيل الحكومة، عقدتُ معه العديد من الاجتماعات لمتابعة موقف تنفيذ هذه التكليفات التي تتعلق بالهيئات الاقتصادية والشركات المملوكة للدولة، وكذا موقف الشركات التي كانت تتبع وزارة قطاع الأعمال، وتحديث وثيقة ملكية الدولة.

وخلال الاجتماع، استعرض الدكتور حسين عيسى موقف العمل بشأن هذه التكليفات، مشيرًا إلى أنه فيما يتعلق بملف تطوير وتحديث «وثيقة سياسة ملكية الدولة»، فقد تم عقد اجتماع مع الفريق المسؤول عن الوثيقة؛ بهدف صياغة نسختها المحدَّثة وبحث موعد إطلاقها، موضحًا أنه سبق إرسال خطابات إلى الوزارات المعنية لطلب مرئياتها بشأن هذه التحديثات.

وفيما يتعلق بما تم الإعلان عنه مؤخرًا بشأن قيد عدد من الشركات «قيدًا مؤقتًا» في البورصة، وهو أحد الملفات المهمة التي يعمل عليها نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، استعرض الدكتور حسين عيسى موقف الشركات التي تم قيدها قيدًا أوليًا في البورصة، تمهيدًا للقيد النهائي. وانتقل عيسى بعد ذلك إلى استعراض موقف الشركات المقرر نقلها إلى «صندوق مصر السيادي»، مشيرًا إلى أنه عقد اجتماعًا مع مسئولي الصندوق بشأن ٤٠ شركة جار اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقلها. كما تطرق إلى الاجتماع الذي عقده مؤخرًا مع حسن عبدالله محافظ البنك المركزي، حيث تناولا مؤشرات الاقتصاد المصري، والتطورات الإيجابية في الأداء الاقتصادي، فضلا عن بحث الجهود المبذولة للحد من معدلات التضخم وضمان توافر السلع الأساسية واستقرار الأسعار، بما يعزز قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة التحديات وتحقيق معدلات نمو إيجابية ومستدامة.

وأضاف نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية: عقدنا العديد من الاجتماعات بشأن إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة، بعد قرار إلغاء وزارة قطاع الأعمال العام، سواء فيما يتعلق باستكمال انعقاد الجمعيات العمومية للشركات، أو بعقد اجتماعات مع رؤساء الشركات القابضة والرؤساء التنفيذيين؛ لاستعراض أبرز التحديات، ومناقشة الرؤى المطروحة لإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة خلال الفترة المقبلة.

وفيما يتعلق بملف إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، أوضح الدكتور حسين عيسى أنه يتم العمل في هذ الملف على محورين؛ المحور الأول هو محور إعادة هيكلة ٦ هيئات هي: هيئة التعمير والتنمية الزراعية، والهيئة الوطنية للإعلام، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهيئة السلع التموينية، فضلا عن هيئتي السكك الحديدية، ومترو الأنفاق.

وأوضح «عيسى» أنه فيما يخص محور «الهيئات الست» فهناك رؤى ومحاور للتطوير أعدتها هذه الهيئات، وتتم مناقشتها في اجتماعات مع هؤلاء المسئولين ، وأضاف: بالنسبة للمحور الثاني؛ هناك ١٤ هيئة، تم التوافق على دمج ٧ هيئات منها، وتحويل الـ ٧ هيئات الأخرى إلى هيئات عامة. وهناك فريق عمل يقوم حاليًا بتحديد الآليات المطلوبة لتنفيذ هذه القرارات.

وفي سياق متصل، أوضح الدكتور هاشم السيد، مساعد رئيس مجلس الوزراء والرئيس التنفيذي لوحدة الشركات المملوكة للدولة، أنه تم عقد العديد من الاجتماعات مع الدكتور حسين عيسى بشأن موقف الشركات القابضة التي كانت تتبع وزارة قطاع الأعمال العام.

كما استعرض الدكتور هاشم السيد الأسس والمعايير التي تم على أساسها اختيار الشركات الأربعين المقرر نقلها إلى صندوق مصر السيادي، مؤكدًا أن جميع هذه الشركات تتمتع بميزات تنافسية قوية.

وأشار «السيد» إلى استمرار التنسيق الجاري مع وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، بهدف تهيئة الصندوق السيادي لاستقبال هذه الشركات وضمان جاهزيته لإدارتها بكفاءة.

كما استعرض الرئيس التنفيذي لوحدة الشركات المملوكة للدولة الإجراءات التي يتم اتخاذها حاليًا لاستكمال برنامج الطروحات، وذلك في إطار إعادة هيكلة أصول الدولة والاستغلال الأمثل لها.

وفي ختام الاجتماع، شدد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، على الأهمية القصوى لهذه الملفات التي يعمل عليها نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، لاسيما أنها تأتي في صدارة أولويات الدولة المصرية، بما يسهم في دعم وتحسين أداء مختلف المؤشرات الاقتصادية.

تطوير آليات عمل الصندوق

في إطار الاهتمام الحكومي أيضا بدور الصندوق ، عقد الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، اجتماعًا مع ممثلي صندوق مصر السيادي، لبحث كيفية تطوير آليات عمل الصندوق خلال المرحلة المقبلة باستخدام مناهج ونماذج عمل مبتكرة تراعي كافة التطورات والتغيرات، والتشاور بشأن أفضل الشراكات المكنة التي تعظم العوائد على أصول الصندوق، وتسهم في دعم الاقتصاد القومي وتلبية الاحتياجات التنموية المطلوبة.

وخلال اللقاء، أكد الوزير أن رؤية المرحلة المقبلة تتجاوز مفهوم حصر الأصول أو إدارتها بصورة نمطية، إلى مزيد من الابتكار لتعظيم القيمة وتحويل الأصول إلى محركات نمو قادرة على جذب رؤوس أموال محلية وأجنبية.

ووجّه الدكتور فريد، بضرورة تبني نماذج شراكة عملية توازن بين دور الدولة في تهيئة البيئة التنظيمية، وخبرة القطاع الخاص في الإدارة والتشغيل.

محمد محيي الدين

الرئيس السيسي: ملف تطوير «مصر للطيران» يحظى بأولوية قصوى

اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي مع مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، وسامح الحفني وزير الطيران المدني، وأعقب ذلك اجتماع آخر للرئيس مع كل من سامح الحفني، ووليد عارف رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، و خالد عبد الله رئيس هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة، وسهير عبد الله رئيس شركة مصر للالدكتور طيران للخدمات الجوية.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير محمد الشناوي، بأن الاجتماعين تناولا جهود وزارة الطيران المدني لتطوير المطارات المصرية وتعزيز منظومات العمل بها وفق أحدث النظم والمعايير الدولية، وفي هذا السياق، تم استعراض تطورات مشروع مبنى الركاب رقم (٤) بمطار القاهرة الدولي، الهادف إلى زيادة الطاقة الاستيعابية لحركة الركاب والطائرات، فضلاً عن متابعة مشروعات تطوير ورفع كفاءة مطارات القاهرة والأقصر والإسكندرية والعلمين، إلى جانب إنشاء مبنى ركاب جديد بمطار العاصمة الدولي، وإنشاء مطاري سانت كاترين والعريش الدوليين.

وأشار السفير محمد الشناوي، المتحدث الرسمي، إلى أنه تم كذلك استعراض مستجدات ملف طرح إدارة وتشغيل المطارات المصرية أمام القطاع الخاص، وجهود جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية لهذا القطاع الواعد، إضافة إلى متابعة أعمال الشركة القابضة للمطارات والملاحة الجوية ونتائج أعمال الشركة القابضة لمصر للطيران خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

كما تناول الاجتماع الجهود المبذولة لتطبيق التحول الرقمي، خاصة بمطار القاهرة الدولي، والتي تنفذها وزارة الطيران المدني وسلطة الطيران المدني والشركات التابعة، بهدف تحسين كفاءة العمل الداخلي وتطوير الخدمات المقدمة للجمهور، بما يسهم في تسهيل الإجراءات وتقديم خدمات رقمية متطورة، والتنسيق الجاري في هذا الصدد مع وزارة الداخلية لتفعيل بوابات الجوازات الإلكترونية لتيسير إجراءات السفر وتحسين تجربة المسافرين على جميع الرحلات في المرحلة القادمة، وكذا انهاء إجراءات استخدام كارت الجوازات الورقي.

وذكر المتحدث الرسمي أنه تم كذلك تناول الموقف بالنسبة لطائرات وأسطول شركة مصر للطيران، فضلا عن تأثير الحرب الجارية في المنطقة على شركات الطيران المصرية، بما في ذلك الرحلات التي تم الغاؤها والحركة الجوية في مصر. وتناول الإجتماع أيضا الخطوات المتخذة في مشروع تطوير ورفع كفاءة شركة مصر للطيران للخدمات الجوية، وذلك في إطار توجيهات السيد الرئيس بتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمُسافرين، كما تم استعراض أعمال التطوير ورفع الكفاءة لفندق الترانزيت (صالة ٣) بمطار القاهرة الدولي.

المصرية لنقل الكهرباء توقع عقداً لتوريد ٢٤ موزع جهد لمجابهة زيادة أحمال صيف ٢٠٢٦

في إطار خطة وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة لتعزيز كفاءة واستقرار الشبكة القومية الموحدة وبناءً على توجيهات ومتابعة مستمرة من معالي الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة .

وقعت منى رزق رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لنقل الكهرباء عقداً مع الشركة المصرية للصناعة والنظم المتقدمة (إيماس) وذلك لتوريد والإشراف على التركيب وإجراء الاختبارات لعدد (24) موزع جهد 11 ك.ف بمحطات المحولات التابعة لمناطق كهرباء القناة والدلتا ومصر العليا ومصر الوسطى بما يسهم في تعزيز استقرار التغذية الكهربائية وتحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطنين.

وياتي هذا المشروع في إطار جهود الشركة المصرية لنقل الكهرباء لدعم وتطوير الشبكة القومية ورفع كفاءتها التشغيلية حيث يهدف إلى مجابهة الزيادة المتوقعة في الأحمال خلال صيف 2026 بمحطات المحولات التابعة لمناطق كهرباء القناة والدلتا ومصر العليا ومصر الوسطى بما يسهم في تعزيز استقرار التغذية الكهربائية وتحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطنين.

قطاعات المشروعات المركزية وتهامي ربيع احمد رئيس قطاع المشروعات المركزية للجهد العالي ومحمد مصطفى حميدة مدير عام مشروعات محطات محولات الجهد العالي.

داليا احمد

الوزراء يعتمد ضوابط الشراكة بين صندوق الإسكان الاجتماعي والمطورين العقاريين

اعتمد مجلس الوزراء، برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي ، قرار مجلس إدارة صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، رقم (٢٠٢٦/٣٥/٣) بتاريخ ٢٠٢٦/٢/١٧ بخصوص ضوابط واشتراطات تنفيذ مشروعات الشراكة بين الصندوق والمطورين العقاريين من القطاع الخاص لإقامة وحدات سكنية ضمن المبادرة الرئاسية « سكن كل المصريين» .

وتضمن القرار اشتراطات فنية، من بينها مُدة التنفيذ لقطعة الأرض التي سيتم تنفيذ الوحدات السكنية أو الإدارية أو التجارية عليها، والتزام المطور بتوفير أماكن انتظار السيارات طبقاً للكود المصري للجراجات وتعديلاته..

كما تضمن اشتراطات ارتفاع العمارات، ومواصفات التشطيب، إلى جانب اشتراطات ترتبط بالبيع للوحدات، وكذا مُدة التنفيذ لقطعة أرض الخدمات بالمشروع.

كما تضمن القرار اشتراطات عامة؛ من بينها التزام هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتسليم المرافق الأساسية (مياه، صرف صحي، ري، كهرباء) على حدود قطعة الأرض، بينما يتولى المطور على نفقته تصميم وتنفيذ شبكات المرافق الداخلية (مياه، صرف صحي، ري، كهرباء، تليفونات، غاز، وغيرها) وتوصيلها بالمباني، ويتولى أيضاً تنسيق الموقع من ممرات وشبكة الري وأعمدة الإنارة الداخلية لممرات المشاة وتنفيذ البردورات والأرصفة والزراعة والتشجير والأعمال الصناعية وخلافه..

كما يكون المطور مسئولا عن تنفيذ الطرق الداخلية ورصفها طبقاً للرسومات والمواصفات المعتمدة من الهيئة؛ مع ربط الطرق الداخلية بالطرق الرئيسية، بالإضافة إلى التزام المطور باستخدام تشطيبات خارجية مناسبة للبيئة المحيطة وتوحيد الطابع المعماري والواجهات، والتزامه بتطبيق الاشتراطات الخاصة بالتصميم الحضري. كما تضمنت الضوابط اشتراطات خاصة بالبيع وعدد من الاشتراطات المالية الأخرى.

قرار جمهوري بتكليف إسلام عزام برئاسة الهيئة العامة للرقابة المالية

أصدر رئيس الجمهورية قرارًا بتكليف الدكتور إسلام عزام، بالقيام بأعمال رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، اعتبارًا من ٤ مارس ٢٠٢٦.. ويُعد الدكتور إسلام عزام الشخصية السادسة التي تتولى رئاسة الهيئة منذ إنشائها بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

يأتي التكليف في إطار توجه الدولة نحو تعزيز كفاءة وتنافسية القطاع المالي غير المصرفي ودعم دوره في دفع جهود التنمية الاقتصادية. ويمتلك الدكتور عزام خبرة واسعة في مجالات الأسواق المالية غير المصرفية والتنظيم والرقابة، فقد شغل منصب رئيس البورصة المصرية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٥، بعد أن تولى منصب نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية في الفترة من يناير ٢٠٢١ حتى أغسطس ٢٠٢٥، وأشرف خلالها على قطاعات سوق رأس المال والتأمين والأنشطة المالية غير المصرفية.

وشغل عزام عدة مناصب قيادية سابقة، منها مستشار رئيس هيئة التمويل العقاري (٢٠٠٧–٢٠٠٩)، ومساعد رئيس الهيئة العامة لسوق المال (٢٠٠٣–٢٠٠٥)، وعضوًا منتدبًا لشركة صندوق استثمار المشروعات الصغيرة والمتوسطة «بداية». كما شارك في عضوية مجالس إدارات عدد من المؤسسات الاقتصادية والمالية، من بينها مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومجلس إدارة البنك العقاري المصري العربي، والمركز المصري للتحكيم الاختياري، إضافة إلى عضوية مجالس إدارات شركات كبرى مثل شركة مصر القابضة للتأمين، وشركة الدقهلية للسكر، والشركة المصرية للمنتجعات السياحية، وشركة الشمس للإسكان والتعمير.

«توسع للتخصيم» تدعو قدامى المساهمين للاكتتاب في زيادة رأس المال إلى 115 مليون جنيه

أعلنت شركة توسع للتخصيم (ش.م.م) حصولها على الموافقة المبدئية من الهيئة العامة للرقابة المالية على نشر دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب في زيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع في خطوة تعكس التزام الشركة بخطط النمو وتعزيز قدرتها التمويلية بما يتماشى مع الضوابط التنظيمية المعمول بها ويعزز مستويات الشفافية في السوق.

وفي هذا السياق أكد حسين صدقي الرئيس التنفيذي للعمليات ومؤسس شركة توسع للتخصيم أن هذه الموافقة تمثل محطة مهمة في مسيرة الشركة وتعكس ثقة الجهات الرقابية في قوة نموذج أعمالها، مشيرًا إلى أن زيادة رأس المال تأتي في توقيت استراتيجي لدعم التوسع والنمو خاصة في ظل تزايد الطلب على خدمات التخصيم في السوق المصري.

«جرانيت» تعلن إطلاق صندوق استثمار نقدى جديد بالدولار

أعلنت شركة «جرانيت» القابضة للاستثمارات المالية عن حصولها على موافقة الهيئة العامة

قرار وزاري بتعديل ضوابط تأجير المصانع بالمناطق الصناعية

أصدر المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، القرار رقم ٧٣ لسنة ٢٠٢٦، والذي يقضي بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري السابق رقم ٣٧٤ لسنة ٢٠٢٥ المنظم لضوابط التصرف في الأراضي والمنشآت الصناعية، ويستهدف القرار الجديد تقديم تسهيلات جديدة للمستثمرين من خلال تقليص المدة الزمنية اللازمة للسماح بتأجير المصانع داخل المناطق الصناعية ومناطق المطور الصناعي.

ويسمح القرار الجديد بتأجير المصانع القائمة داخل المناطق الصناعية ومناطق المطور الصناعي بعد تنفيذ نسبة ١٠٠٪ من رخصة البناء لأرض المصنع وعدم وجود مخالفات بنائية وإثبات الجدية، والحصول على رخصة التشغيل والسجل الصناعي ومضي عام واحد على بدء التشغيل الفعلي، وسداد كامل ثمن الارض، على ان يقوم المستثمر بسداد التكاليف المعيارية التي يقررها مجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية.

الإنتاج الحربي والعربية للتصنيع تبحثان سبل إقامة مصنع لإنتاج السهام والألعاب النارية

استقبل الدكتور مهندس صلاح سليمان جمبلاط وزير الدولة للإنتاج الحربي، اللواء أ.ح مهندس مختار عبد اللطيف رئيس الهيئة العربية للتصنيع ووفد مرافق له، وذلك لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك في مجالات التصنيع المختلفة، جاء ذلك بديوان عام وزارة الإنتاج الحربي بالعاصمة الجديدة.

وخلال اللقاء تم مناقشة العديد من موضوعات وكان من ضمنها بحث سبل التعاون لإقامة شراكة بين (وزارة الإنتاج الحربي، الهيئة العربية للتصنيع، وإحدى الشركات الصينية) لإنتاج السهام والألعاب النارية، الأمر الذي يترتب عليه إحداث طفرة في مجال عروض الألعاب النارية داخل مصر، وكذا فتح أسواق خارجية لتلك المنتجات، كما تم مناقشة التوسع في ذلك المجال ليشمل العروض الليلية لـ «الدرونز» وكذلك العاب ألوان الدخان النهارية.

فيما أبدى وفد الهيئة العربية للتصنيع الرغبة للتعاون مع قطاعات التدبير الموحد التابعة لوزارة الإنتاج الحربي في مجالات تدبير الخامات والمعدات اللازمة للإنتاج المختلفة داخل مصانع الهيئة العربية للتصنيع، لما له ذلك القطاع من خبرة في ذلك المجال، وكذلك النجاح الذي حققه «التدبير الموحد» خلال الفترة الماضية داخل شركات الإنتاج الحربي والجهات الخارجية من تنظيم لعمليات الشراء طبقا لأسعار البورصة وبالتوقيتات المناسبة للشراء.

وأوضح «جمبلاط» أن التعاون بين وزارة الإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع في مجالات التصنيع العسكري له تاريخ طويل في مجال التصنيع العسكري، ويستمر ذلك التعاون في مجالات التصنيع المختلفة، وذلك تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية، بضرورة زيادة الاستفادة من الامكانيات التصنيعية المتطورة للجانبين في مجال الصناعات الدفاعية والمدنية، مضيفا أن الوزارة ستعمل خلال الفترة القادمة على الانتهاء من مواقف العقود وعمليات التوريد والتصنيع المشتركة وتسليمها بالتوقيتات المحددة وأن ذلك المصنع سوف يكون باكورة أول شركة بين « وزارة الإنتاج الحربي» و«الهيئة العربية للتصنيع".

اسلام عبدالفتاح

مصر تمدد حظر استيراد السكر للدعم استقرار السوق

وزير الاستثمار : نستهدف تنظيم السوق المحلي وضمان استقرار الأسعار إلى جانب دعم المنتج المحلي من السكر

مددت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية المصرية حظر استيراد السكر المكرر لأغراض الاتجار حتى نهاية أبريل 2026، لحماية الصناعة الوطنية ودعم استقرار السوق بعد زيادة الإنتاج المحلي بنسبة 34% ليصل إلى 2.96 مليون طن ، وذلك بهدف مواجهة خسائر المصانع المحلية وتراكم المخزون الفائض عن الحاجة.

وأصدر الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، القرار رقم (57) لسنة 2026، والذي يقضي بتمديد العمل بقرار حظر استيراد السكر المكرر (الأبيض) لمدة ثلاثة أشهر إضافية، تبدأ من تاريخ انتهاء العمل بالقرار السابق في أبريل المقبل وتستمر حتى 30 يونيو 2026.

وذكرت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية أن مد العمل بقرار حظر استيراد السكر المكرر بغرض الاتجار، يمثل خطوة تستهدف تنظيم السوق المحلي وضمان استقرار الأسعار، إلى جانب دعم المنتج المحلي من السكر.

وجاء في نص القرار، الذي عممته مصلحة الجمارك المصرية عبر منشور استيراد رقم (7) لسنة 2026، أنه "لا يُسمح باستيراد السكر المكرر للاتجار إلا بموجب موافقة استيرادية مسبقة بالكمية المطلوبة"، مشددا على ضرورة أن تكون هذه الموافقة معتمدة بشكل مشترك من وزيري التموين والتجارة الداخلية، والاستثمار والتجارة الخارجية.

وأوضح المنشور أن السماح باستيراد السكر المكرر سيكون فقط بعد موافقة مشتركة من وزيري التموين والتجارة الداخلية والاستثمار والتجارة الخارجية، وبالكميات التي يتم تحديدها وفق احتياجات السوق.

ويأتي هذا التحرك الحكومي استنادا إلى كتاب رئيس قطاع الاتفاقات والتجارة الخارجية الصادر في فبراير الماضي، وفي إطار التنسيق المستمر بين الوزارات المعنية لمتابعة المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية، ويهدف القرار بشكل أساسي إلى حماية الصناعة الوطنية؛ من خلال تنظيم وتيرة الاستيراد بما لا يضر بالمنتجين المحليين.

أهداف وسياسات حكومية

يستهدف القرار في الأساس ضبط حركة الاستيراد ومنع دخول كميات كبيرة من السكر المستورد قد تؤثر سلبا على الصناعة المحلية، خاصة مع سعي الدولة لدعم مصانع السكر المحلية وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجات السوق.

كما يأتي القرار في إطار سياسات الحكومة لإدارة الواردات الاستراتيجية بطريقة تضمن تحقيق التوازن بين الإنتاج المحلي والاستهلاك، بما يحافظ على استقرار الأسعار ويمنع حدوث تقلبات حادة في السوق.

وبموجب المنشور الجمركي، يستمر العمل بقرار حظر استيراد السكر المكرر بغرض الاتجار حتى 30 يونيو 2025، مع الالتزام التام بالحصول على الموافقات المطلوبة في حال وجود احتياج فعلي للاستيراد.

ويأتي ذلك ضمن حزمة إجراءات تنظيمية تتخذها الدولة لمتابعة حركة السلع الاستراتيجية في الأسواق، وفي مقدمتها السكر باعتباره من السلع الغذائية الأساسية للمواطنين.

استقرار السوق

في سياق متصل ، عقد الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، اجتماعًا مع مسؤولي شركات إنتاج السكر في مصر، لبحث الأوضاع الراهنة للسوق وسبل تعزيز التوازن بين الإنتاج المحلي ومتطلبات الاستهلاك والآليات المتوازنة للاستيراد والتصدير باستخدام أدوات السياسة التجارية، في إطار جهود الوزارة لمزيد من التنظيم والدعم اللازم للصناعة المحلية وضمان توافر سلاسل التوريد والإمداد داخل الأسواق وتمكين المواطن من تحقيق مستهدفاتها باستخدام سياسة تجارية متوازنة تراعي وتدعم كافة الأطراف ذات الصلة وفي القلب منها الاقتصاد القومي.

وخلال الاجتماع ، أكد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، أن الدولة تولي اهتمامًا كبيرًا بسلسلة القيمة الخاصة بالسلع الأستراتيجية وعلى رأسها السكر، موضحًا أن التنسيق المستمر مع القطاع الخاص يمثل ركيزة أساسية لضمان انتظام الإنتاج وتوافر السلع في الأسواق.

وأشار الوزير إلى حرص الوزارة على دراسة اقتصاديات التكلفة في قطاع الصناعات الغذائية لضمان استدامة الكيانات الإنتاجية، حيث تناول الاجتماع استعراضا لمتغيرات تكاليف الإنتاج الفعلي التي تأثرت بالضغوط الراهنة وسبل تحقيق التوازن الاستراتيجي الذي يضمن مصلحة المنتج والمستهلك معًا.

وواصل: استقرار السوق يبدأ من تنظيم آليات الاستيراد والتصدير، مع التركيز على دعم وتوطين الصناعات القائمة لتعزيز قيمتها المضافة للقطاعين الزراعي والصناعي، وتوفير بيئة استثمارية متكاملة تتسم بالشفافية والوضوح لجميع الأطراف.

وتناول اللقاء استعراض تطورات الإنتاج في الشركات ومناقشة القرارات المنظمة لتداول وتوزيع السكر في السوق المحلية، وذلك في إطار الجهود الحكومية لضمان توافر المنتج بالكميات المناسبة وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

مطالب بطرح السكر في البورصة السلعية بهدف تعزيز التداول

وفي ختام اللقاء، أعرب مسؤولو شركات إنتاج السكر عن تقديرهم لهذا النهج القائم على الشراكة الذي تتبعه وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، مشددين على التزامهم بالتعاون الكامل لتنفيذ التوصيات التي تضمن استقرار الإمدادات وتلبي احتياجات المواطنين.

كما أكد الحضور أهمية استمرار الشراكة والتنسيق بين الوزارة والقطاع الخاص لتعزيز استدامة الإنتاج وتحقيق التوازن المطلوب في السوق المحلي.

تسلسل القرار

كانت الحكومة أصدرت لأول مرة قرار حظر تصدير السكر في 2023 لمدة ثلاثة أشهر، ثم تم تمديده أكثر من مرة بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار وضمان توافر الإمدادات داخل السوق المصرية.

وجددت الحكومة في نهاية 2025 قرارها بحظر استيراد السكر المكرّر للاتجار لمدة ثلاثة أشهر، في خطوة تهدف إلى دعم الصناعة المحلية وتعزيز قدرة المصانع على تلبية احتياجات السوق، مع حماية المنتج المحلي في مواجهة ارتفاع تكاليف التمويل وأسعار الفائدة، وضمان استمرارية المعروض خلال الفترة المقبلة.

وجاء في نص القرار رقم 485 لسنة 2025 الصادر عن وزير الاستثمار والتجارة الخارجية أنه «لا يُسمح باستيراد السكر المكرّر للاتجار خلال هذه الفترة إلا بموجب موافقة استيرادية تحدد الكمية المطلوبة" .

ووقتها رحب رئيس شعبة السكر والحلوى بغرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية، حسن فندي، بالقرار كونه «يصب في مصلحة الصناعة المحلية»، موضحًا أن «هناك كميات كبيرة من السكر متوافرة في السوق المحلية، سواء من الإنتاج الحالي أو المخزون الاستراتيجي" .

وأشار فندي إلى أن مصر «تمتلك مخزونًا يغطي الاحتياجات بالكامل. الوضع مطمئن للغاية من حيث توافر السلعة»، مُعتبرًا أن «القرار جاء في توقيت مناسب بعد فترة شهدت فيها الأسواق استقرارًا ملحوظًا في الأسعار" .

وأوضح فندي، في تصريحات أن «أسعار السكر تشهد تراجعًا تدريجيًا خلال الفترة الأخيرة، حيث انخفضت الأسعار بنحو 2 إلى 3 آلاف جنيه (42.32 إلى 63.48 دولار) للطن مقارنة بالأشهر الماضية، ليصل سعر الطن حاليًا إلى نحو 27 ألف جنيه (571.05 دولار)، بعد أن تجاوز في فترات سابقة حاجز الثلاثين ألفًا" .

وأكد أن المصانع المحلية تسعى إلى خفض المخزون تدريجيًا بعد وفرة الإنتاج، منوهًا بـ»التنسيق بين المنتجين داخل القطاع الصناعي لضمان استقرار السوق وعدم استغلال قرار الحظر في رفع الأسعار أو تقليل المعروض".

اكتفاء ذاتي

وباتت مصر قريبة من تحقيق الاكتفاء الذاتي من السكر، وسط توقعات بعدم الحاجة إلى استيراده اعتبارًا من عام 2026، حيث تكفي أرصدة السكر التمويني 13 شهرًا، بحسب بيانات رسمية.

وارتفعت مساحة الأراضي المزروعة بنجر السكر بنسبة 25% لتصل إلى 750 ألف فدان عام 2025/2024، مع إنتاج متوقع 2.5 مليون طن، بينما انخفضت واردات السكر الخام بنسبة 54.5% خلال الربع الأول من 2025 لتصل إلى 111.1 مليون دولار، كما ارتفع إجمالي إنتاج السكر إلى 2.6 مليون طن عام 2025، مع توقع الوصول إلى 2.9 مليون طن عام 2026.

وفي القطاع الصناعي والزراعي، تم تخصيص 16 مليار جنيه (338.34 مليون دولار) لدعم محصول القصب و7 مليارات جنيه (148.07 مليون دولار) للعمليات الصناعية، مع 8 مصانع لإنتاج سكر البنجر، أبرزها مصنع «القناة للسكر» بطاقة 350 ألف طن سنويًا، وخطط لرفعها إلى 750 ألف طن خلال 2026، إضافة إلى محطات إنتاج شتلات قصب السكر بطاقة تصل إلى 160 مليون شتلة لتعزيز الإنتاجية.

وعانت مصانع السكر في مصر العام الماضي من مأزق حاد جعلها غير قادرة على مجاراة التكلفة المرتفعة للإنتاج، وسط منافسة غير عادلة مع شركات أخرى تستورد الخام من الخارج بأسعار منخفضة وتُكرره محليًا ثم تطرحه للبيع بسعر دون المُصنَّع بالكامل داخل مصر، رغم قرار وزارة الاستثمار المصرية حظر استيراد السكر المكرر لمدة 3 أشهر كان مقررا لها أن تنتهي في فبراير 2026، ولجأت بعض الشركات إلى التمأيل عبر استيراد السكر الخام ثم إعادة تكريره محليًا لطرحه في البلاد.

ويوجد في مصر نحو 16 شركة كبيرة لإنتاج السكر في البلد الأكبر عربيا من حيث عدد السكان، 8 منها شركات حكومية ، وهوت أرباح شركة «الدلتا للسكر»، أكبر شركة سكر مقيدة ببورصة مصر، بنحو 60% في أول 9 أشهر من 2025 إلى نحو 387.167 مليون جنيه.

وقال رئيس شعبة المواد الغذائية بالغرفة التجارية بالإسكندرية، حازم المنوفي، إن قرار حظر استيراد السكر المكرر لمدة ثلاثة أشهر يعد إجراءً استراتيجيًا لدعم الصناعة الوطنية وتعزيز الاعتماد على المنتج المحلي، وأن الهدف منه تخفيف الضغوط على السوق المحلية وحماية المنتج المحلي، مؤكدًا أن القرار لن يؤثر على توافر السكر أو الأسعار للمستهلكين.

وبيّن أن «السوق مستقر حاليًا، حيث يتم متابعة تداول السكر بعناية لضمان عدم حدوث أي اختلال في المعروض أو استغلال القرار من قبل البعض في رفع الأسعار" ، موضحا أن «المخزون الاستراتيجي من السكر يكفي لأكثر من 10 شهور ، بما يضمن عدم وجود أي تأثير سلبي على السوق أو على احتياجات المستهلكين خلال فترة الحظر" .

من جانبها أكدت جمعية خبراء الضرائب المصرية أن مصر اقتربت بنسبة 92% من تحقيق الاكتفاء الذاتي من السكر ومع ذلك فإن مصانع السكر المحلية تعاني من خسائر فادحة بسبب السكر الخام المستورد الذي يتم تكريره وبيعه بأسعار أقل من أسعار الإنتاج المحلي.

وقال النائب أشرف عبد الغني امين سر اللجنة الاقتصادية في مجلس الشيوخ ومؤسس جمعية خبراء الضرائب المصرية إنه في شهر رمضان المبارك من كل عام كانت تحدث أزمة في السكر نتيجة زيادة الاستهلاك بنسبة من 25 إلى 30% على الرغم من أن معدل استهلاك الفرد في مصر سنويا 51.4 كيلوجرام وهو ما يقرب من ضعف المتوسط العالمي لاستهلاك الفرد.

وأكد أنه لم تحدث أزمة في السكر هذا العام بعد الخطة التي وضعتها الحكومة لزيادة الإنتاج بالاعتماد على أربعة محاور رئيسية ،أهمها تطوير مصانع السكر وإنشاء أكبر مصنع للسكر في العالم في محافظة المنيا بطاقة إنتاجية 900 ألف طن سنويا تلبي 20% من احتياجات السوق المحلي مع تصدير منتجات بقيمة 80 مليون دولار سنويا، وزيادة مساحات زراعة بنجر السكر إلى حوالي 750 ألف فدان وقصب السكر إلى 370 ألف فدان.

وأشار إلى أن هذه الخطة أدت إلى طفرة في الإنتاج تجاوزت 3.2 مليون طن في حين أن معدل الاستهلاك 3.5 مليون طن ومن المتوقع أن نصل إلى الاكتفاء الذاتي الكامل بنهاية هذا العام .

وقال امين سر اللجنة الاقتصادية في مجلس الشيوخ إنه علي الرغم من ذلك تعاني مصانع السكر المحلية من خسائر فادحة لعدة أسباب ابرزها: استيراد السكر الخام وتكريره محليا و بيعه بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي ، إلي جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج مع زيادة أسعار الأسمدة ومستلزمات الزراعة، وتراكم المخزون لدى المصانع حتى 1.3 مليون طن مما يؤدى إلى نقص السيولة وعدم القدرة على سداد القروض البنكية، والقيود السعرية التى تفرضها الحكومة لضبط الأسعار مما يقلل من أرباح مصانع السكر.

وقدم مؤسس جمعية خبراء الضرائب المصرية 4 مقترحات لتصحيح أوضاع صناعة السكر وهى، فرض رسوم اغراق على السكر الخام المستورد لحماية الصناعة المحلية ، وطرح السكر في البورصة السلعية بهدف تعزيز التداول وضبط الأسواق وتحقيق توازن في الأسعار.

كما تضمنت المقترحات وضع تسعير عادل لتوريد قصب السكر و بنجر السكر لتشجيع المزارعين على التوسع فى زراعته ، ومنح القطاع الخاص حوافز ضريبية و مالية لتشجيع المستثمرين على زيادة المساهمة فى هذا القطاع الذى يضم 18 مصنعا رئيسيا من بينها 14 مصنعا تابعا للقطاع العام.

اسامة السيد

تكليف حكومي لـ"حماية المنافسة" لضبط الأسواق و منع التلاعب بالأسعار

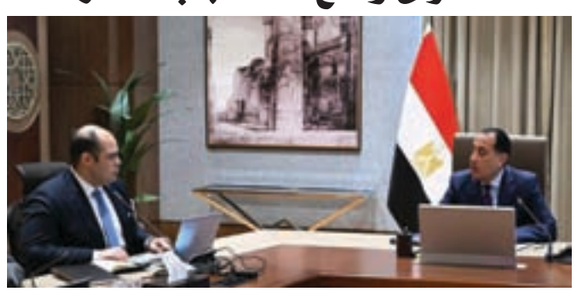

عقد مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا محمود ممتاز، رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية؛ لمتابعة عدد من ملفات عمل الجهاز.

أكدَّ رئيس الوزراء أهمية دور الجهاز في تعزيز جهود الدولة لرصد أي محاولات أو ممارسات احتكارية في هذه الفترة، والتعامل معها بحسم، والتصدي لأي محاولات للخروج عن مسار الحياد التنافسي.

وشدد «مدبولي» على أن الدولة لن تسمح بأي تلاعب في أسعار السلع الأساسية أو تعمد حجبها عن الأسواق بغرض افتعال ندرة في المعروض أو رفع الأسعار، لاسيما في ظل الظروف الإقليمية الراهنة وتداعياتها التي تفرض ضرورة الحفاظ على استقرار السوق المحلية، وتأمين احتياجات المواطنين من السلع الاستراتيجية، وضمان عدم استغلال هذه التحديات في ممارسات تضر بالاقتصاد القومي والمواطن المصري.

وأشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى أهمية تضافر جهود جميع الوزارات والأجهزة المعنية لتنفيذ توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، فيما يخص تشديد الرقابة على الأسواق ومحاسبة المتلاعبين؛ موجها بالإسراع في تفعيل محاور الاستراتيجية الوطنية لجهاز حماية المنافسة (٢٠٢٦-٢٠٣٠)، خاصة فيما يتعلق بالإنفاذ الفعال للقانون وتطوير آليات الرصد المبكر للممارسات الضارة.

كما أكد أن هذه المرحلة تتطلب تضافر الجهود لترسيخ مبادئ المنافسة العادلة، بما يسهم في تعزيز مناخ الاستثمار وتوفير بيئة اقتصادية جاذبة، تنعكس إيجابا على جودة السلع والخدمات المقدمة للمواطن المصري.

وخلال الاجتماع، أشار «ممتاز»، إلى أن الجهاز نجح في تطوير وإطلاق «مؤشر الحياد التنافسي» كأداة كمية تهدف إلى تحديد العوائق وقياس الحياد التنافسي بدقة في مختلف القطاعات؛ مُضيفا أن المؤشر يعتمد منهجية علمية تقوم على عدة خطوات رئيسية، تبدأ باستطلاع آراء أصحاب المصلحة لقياس الواقع الفعلي، بالتوازي مع التقييم الموضوعي للأطر التنظيمية من قبل إدارة سياسات المنافسة بالجهاز، لضمان تقديم رؤية شاملة تعكس مدى حياد السوق وتكافؤ الفرص.

واستعرض رئيس الجهاز النتائج المحققة في عدد من القطاعات الحيوية وفقا للأطر التنظيمية، في قطاعات الأدوية والاتصالات والسكر؛ مؤكدًا أن هذه القياسات تمت في ضوء أربعة محاور رئيسية وهي: الحياد التنظيمي، والضريبي، والمديونيات، والمشتريات العامة، وذلك لضمان عدم وجود تمييز أو أعباء إدارية تعيق دخول الشركات للأسواق أو توسعها؛ بما يخدم استراتيجية الدولة في دعم الحياد التنافسي.

وفي سياق متصل، أكد الدكتور محمود ممتاز أهمية الدور المجتمعي في دعم جهود الجهاز؛ مناشدا المواطنين بضرورة الإبلاغ عن أي ممارسات احتكارية أو مخالفات تضر بحقوق المستهلكين، وذلك عبر التواصل المباشر مع الجهاز من خلال الخط الساخن (١٥١٥٧)، لضمان سرعة الاستجابة واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة حيال المخالفين.

سيد الجارحي

إتاحة الحصول على مستخرج السجل التجاري من مكاتب البريد

وقعت الهيئة القومية للبريد وجهاز تنمية التجارة الداخلية، بروتوكول تعاون يتيح تقديم عدد من خدمات جهاز تنمية التجارة الداخلية من خلال مكاتب البريد المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، وذلك بهدف تسهيل الإجراءات وتوفير الوقت والجهد على المواطنين وأصحاب الأنشطة الاقتصادية في الحصول على خدمات الجهاز والمتضمنة الحصول على مستخرج السجل التجاري بأعلى معايير الجودة والتأمين، وذلك بالاعتماد على الإمكانات الكبيرة التي يمتلكها البريد المصري، والمتمثلة في البنية التحتية والانتشار الجغرافي الواسع لمكاتب البريد.

وقع البروتوكول كل من داليا الباز، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، والدكتور محمد عوض، رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، وذلك بحضور عدد من قيادات الجهتين.

وبموجب البروتوكول، سيتم إتاحة الحصول على مستخرج السجل التجاري، من خلال مكاتب البريد على مستوى الجمهورية، بما يمكن المواطنين من الوصول إلى الخدمة بالقرب من محل إقامتهم، ويضمن سرعة وسهولة إنجاز المعاملات بدرجة عالية من الدقة والأمان كما يشمل التعاون إتاحة عدد من الخدمات الأخرى عبر مكاتب البريد، من بينها الاستعلام عن بيانات المنشأة، والاستدلال عن رقم السجل التجاري الموحد (UCR)، إلى جانب إمكانية سداد رسوم تجديد التسجيل التجاري عبر مكاتب البريد.

ويتضمن البروتوكول أيضًا طباعة وتوريد أوراق مؤمنة بمواصفات ومعايير محددة من خلال مطابع البريد، وفقًا لأعلى معايير التأمين والجودة باستخدام أحدث تقنيات الطباعة المؤمنة، إلى مكاتب السجل التجاري التابعة لجهاز تنمية التجارة الداخلية بالمحافظات بما يعزز التكامل بين الجهتين ويضمن توحيد معايير الأمان والجودة في إصدار المستندات، ويضمن سهولة الخدمة واستمرارية تقديمها وفق أعلى معايير الجودة.

وصرحت داليا الباز، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، أن هذا التعاون يأتي في إطار إستراتيجية البريد المصري للتوسع في تقديم الخدمات الحكومية المتكاملة من خلال شبكة مكاتب البريد المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، بما يسهم في تسهيل حصول المواطنين وأصحاب الأعمال على الخدمات المختلفة بسرعة وكفاءة، مشيرة إلى أن إتاحة خدمات جهاز تنمية التجارة الداخلية عبر مكاتب البريد تمثل خطوة مهمة نحو دعم بيئة الأعمال.

"الصحة» تبحث توطين صناعة اللقاحات مع التحالف المصري لمصنعي اللقاحات وتحويل مصر لمركز إقليمي

عقد الدكتور عمرو قنديل نائب وزير الصحة والسكان الاجتماع الأول للجنة التحالف المصري لمصنعي اللقاحات (EVMA) والذي يضم هيئة الشراء الموحد وهيئة الدواء المصرية، وممثلي وزارات المالية والتخطيط والاستثمار، إلى جانب نخبة من الشركات الوطنية والدولية الرائدة في تصنيع اللقاحات.

جاء الاجتماع تنفيذًا لقرار وزير الصحة رقم (٤٤٩) لسنة ٢٠٢٥ بتشكيل اللجنة، بهدف توحيد جهود الجهات الحكومية والقطاع الخاص لدعم توطين صناعة اللقاحات، والاستعداد لمواجهة التحديات الصحية المستقبلية.

وخلال الاجتماع، استعرض «قنديل» عرضين مقدّمين من شركات عالمية لتوطين لقاح الإنفلونزا الموسمية، موضحًا أنه «تمت مناقشتهما وفقًا لرؤية الدولة للوصول إلى العرض الأنسب والأفضل لتحقيق الأهداف الوطنية ودعم القدرات التصنيعية والتصديرية".

من جانبه، أكد الدكتور هشام بدر نائب رئيس هيئة الشراء الموحد أن «مصر تمتلك مصانع مجهزة وقدرات تصنيعية تؤهلها لريادة هذا المجال بقوة على مستوى القارة الإفريقية»، فيما شدد الدكتور تامر الحسيني نائب رئيس هيئة الدواء المصرية على «الاستعداد التام لتقديم كافة سبل الدعم للشركات لتيسير عمليات التصنيع والتصدير الخارجي".

وناقشت اللجنة آليات نقل التكنولوجيا ووضع خطوات تنفيذية بجداول زمنية محددة تتوافق مع المعايير الدولية، واختتمت المناقشات بوضع خارطة طريق تحدد أولويات المرحلة المقبلة، حيث توافق المشاركون على أن «هذا الاجتماع يمثل خطوة محورية نحو تحويل مصر إلى مركز إقليمي رائد لتصنيع وتصدير اللقاحات في الشرق الأوسط وإفريقيا، بما يدعم الأمن الصحي الإقليمي ويرفع الجاهزية لمواجهة الأوبئة المستقبلية".

غرفة صناعة الجلود تدعو موردي مستلزمات الإنتاج للتريث في زيادة الأسعار

دعت غرفة صناعة الجلود باتحاد الصناعات، برئاسة جمال السماولوطي، جميع تجار وموردي مستلزمات الإنتاج إلى التريث في تطبيق أي زيادات جديدة على أسعار الخامات أو المنتجات خلال الفترة الحالية، في ظل التحديات الاقتصادية التي يواجهها القطاع.

وأكدت الغرفة، في بيان ، أنها تتابع عن كثب تطورات أوضاع السوق، خاصة ما يتعلق بحركة أسعار الخامات ومستلزمات الإنتاج، في ظل الضغوط المتزايدة التي تشهدها مختلف حلقات صناعة الجلود.

وأوضحت الغرفة، أن هذه الدعوة تأتي مراعاةً للظروف التي يمر بها قطاع صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية، والذي يواجه تحديات تتطلب تكاتف جميع أطراف الصناعة للحفاظ على استقرار السوق واستمرارية العملية الإنتاجية.

وشددت الغرفة، على أن التعاون والتنسيق بين التجار والموردين والمصنعين يمثل ضرورة ملحة في هذه المرحلة، بما يسهم في تخفيف الأعباء والضغوط التي تواجهها المصانع، ويساعد على الحفاظ على معدلات الإنتاج واستمرار فرص العمل والعمالة التي يعتمد عليها هذا القطاع الحيوي.

مصر تدعو لتوحيد المواقف العربية لإصلاح منظمة التجارة العالمية قبل المؤتمر الوزاري الرابع عشر في ياوندي

شارك محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، في الاجتماع التنسيقي الافتراضي لوزراء التجارة العرب، استعدادًا للمؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده بمدينة ياوندي خلال أقل من أسبوعين.

وأشار الوزير إلى أهمية الاجتماع في تعزيز التنسيق العربي وتوحيد المواقف قبل المؤتمر الوزاري، مؤكدًا أن ذلك يسهم في دعم العمل المشترك داخل منظمة التجارة متعددة الأطراف.

وشدد صالح على ضرورة استعادة فعالية النظام التجاري العالمي، وتعزيز دور منظمة التجارة العالمية في دعم التنمية الاقتصادية للدول النامية، مع التركيز على إصلاح المنظمة لمواجهة التحديات الاقتصادية والتجارية العالمية، بما فيها التجزؤ والنزاعات الحمائية والإجراءات الأحادية ذات الأثر التجاري.

علي هامش اجتماعا موسع مع قيادات الوزارة وممثلي شركة دي كود للاستشارات

الصناعة تستعين بشركة استشارات لصياغة استراتيجية التنمية الصناعية

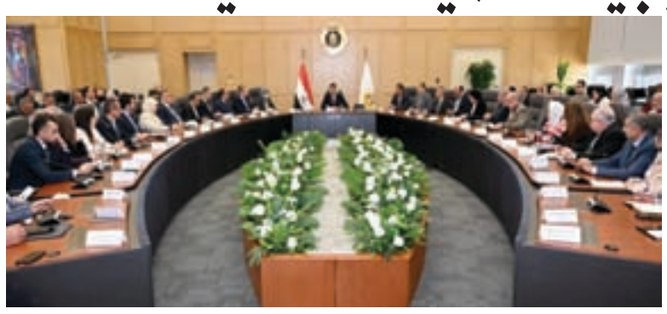

عقد المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، اجتماعا موسعا مع قيادات الوزارة وممثلي شركة دى كود المصرية المتخصصة فى مجال الاستشارات لبحث مستجدات استراتيجية الصناعة التى تعكف الوزارة على إعدادها حاليا.

وفى مستهل اللقاء، أكد الوزير أن الوزارة تسعى للبناء على الاستراتيجيات السابقة التى تم إعدادها بالوزارة للخروج باستراتيجية متكاملة تعبر عن تطلعات الوزارة وطموحات قطاع الصناعة وذلك بالتعاون والتنسيق مع شركة دى كود للاستشارات الاقتصادية والمالية باعتبارها من الشركات المصرية الرائدة فى وضع الاستراتيجية والتى لها سابقة عمل مع وزارة الصناعة فى وضع استراتيجيتها السابقة عام ٢٠١٦ ، مؤكدا أن الوزارة وجهاتها التابعة وكافة الموظفين ملتزمون بالتعاون الكامل مع الشركة وإمدادها بكافة البيانات والمعلومات والمقترحات التى تعينها على دراسة وضع القطاع الصناعى والخدمات المقدمة من الوزارة وجهاتها لمجتمع الصناعة للاستفادة من هذه البيانات فى الاستراتيجية الجارى إعدادها.

وأكد الوزير أهمية هذه الاستراتيجية باعتبارها البوصلة التى ستحدد مسار عمل الوزارة خلال المرحلة المقبلة وخريطة الطريق التى سيسير على نهجها كل موظف بالوزارة وتحدد مؤشرات أداء الوزارة وموظفيها، بحيث تكون للوزارة أهداف واضحة ولا يقتصر دورها على الاستجابة للمشكلات التى تطرأ بالقطاع، لافتاً إلى أن الاستراتيجية ستراعى عدداً من الاعتبارات أهمها الاستدامة المؤسسية والبيئية بالتركيز على التحول الرقمى والتحول للاقتصاد الأخضر فى قطاع الصناعة.

وأوضح الوزير أن المرحلة المقبلة ستشهد تفعيل دور الجهات التابعة للوزارة للقيام بدورها المنوط بها وخاصة هيئة التنمية الصناعية ليتسع دورها ويشمل التنمية الحقيقية لقطاع الصناعة من خلال الدراسات والسياسات الداعمة لنمو وتمكين القطاع الخاص، وكذا تفعيل دور المراكز التكنولوجية التابعة للوزارة فى تحقيق الاستغلال الأمثل للمواد والخامات المحلية فى الصناعة وتعزيز ثقافة الابتكار وتبنى التكنولوجيات الحديثة فى العمليات التصنيعية، لافتا إلى أن الوزارة تستهدف أن تكون شريكا وداعما للمستثمر الصناعى فى رحلته الاستثمارية من أول خطوة فى مشروعه وحتى التصدير للأسواق الخارجية.

رضوى عبدالله

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

الصراع الوجودي المشتعل والمخططات الصهيونية لإعادة هيكلة المنطقة تُحيي مقترح مصر عن القوة العربية المشتركة

القاهرة تقود حاليًا مبادرات لتشكيل قوة عربية مشتركة تستهدف تعزيز وحماية الأمن القومي العربي في ظل التحديات الإقليمية

الدبلوماسية المصرية تؤكد علي أهمية تفعيل مفهوم الأمن القومي العربي للحفاظ على أمن الدول العربية وصون سيادتها

وسط تواصل الحرب المستعرة في الشرق الأوسط بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخري ، تبرز مصر من جديد كقوة إقليمية مؤثرة ، حيث تتطلع إلي دورها أطراف الصراع المختلفة ، ثقة منها في أن القاهرة تستطيع -كعادتها – أن تكون عاملا مؤثرا في الصراع الحالي ، سواء عبر جهود الوساطة ، أو عبر مبادراتها لدعم الأمن القومي العربي .

وقد تجاوزت الدولة المصرية في تعاملها مع «الحرب الإيرانية الثانية» حدود الوساطة التقليدية، لتؤكد ثقلها الجيوسياسي كـ «ظهير استراتيجي» صلب للأمن القومي العربي ، وتتبلور هذه الريادة المصرية من خلال عدة أمور ، بينها مواصلة القيادة والدبلوماسية المصرية تكريس عقيدة «الأمن القومي الموحد» ، وترسيخ معادلة «أمن الخليج خط أحمر» كواقع عملي ، والتحذير من أن استهداف الأهداف المدنية والموانئ الخليجية يشكل تهديداً وجودياً للاستقرار الإقليمي.

وتواصل القاهرة في إدارتها لهذا الملف التنسيق استراتيجياً وبشكل متطابق وعميق مع الرياض للحفاظ على سيادة ووحدة الدول الوطنية في الساحات المشتعلة كاليمن والسودان والقرن الإفريقي، في مقابل الاحتفاظ بمسافة وإدارة التباينات مع الاستراتيجيات التوسعية لأبوظبي في ذات الملفات ، وبحسب الخبراء والمحللين فإن هذا الفهم المعقد يمنح المنطقة ظهيرا استراتيجيا صلبا ينبي تحالفاته على أسس حماية كيان الدولة الوطنية.

كما تواصل القاهرة اتصالاتها بمختلف الأطراف للتأكيد علي ضرورة الحل السياسي للأزمة الراهنة ، وفي هذا الإطار تلقي الرئيس عبد الفتاح السيسي، أمس الأول ، اتصالا هاتفيا من الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان.

وبحسب تصريحات السفير محمد الشناوي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية فإن الرئيس أكد إدانة مصر القاطعة ورفضها المطلق لاستهداف إيران لدول الخليج والاردن والعراق الشقيقة ، مشدداً على أن هذه الدول الشقيقة لم تؤيد الحرب ضد إيران ولم تشارك فيها، بل أسهمت في جهود خفض التصعيد ودعمت المفاوضات الإيرانية–الأمريكية سعياً للتوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة.

وأعرب الرئيس عن تطلع مصر إلى إعلاء مبدأ حسن الجوار ووقف هذه الهجمات على وجه السرعة، مؤكداً أسف مصر للتصعيد الراهن وقلقها البالغ من انعكاساته السلبية على استقرار المنطقة ومقدرات شعوبها، ومستعرضاً الجهود المصرية المبذولة لوقف العمليات العسكرية والعودة إلى المسار التفاوضي، مع التشديد على ضرورة التحلي بالمرونة في هذا السياق.

وأشار المتحدث الرسمي، إلى أن الرئيس الإيراني أعرب من جانبه عن تقديره لجهود مصر وللرئيس في سبيل وقف التصعيد، مؤكداً أن بلاده شاركت في جولات التفاوض للتوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، كما شدد على حرص بلاده على علاقات الأخوة وحسن الجوار مع الدول العربية.

وفي السياق ذاته، تناول الرئيس مع الرئيس الإيراني السبل الممكنة لإنهاء التصعيد، مؤكداً استعداد مصر للاضطلاع بكل جهد للوساطة وتغليب الحلول السياسية والدبلوماسية للأزمة الراهنة، مؤكداً سيادته ضرورة إحترام الكافة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن ضرورة احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

قوة مشتركة

وفي إطار الخطوات والمبادرات المصرية لتفعيل وسائل الدفاع العربي المشترك والاعتماد على الذات ، أطلق وزير الخارجية ، الدكتور بدر عبد العاطي، قبل أيام ، دعوة رسمية في اجتماع طارئ لجامعة الدول العربية لبحث تشكيل «قوة عربية مشتركة» ، و هذه الخطوة تهدف إلى بلورة مظلة دفاعية إقليمية رادعة، قادرة على التصدي للتهديدات غير النمطية (كالمسيرات والألغام البحرية) التي طالت الأردن والعراق ودول الخليج ، وهي المبادرة التي تعكس توجها مصريا راسخا بضرورة الاعتماد على هيكل ردع إقليمي ذاتي لحماية السيادة العربية، بعيدا عن تقلبات وبراغماتية المظلات الأمنية الأجنبية وتجنبا لابتزاز القوى الدولية.

وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج أعرب خلال الإجتماع الإفتراضي لمجلس جامعة الدول العربية والذي عقد على المستوى الوزاري برئاسة دولة الامارات العربية المتحدة ، أعرب عن التضامن الكامل مع دول الخليجية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق الشقيقة في مواجهة الاعتداءات الإيرانية، مشدداً على الإدانة القاطعة والرفض الكامل لهذه الاعتداءات وأي ذرائع لتبريرها .

وشدد الوزير عبد العاطي في هذا السياق على ضرورة تغليب لغة الحوار والمسار الدبلوماسي لخفض التصعيد العسكري وحدة التوتر، محذرا من خطورة الموقف وضرورة تجنب انزلاق المنطقة نحو المزيد من التصعيد والفوضى الشاملة.

ونوه وزير الخارجية إلى أهمية تفعيل مفهوم الأمن القومي العربي للحفاظ على أمن الدول العربية وصون سيادتها، مشيرا في هذا السياق إلى ضرورة تفعيل أطر التعاون العربي المشترك للتعامل الفعال مع التهديدات القائمة، بما في ذلك تشكيل قوة عربية مشتركة .

القاهرة ترفض أي محاولات لفرض ترتيبات إقليمية في المنطقة من جانب أطراف خارجية

وأكد عبد العاطي وزير الخارجية أن مصر تقود حاليًا مبادرات لتشكيل قوة عربية مشتركة تستهدف تعزيز وحماية الأمن القومي العربي في ظل التحديات الإقليمية المتزايدة ، موضحا أن هذه التحركات تنطلق من ثوابت السياسة الخارجية المصرية التي تعتبر أن الأمن القومي العربي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري، مشددًا على رفض القاهرة لأي محاولات لفرض ترتيبات إقليمية في المنطقة من جانب أطراف خارجية.

وأشار وزير الخارجية إلى أن الأزمة الإيرانية الحالية ألقت بظلالها السلبية على المنطقة والعالم، موضحًا أنها تسببت في اضطراب حركة التجارة الدولية وتأثر سلاسل الإمداد، إلى جانب الارتفاع الملحوظ في أسعار المحروقات عالميًا بعد استهداف منشآت نفطية في بعض الدول العربية.

وحذر عبد العاطي من أن استمرار التصعيد واتساع نطاق الصراع قد يدفع المنطقة نحو حرب شاملة وفوضى واسعة، مؤكدًا أن الحلول الدبلوماسية والحوار تظل الخيار الوحيد لتجاوز هذه الأزمة.

وأضاف أن مصر تكثف اتصالاتها مع مختلف الأطراف الدولية والإقليمية المعنية، في محاولة لوقف الحرب في أسرع وقت ممكن والحد من تداعياتها الخطيرة، مشددًا على أن آثار هذه الأزمة لم تقتصر على دول المنطقة فحسب، بل امتدت لتطال العديد من الدول الصديقة والشقيقة حول العالم.

دعوة مصر لتأسيس القوة العربية المشتركة ليست هي الدعوة الأولى من نوعها؛ إذ سبق أن طرحت مصر الفكرة خلال القمة العربية التي عقدت في شرم الشيخ عام ٢٠١٥، حيث رحبت القمة بالمبادرة ودعت جامعة الدول العربية إلى وضع بروتوكول لتأسيس هذه القوة.

على الرغم من فشل تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك طوال 76 عاماً منذ توقيعها عام 1950 إلا أن الوضع الحالي يعطي بارقة أمل في ظل مواجهة المنطقة تحديات غير مسبوقة

وأكد الرئيس عبد الفتاح السيسي، حينها، الحاجة إلى إنشاء قوة عربية مشتركة لمواجهة ما وصفه بـ"تهديد غير مسبوق"، يتمثل في تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية والنزاعات المسلحة في المنطقة.

رسائل الرئيس

بالتوازي مع الجهد الدبلوماسي لوزارة الخارجية ، جاءت رسائل الرئيس عبد الفتاح السيسي ، سواء في مناسبات لقاءاته علي موائد إفطار رمضانية ، أو خلال كلماته واتصالاته ، لتجدد حرص الرئيس على شرح رؤية الدولة المصرية تجاه الأزمات والحرب الدائرة، وأن مصر سعت لمنع هذه الحرب بطرق مختلفة، ولا تزال تبذل جهدا لإيقافها، بجانب مواقف حاسمة تضامنا مع الدول الشقيقة بالخليج التي تعرضت لقصف الصواريخ والمسيرات الإيرانية باعتبار أنها تضم قواعد أمريكية، بينما القصف هو اعتداء على السيادة، وسبق لمصر وأن أدانت القصف الإسرائيلي لقطر، ومحاولة اغتيال قادة حماس، انطلاقا من مبدأ واضح ضمن رؤية تطالب بالمسارات السياسية، بديلا للصدام.

الموقف المصرى تجاه التوترات الإقليمية الراهنة يتسم بالوضوح وقد بذلت مصر جهودا حثيثة وكادت أن تنجح في وقف جولة المواجهات الحالية، وحذرت من وهم تحقيق «انتصارات» والذى يسيطر على أطراف الصراع، سواء الولايات المتحدة أو إيران، بينما استمرار الحرب يمثل خسارة واسعة للإقليم، خاصة مع توسيع دوائر الصراع، من جانب إيران تجاه دول الخليج، ومن جانب إسرائيل تجاه لبنان، ردا على صواريخ حزب الله، وهو ما يعد انتهاكا صارخا للسيادة الوطنية لدول الخليج وأيضا للبنان، خاصة أن الاحتلال الإسرائيلى يوسع من قصف لبنان خارج دوائر حزب الله ويطالب بإخلاء مناطق واسعة، وبالتالى ومثلما كانت الحروب تدور بين إيران وإسرائيل من خلال وكلاء، فقد استمرت هذه الجولة بوضوح تجاه استعمال وكلاء، ولم تركز إيران ضرباتها وتوجه صواريخها وطائراتها المسيرة نحو الأهداف العسكرية المباشرة كحاملات الطائرات والفرقاطات الأمريكية، أو للداخل الإسرائيلى لتكون المواجهة أوضح، بدلا من استهداف دول الجوار، بينما إسرائيل تضرب لبنان.

وهو ما يجعل المنطقة فى سباق غير مباشر وحروب بالوكالة وجر دول الإقليم نحو حروب ومواجهات ليست مطلوبة، ورغم أن الرئيس الإيرانى بزشكيان قدم اعتذاره لدول الجوار التى طالتها عمليات القصف فقد استمرت الضربات الإيرانية بما قد يشير إلى تناقض موقف الرئيس الإيرانى مع موقف الحرس الثورى، ما قد يعطى انطباعا على وجود انقسامات داخل إيران بين الرئيس والحرس الثورى، ليظهر تناقض أو ازدواجية فى القيادة.

الحرب العسكرية تشير أيضا إلى تأثيرات اقتصادية، خاصة أن إغلاق «مضيق هرمز» أثر على أسعار النفط خاصة مع تزايد المخاطر على حركة الملاحة البحرية ومخاوف من أن يتحول الصراع إلى مزيد من القصف، وقد هدد الحرس الثورى باستهداف السفن الأمريكية مما قد يضاعف من رد الفعل الأمريكى بالداخل الإيرانى، وهو ما ظهر من خلال قصف إسرائيل لمصافى البترول والمعامل والمناطق الصناعية بما يضاعف من استهداف الداخل، ويمكن أن يضاعف من رد الفعل الأمريكى، وتكثيف الضربات، تجاه المناطق السكنية والاقتصادية مما يضاعف من الخسائر، وقد يدفع الجانب الإيرانى لاتخاذ مواقف انتحارية أو ردود أفعال أكثر عنفا، وهو ما قد يدخل المنطقة فى دوائر عنف وانتقام تطول كل الأطراف وتمثل خطرا من لجوء أى من الأطراف لاستخدام أسلحة محرمة أو دمار شامل سوف يمثل نقاط انطلاق خطرة.

الموقف العربي

صحيح أنه لا توجد حتي الآن قرارات واضحة من قبل الدول العربية بشأن تشكيل القوة المشتركة، لكن النقاشات مستمرة وتبدو إيجابية ، ويكفي مصر أنها تحرك المياه الراكدة بقيادتها مبادرة تشكيل قوة عربية مشتركة تهدف إلى حماية الأمن القومي العربي ، وهي في الحقيقة مبادرة سبق وأن طرحها الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال القمة العربية عام ٢٠١٥، ولم تكن استجابة الدول المؤثرة إيجابية حينها ، لكن وبحسب إجماع الخبراء فإن إحياء هذه المبادرة الآن يأتي في توقيت مناسب للغاية، وقد يلقى استجابة بعد توجيه إيران ضربات لأهداف استراتيجية عسكرية ومدنية داخل دول المنطقة .

فهذه التهديدات قد تدفع القادة العرب إلي الاستجابة للمبادرة المصرية بتشكيل قوة مشتركة تستطيع حماية أمن وسلامة أراضيهم وحدودهم الجغرافية والسياسية، وكذلك مصالحهم، لا سيما في ظل التأثير الكبير على المصالح الاقتصادية مع إغلاق المضائق وتعطيل صادرات النفط، وغيرها من التداعيات .

وعلي الرغم من فشل تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك طوال ٧٦ عاما منذ توقيعها عام ١٩٥٠ ، إلا أنه مع ذلك، يعطي الوضع الحالي بارقة أمل، إذ تواجه المنطقة تحديات غير مسبوقة، مع شعور واضح لدى كثير من القادة العرب بجسامة هذه التحديات.

وبالتوازي مع ذلك يري خبراء أن هناك العديد من التساؤلات التي يجب الإجابة عنها قبل الشروع بجدية في تشكيل قوة عربية مشتركة ، ومن هذه التساؤلات، ما حدود الدور الذي ستقوم به تلك القوة؟ هل سيقتصر على الدفاع عن الدول العربية ضد التهديدات الخارجية فقط، أم أنها مخولة بالتدخل في أي صراع داخلي ينشب بين طرفين داخل الدولة، مثل الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع في السودان؟" .

وتشمل التساؤلات أيضا : «هل سيكون من الواجب على تلك القوة التدخل لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة والضفة الغربية؟ وماذا لو وقع اعتداء خارجي من دولة تربطها اتفاقيات ثنائية مع إحدى الدول العربية المشاركة في القوة؟ ما الآليات التي ستتبع للتصدي لهذا الاعتداء؟" .

تحديات عربية

والحقيقة أنه تحت ضغط المواجهة العسكرية بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، عادت إلى الواجهة تساؤلات قديمة متجددة حول مدى قدرة النظام العربي على بناء منظومة دفاع جماعي قادرة على مواجهة التهديدات الإقليمية.

وزادت هذه التساؤلات مع الهجمات الإيرانية التي استهدفت دولا عربية، وما تبعها من ردود دفاعية شاركت فيها دول خليجية إلى جانب العراق والأردن، وبرزت مجددًا دعوات لإحياء مشروع "القوة العربية المشتركة"، بوصفه أحد الخيارات المطروحة لتعزيز الأمن الإقليمي.

وقد ظهرت فكرة القوة العربية المشتركة أساسًا في سياق أمني معقد شهدته المنطقة خلال العقد الماضي، مع تصاعد نشاط التنظيمات المسلحة مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة وغيرهما من الجماعات التي مارست العنف ضد المدنيين في عدة دول عربية.

وتمحورت الفكرة حول بناء آلية عربية قادرة على حماية الأمن الداخلي للدول العربية عبر إطار بروتوكولي ينظم عمل القوة ويحدد مهامها ، غير أن ترجمة هذه الفكرة على أرض الواقع العملي تعطلت نتيجة وجود خلافات بين الدول العربية، أبرزها خلاف حول مسألة القيادة، حسب تصريحات للمستشار في كلية القادة والأركان المصرية اللواء أسامة محمود كبير.

وانصب الجدل حول الدولة التي ستقود هذه القوة، ومن سيتولى منصب رئيس الأركان، إضافة إلى قطاع العمليات، وهو هيكل وظيفي كبير يشمل عناصر التسليح والتنظيم.

وإذ يؤكد كبير أن مصر تُعد من أبرز الدول المؤهلة لقيادة المكون العسكري في مثل هذا المشروع، يشير إلى أزمة أخرى برزت لاحقًا، تتعلق بمدى ارتباط هذه القوة بالقانون الدولي وما قد يترتب على ذلك من أبعاد خارجية.

كما لفت إلى أن هناك مخاوف ظهرت آنذاك بشأن كيفية الحفاظ على استقلالية هذه القوة، بحيث لا تتعرض لتدخلات خارجية، وألا تتمكن أي قوى عظمى من منعها من تنفيذ مهامها إذا تعارضت مع مصالح بعض هذ الدول.

وعقب الضربة الإسرائيلية التي استهدفت قادة من حركة حماس في قطر في سبتمبر هذا العام ٢٠٢٥، عاد موضوع الدفاع العربي المشترك إلى الواجهة مرة أخرى مع انعقاد قمة عربية–إسلامية عاجلة في الدوحة لبحث تداعيات الهجوم.